بسم الله الرحمن الرحيم



جامعَةُ الْيَرْموك
كُلِّيَّةُ الآداب
قِسْمُ اللُّغَةِ الْعَرَبيَّةِ وَآدابها

(التَّطوُّر اللُّغوي لاسْتعْمالات الضَّمائِر في التَّراكيب الْعَرَبيَّةِ)

(The Development of Arabic Pronouns in Arabic Structures)

إعداد
صبحا عواد سليم الخوالدة

إشراف الدكتور
عمر يوسف عكاشة

حقل التَّخصص: اللُّغة والنَّحو

(التَّطوُّر اللُّغوي لاستِعْمالات الضَّمائِر في التَّراكيب الْعَرَبيَّةِ)

إعداد الطالبة

صبحا عواد سليم الخوالدة

قُدِّمتْ هذه الدِّراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدّكتوراة في (اللُّغة والنَّحو) في جامِعة اليَرموك/ كُلّيَّةُ الآداب/ قِسمُ اللُّغَةِ الْعَرَبيَّةِ وَآدابها، إربد، الأردن.

أعضاء لجنة المناقشة

د. عمــر يوســف عُكـــاشـــة.................................مشرفًا ورئيسًا

التَّخصص: نحو العربية وتراكيبها/ جامِعَةُ الْيَرْموك

أ.د قاســم محمد الرجا المومني..............................عضوًا

التَّخصص: النَّقد الأدبي/ جامِعَةُ الْيَرْموك

أ.د عبــدالله طــلال الشُّـــناق..................................عضوًا

التَّخصص: اللُّغويات/ جامِعَةُ الْيَرْموك

أ. د رســلان أحمد بني ياســين..................................عضوًا

التَّخصص: اللُّغويات/ جامِعَةُ الْيَرْموك

أ.د عبــد القادر مرعي الخليــل..................................عضوًا

تخصص: اللُّغويات/ جامِعَةُ مؤتة

نوقشت بتاريخ

٢٠١٣/٥/٥

الإهداء

إلى ***(روح والدتي)*** الغالية في عليائها، تغمدها الله بواسع رحمته، وأفاضَ عليها من فنون مغفرته، وأسكنها فسيح جنانه، ووسع عليها قبرها، وفتحَ عليه روضة من رياض الخُلد.

إلى شمعة بيتنا الّتي أحرقتْ نفسها لتُضيء مصابيحنا، فكانتْ كَوْكَبَنا الدُرِّي في دياجير اللَّيل: **(*والدي العزيز*)** أطالَ الله في عمره، ومتَّعه بموفور الصحة والعافية، وأدامَهُ تاجًا فوق رؤوسنا.

إلى من أشدُّ بِهِم أَزْري وَأُشركُهُم فِي أَمْرِي **إخوتي وأخواتي**، وذَويهم حَفِظَهم الله ورعاهم وسدَّد على طريق الخير خُطاهم.

إلى زينة الحياة الدُّنيا من شغلتني الدِّراسة عنهما، قرة عينيَّ:

(ماجد وعلاوي).

شكر وتقدير

الحمد لله القائل في كتابه ﴿ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾، فلك اللَّهــمَّ الشُّكر كله على إتمام هذه الدِّراسة الّتي كانتْ بتوفيقٍ منكَ رغم تقصيرٍ منــي وقلــة حيلة، فلكَ اللهمَّ الشُّكر كله...وبعد:

فأتقدم بوافر الشُّكر، وعظيم التَّقدير والعرفان من أستاذي الفاضل (**الدُّكتور عُمر يوسف عُكاشة**) –حفظه الله ورعاه– على تشريفه لي بالإشرافِ على هذه الدِّراسة، حيثُ لم يألُ جهدًا في النُّصح الصادق، والتَّوجيه النَّير، والإرشاد القيِّم، والملاحظــة الثّاقبة. والمتابعة الحثيثة للدراسةِ في كل مراحلها، بطول بالٍ وسعة صدرٍ، فكان نعم المشرف، والأخ، والصديق، فجزاه الله عني خير الجزاء، والله أسأل أنَّ يجعل هــذا كلّه في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال أو بنون.

والشُّكر موصول للسّادة العلماء الأفاضل، أساتذتي الأجلاء أعضاء لجنة المُناقشة لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الرِّسالة وإثرائها مــن علمهــم ومعــين عطــائهم المتواصل، ورفدها بملحوظاتهم الصائبة الّتي لا غنى عنها في إتمام هذه الدِّراســة، فما من شك أنَّها سترفع من قيمتها، وتضعها في مسارها الــصحيح، فلهــم الــشُّكر والعرفان، وجزاهم الله عني خير الجزاء.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوع　　　　　　　　　　　　رقم الصفحة

المُلخص

(التَّطورُ اللُّغوي لاستِعْمالات الضَّمائِر في التَّراكيب الْعَرَبيَّةِ)

إعداد الطالبة: صبحا عواد سليم الخوالدة

إشراف الدكتور: عمر يوسف عكاشة

تهدفُ هذه الدِّراسة إلى دراسة التَّطورُاتِ التي أصابتِ استعمالات الضَّمائِر في التَّراكيب اللُّغويَّة في العربية المعاصرة، حيثُ درستِ التَّطورُات اللاحقة باستعمالات ضَمائِر الشَّخص، وضَمائِر الموصول، وضَمائِر الإشارة، وضَمائِر الاستفهام. وحاولتِ الدِّراسة وصف هذه التَّطورُات في العربيَّة المعاصرة من خلال دواوين الشِّعر المعاصر والصُحف العربيَّة، وكتب التَّصويب اللُّغوي فعقدتْ مقارنة بين هذه الاستعمالات والاستعمالات اللُّغويَّة للظواهر المدروسة في عربية الاحتجاج، مُمثلة بلغة القرآن الكريم والشّواهد النَّحوية الّتي قُعِّدتِ اللُّغة العربيَّة وفقَها، وتبيَّنت الدِّراسة أنَّ هذه التَّطوّرُات التي أصابت استعمالات الضَّمائر كانتْ مِمّا اقتضته العربيَّة المعاصرة، ومنها ما دخل العربيَّة عن طريق اللَّهجات العربيَّة المعاصرة، أو التَّرجمة من اللُّغات الأُخرى إلى العربيَّة. وبعضها ما عُرف في الشّاذ أو النّادر، أو الضّرورة. وبعضها ما عُرف في الشّاذ حيثُ تمثَّل التَّطور في هذا الشّاذ في إخراجه من حيز الشّذوذ والنُّدرة إلى الشّيوع والانتشار.

المقدمة

الحمدُ لله رَبِّ العالمين، وأفضل الصَّلاة والتَّسليم، على سيد الخلق أجمعين، سيدنا محمدٍ النّبي العربي الصّادق الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

كثيراً ما يُذكر أنَّ الحفاظ على القرآن العزيز من أهم الأسباب الكامنة وراء تقعيد اللُّغة العربيَّة، حيثُ اعتمد اللُّغويون العرب قواعد للقياس اللُّغوي صيغَتْ وفقَ شواهد لُغة الاحتجاج، واعتُبِرتْ مقياساً للخطأ والصّواب، فما وافقها كان صواباً واجب الاتباع، وما خالفها كان خاطئاً واجب التَّصويب، وبذلك قُيِّدَتِ العربيَّة بقيود الاحتجاج اللّغوي، واعُتبِر كلُّ خروج على هذه القواعد خروجاً على اللُّغة العربيَّة.

ولعلَّ هذا الخروج على هذه القواعد هو ما أوجدَ كتب التَّصويب اللُّغوي في العصور الّتي تلتْ عصر الاحتجاج، حيثُ أخذت ألسنُ النّاطقين بالعربيَّة تجنحُ عن القياس وقواعده في الاستعمال. وعلى الرَّغم من ورود مثل هذا الخروج في الشّاذ، أو النّادر، أو الضّرورة أحياناً، إلا أنَّه غيرَ صحيحٍ وغير مقيسٍ لعلةِ مخالفتهِ القياس والشّائع في سَعة الكلام من لغة الاحتجاج.

ومن كتب التُّراث اللُّغوي التي اهتمت بتتبع الأخطاء اللُّغوية: معجم **(الصّحاح في اللُّغة)**[1] للجوهري (398هـ)، و**(درة الغواص في أوهام الخواص)**[2] للحريري (516هـ). و**(خير الكلام في التَّقصي عن أغلاط العوام)**[3] لعلي القسطنطيني **(992هـ).**

وبعد ذلك توالتْ كتب التَّصويب حَتّى أصبح هذا التَّغير نوعاً من التَّطوُّرِ للُّغة فرضته عواملُ اجتماعيةٌ أو سياسيةٌ أو غيرُها. وتعددت مظاهر التَّغير تلك إذ أصابتِ المستويات

---

[1] انظر: الجواهري، الصحاح في اللُّغة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1956.

[2] انظر: الحريري، دورة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1998، ط1.

[3] انظر: القسطنطيني، خير الكلام في التَّقصي عن أغلاط العوام، تحقيق: حاتم صالح الضام، عالم الكتب، بيروت، 1987.

الصّرفية، والمعجمية، والتَّركيبية، والدّلالية. وقد كثرت عوامل التَّطور اللُّغوي لأنَّ اللُّغة نظام اجتماعي، اصطلح عليه أبناء المجتمع للتعبير عن أغراضهم، وحاجاتهم.

وتأتي هذه الدِّراسة لتتناول جانباً من جوانب هذا التَّطوُّر في الاستعمال في التَّراكيب اللُّغويَّة في عربيتنا المعاصرة. وهذا الجانب هو استعمالات الضَّمائِر في التَّراكيب اللُّغويَّة. فتعرفتِ الدِّراسة للتغير الّذي أصاب استعمالاتِ الضَّمائِر تِلكَ بين عربية الاحتجاج والعربيَّة المعاصرة.

مسوغات الدِّراسة

وجدتِ الباحثة نفسها أمام دوافع عدة جعلتها تختار الكتابة في هذا البحث، منها:

1. عدم عثور الباحثة –على حد بحثها– على كُتب أو أبحاث تناولتِ التَّطوُّر في استعمالات الضَّمائِر في التَّراكيب اللُّغويَّة في العربيَّة المعاصرة.
2. عدم عثور الباحثة على دراسة تناولتِ الضَّمائِر بأقسامها الأربعة في دراسة مستقلة: (ضَمائِر الشّخص، وضَمائِر الموصول، وضَمائِر الإشارة، وضَمائِر الاستفهام) بوصفها جميعها ضَمائِر.
3. تخطئة كُتب التَّصويب اللُّغوي لعديد من الاستعمالاتِ المعاصرة المخالفة للقياس دون الرجوع إلى الاستعمال، أو شواذ اللُّغة أو المهمل أو الضرورة.
4. محاولة التَّأصيل لبعض الظّواهر اللُّغويَّة الّتي ظهرت في استعمالات الضَّمائِر في العربيَّة المعاصرة ووصِفتْ بالخاطئة الواجبة التَّصويب، على الرَّغم من ورودها في الشّاذ أو المهمل أو الضّرورة الشّعرية، أو في العصور التّالية لعصر الاحتجاج.

أهمية الدِّراسة

تجيءُ هذه الدِّراسة لتتناولَ ملامحَ التَّطوُّر اللُّغوي في استعمالات الضَّمائِر العربيَّة في مستوى التَّراكيب اللُّغويَّة، إذ إنَّ الضَّمائِر كغيرها مِنْ العَناصِر اللُّغويَّة أصاب التَّطوُّرُ استعمالاتها من عربيَّة الاحتجاج حتّى العربيَّة المعاصرة، بَلْ تَباينتِ اسْتِعمالاتها من زمنٍ إلى زمن، ومن بيئةٍ لغويَّةٍ إلى أُخرى.

وتكتسِبُ هذه الدِّراسة أهميتها من دراسة التَّطوُّر الّذي أصاب أنواع الضَّمائِر كافة: ضَمائِر الشَّخص، وضَمائِر الموصول، وضَمائِر الإشارة، وضَمائِر الاستفهام، والتأصيل لهذا التَّطور.

مشكلة الدِّراسة

عملتِ الدِّراسة على الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. هل طرأ تطوُّر على استعمالات الضَّمائِر في العربيَّة المعاصرة قياساً إلى ما كانت عليه في لغة الاحتجاج؟
2. ما هي أهم مظاهر التَّطوُّر اللُّغوي الّتي أصابتِ استعمالات الضَّمائِر في التَّراكيب اللُّغويَّة المعاصرة؟
3. هل يُعَدُّ هذا التَّطوُّر من قبيل الخطأ اللُّغوي المنحرف عن معايير اللُّغة الواجب التَّصويب؟ أم تُراهُ تَطوُّراً لُغويّاً اعترى اسْتِعمالات الضَّمائِر، واقتضته عربيَّتُنا المعاصرة لِسبَبٍ من الأسباب؟
4. هل جميع هذه التَّطوُّرات جديدة؟ أي هل يمكن أن نجد في لغة عصر الاحتجاج ما منعنا المصوِّبون من قوله؟ وإن وجد فما معيارهم في تخطئته؟ أهو الاستعمال أم القياس؟ وهل تُعد هذه الاستعمالات جديدة كل الجدة؟ أي؛ ألم تكن موجودة في

عربية الاحتجاج واعتبرتْ من الشّاذ، أو النّادر، أو الضّرورة...؟ أو في عصورٍ تاليةٍ لعصر الاحتجاج؟

5. لِمَ كان هذا التَّطوُّر؟ ما الأسباب الّتي دَفعَتِ النّاطقين باللُّغة العربيَّة المُحدثين أن يتركوا استعمالاً شاع وانتشرَ إلى آخر جديد مستحدث، أو شاذ أو نادر؟

أهداف الدِّراسة

هدفتِ الدِّراسة إلى:

1. الكشف عن مظاهر التَّطوُّر لاستعمالات الضَّمائِر في التَّراكيب اللُّغويَّة في العربيَّة الحديثة.
2. بيان آراء كثير من اللُّغويين المحدثين تجاه هذه الاستعمالات.
3. التَّأصيل لهذه الاستعمالات الحديثة، إن وجد لها نظائر في الشّاذ أو النّادر أو الضّرورة أو حَتّى في العصور التّالية لعصر الاحتجاج.
4. محاولة تعليل الاستعمالات الحديثة.
5. معرفة إلى أي مدى تنطبق مقولة: (قل ولا تقل) على هذه التَّطورات، ومعرفة معيار الخطأ والصواب عند المصوِّبين.

الدِّراسات السّابقة

بعد استعراض الباحثة للدراسات السّابقة لم تجد –حسب اطلاعها– بحثاً علمياً، أو دراسة أو كتاباً حول **(التَّطوُّر اللُّغوي لاستعمالات الضَّمائِر في التَّراكيب العربيَّة)**، وإنما اقتصرتْ مجمل الدِّراسات الّتي تناولتِ الضَّمائِر –في الأغلب– على التَّطوُّر في بنية الضَّمائِر ودراسة التَّطوُّر التّاريخي لهذه البنية. كما أنَّ الباحثة –على حدِّ بحثها– لم تعثر على دراسة تناولت أنواع الضَّمائِر الّتي حددتها الدِّراسة مجتمعة في مصنف مستقل. إلا أنَّه وجِدَتْ عدة دراسات تناولتِ

التَّطوُّر في الضَّمائِر الشَّخصية أو ضَمائِر الإشارة أو ضَمائِر الموصول أو الاستفهام. ومن هذه الدّراسات:

1. الضَّمير في العربيَّة تطوُّر عبر العصور، مهين غفاري، دار الفتوى، بيــروت، لبنان، 2010. يضم هذا الكتاب دراسة تاريخية عن بنية الضَّمائر وظهورهــا من العربية القديمة قبل عصرالاحتجاج مروراً بعــصر الاحتجــاج والعــصر العباسي والعصر الأندلسي حتّى العصور المتعاقبة وصولاً إلى العصر الحديث.
2. الضَّمائِر في اللُّغة العربيَّة، محمد جبر، دار المعارف، الاسكندرية، 1980. وقد تعرض الكاتب في هذا الكتاب للتَّطوُّرات التي لحقت ببنية الضَّمائر، وخصائص الضمائر، واستعمالات الضمائر في العربية وفق قواعد القياس كما عالج بعض هذه الاستعمالات في العربية المعاصرة.
3. آراء في الضَّمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، خليل عمــايرة، دار البــشير، عمان، 1989. يناقش الباحث في هذه الكتاب قضية الضَّمائر المتَّــصلة متــى تكون متَّصلة ومتى تكون علامات مطابقة، ويناقش أيضًا قضية عودة الضمير إلى المرجع، واستعمالات ضمير الفصل وضمير الشأن.
4. الضَّمير وأثره في بناء الجملة العربيَّة وتركيبها، محمود أبو موســى، رســالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1995. وقد عرَّفت هذه الدراسة بالوظائف اللُّغوية التي يؤدِّها الضَّمير في الجملة من ربطٍ وإحالة، ومرجعية، حيثُ يــؤدي دوراً أساسياً في تركيب الجملة.
5. الموصول وصلته في العربيَّة (دراسة في البنية والتَّركيب)، محمــود الــدّيكي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1997. وفي هذه الدِّراســة قــدم الباحــث

تصورًا عن أنواع الموصولات والتَّطوُّر الذي لحِقَ ببنيتها، كما درس الباحـــثُ أيضًا دور هذه الموصولات في التَّركيب.

والفرق بين هذه الدِّراسات والدِّراسة الحالية أنَّ هذه الدِّراسات لم تتطرق إلى التَّطوُّر فـــي استعمالات الضَّمائرِ في التَّراكيب، كما أنَّها لم تجمع أنواع الضَّمائرِ في دراسة واحدة كما أسلفنا، وتطمح الباحثة إلى أن تكون هذه الدِّراسة من أوائل الدِّراسات الّتي تتناول التَّطوُّر في استعمالات الضَّمائرِ في التَّراكيب اللُّغويَّة.

منهجية الدّراسة

للوصول إلى النّتائج المرجوة فقد استخدمتِ الباحثة المناهج اللُّغويَّة الآتية:

أ- المنهج الاستقرائي: حيث قامتِ الباحثة بجمع العديد من الشَّواهد اللُّغويَّة في الظّــواهر اللُّغويَّة موضوع البحث من اللُّغة العربيَّة المعاصرة.

ب-المنهج الوصفي التَّحليلي: حيث عمدتِ الدِّراسة إلى وصف الظّــواهر اللُّغويَّــة قيــد الدّرس، وتحليلها، ومقارنتها بالظّواهر اللُّغويَّة الّتي استُعملتْ في عــصر الاحتجـــاج، ومحاولة إيجاد الفرق بينهما، ثم التَّأصيل للاستعمالات الحديثة إن وجد لها مماثل من لغة الاحتجاج نفسها أو في العصور التّالية.

حدود الدِّراسة

اقتصرتْ هذه الدِّراسة على جمع الظّواهر اللُّغويَّة من العربيَّة المعاصرة من عينة للدِّراسة تمثَّلتْ في لغة الأدب المُستقاة من الدِّواوين الشّعريَّة، ولغة الصَّحافة ممثلـــة بـــبعض الـــصُّحف العربيَّة اليوميَّة، وكتب التَّصويب اللُّغوي الّتي تتبعتِ العربيَّة المعاصرة راصـــدةً العديـــد مـــن الاستعمالات اللُّغويَّة ناعتةً إيّاها بالخاطئة الواجبة التَّصويب.

وأمّا بالنِّسبة للُغة الاحتجاج فقد اتكأتِ الدِّراسة على الشّواهد النَّحوية المبثوثة فـــي كتـــب تراثنا اللُّغوي، الّتي جمعها اللُّغويون الأوائل – يَرْحَمُهُم الله- من لغة الاحتجاج وصاغوا قواعـــد اللُغة وفقَها. كما أنَّ الدِّراسة قد عادت في التَّأصيل للعديد من الظّواهر اللُّغويَّة إلى لغة القـــرآن العظيم، كونها المنهل الأول والأساس للعربية بكل عصورها.

مخطط الدِّراسة:

تحتوي هذه الدِّراسة على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة على النَّحو الآتي:

- **المقدمة**
- **التَّمهيد**
- **الفصل الأول: التَّطوُّر في استعمالات ضَمائِر الشَّخص في التَّراكيب اللُّغويَّة**
  - **المبحث الأول: التَّطوُّر في استعمالات ضَمائِر الرَّفع المنفصلة**
    - **المطلب الأول: نداء ضَمائِر الرَّفع المنفصلة**
    - **المطلب الثّاني: ضَمائِر الرَّفع المنفصلة في أسلوب الاختصاص**
    - **المطلب الثّالث: جرّ ضَمائِر الرَّفع المنفصلة بعد (سوى) و(حتّى)**
  - **المبحث الثّاني: التَّطوُّر في استعمالات ضَمائِر النَّصب المنفصلة**
    - **المطلب الأول: ضَمائِر النَّصب المنفصلة في أسلوب التَّحذير**
    - **المطلب الثّاني: استعمال ضَمائِر النَّصب المنفصلة للتوكيد المعنوي**
  - **المبحث الثّالث: التَّطوُّر في استعمالات الضَّمائِر المُتَّصِلة**
    - **المطلب الأول: استعمال الضَّمائِر المُتَّصِلة بعد (إلا) و(لولا)**
    - **المطلب الثّاني: العطف على الضَّمائِر دون توكيدها**
    - **المطلب الثّالث: تقديم الضَّمائِر المُتَّصِلة على مرجعها**
    - **المطلب الرّابع: المطابقة بين الضَّمير ومرجعه**
- **الفصل الثّاني: التَّطوُّر في استعمالات ضَمائِر الموصول في التَّراكيب**
  - **المبحث الأول: التَّطوُّر في استعمالات ضمير الموصول الخاص**

التَّمهيد

يُعَدُّ موضوع التَّطوُّر اللُّغوي من الموضوعات الّتي شغلت بـالَ كثيـرٍ مـن الدّارسـين والباحِثينَ اللُّغويين في العَصْرِ الحَديث، وقد نظر بعض اللُّغويين المُحْدَثينَ إلى هذه التَّغَيُّرات أَوْ التَّطوُّرات في استعمال التَّراكيب اللُّغويَّة، بِما في ذلِكَ التَّطوُّر الطَّارِئ عَلـى اسـتعمال الأَدواتِ وَالضَّمائِر، بِوَصْفِهِ خَطَأً لُغَوِيّاً واجِبَ التَّصْوِيب. وَما ذاك إلا لأَنَّه –في اعْتِبارِهِمْ– انحراف عن القاعدة اللُّغويَّة الّتي ارْتَضاها نُحاتنا الأَوائِلُ – يَرْحَمُهُم الله– لِلُّغَةِ في مَرْحَلَةٍ مِنْ مَراحِلِها.

عِلْماً بِأَنَّهم قَدْ عَدّوا هذا التَّغَيُّرَ أَو الانحراف، في بعض الأحيان، شاذّاً أَوْ نادِراً أَوْ غَرِيباً لا يَجوزُ القِياسُ عَلَيْهِ كـ(العطف على الضَّمير المُتَّصِلِ دون تأكيد)، و(حـذف الموصـول مـع صلته).

وَقَدْ رَدَّ بَعْضُ الباحِثينَ المُحْدَثينَ بَعْضَ هذه التَّغيرات التَّرْكيبيَّة إلى التَّأَثُّر باللُّغات الأُخرى، كتقديم الاسم على الفعل في مثل: (الولد قرأ الدرس)، أو استخدام أداة مكان أُخرى كما هو فـي أدوات الجرِّ، أو استعمال تركيب لغويّ بَدَلاً مِنْ آخر كما في استخدام تركيب (فيما) بدل (بينما).

ومِنَ الباحِثينَ الّذين تَناوَلوا هذا التَّطوُّر بوصْفِهِ خَطَأً لغويّاً عبد العزيز مطـر[1]، وأحمـد مختار عمر[2]، وفهد خليل زايد[3]، ومحمد هزايمة[4].

وعلى النّقيض من ذلك عَدَّهُ باحِثونَ آخَرونَ تَطَوُّراً لُغَوِيّاً طَبيعيّـاً تَتَّـسِمُ بِـهِ اللُّغـاتُ الإنسانية، وذّهَبوا في هذا الصّدَدِ إلى أَنَّ هذا التَّطوُّر لَيْسَ مِنْ سَبيلٍ إلى إيقافِهِ؛ لأَنَّ أبناء اللُّغـة

---

[1] انظر: عبد العزيز مطر، **أحاديث إذاعية في الأخطاء الشّائعة**، دار قطري بن الفُجاءة، قطر، 1985.

[2] انظر: أحمد مختار عمر، **أخطاء اللُّغة العربيَّة المعاصرة عند الكُتاب والإذاعيين**، عـالم الكتـب، القـاهرة، 2001. ومعجم **الصّواب اللُّغوي، دليل المثقف العربي**، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ط1.

[3] انظر: فهد زايد، **ألفا خطأ شائع بين العامة والخاصة**، دار النفائس، عمان، 2007.

[4] انظر: **محمد الهزايمة، أخطاء التَّراكيب اللُّغويَّة في الصّحافة**، رسالة دكتوراة، جامعة اليرموك، 2004.

يستعملونه في حياتهم اليومية، وهو نتيجة حَيَويَّةٌ متوقعة للتَّأثُّرِ وَالتَّأْثِيرِ المُتَبادَلَيْن بين اللُّغات الإِنْسانيَّة جَميعِها، بَلْ هو سِمَةُ اللُّغاتِ الحَيَّة.

وبذلك تكون هذه الاستعمالات مظهراً من مظاهر التَّوليد اللُّغوي، لا يجوز محاكمته بالمَعايير اللُّغويَّة الّتي وُضِعتْ عند جمع اللُّغة وتقعيدها في حقبةٍ زمنيةٍ محددة. وَمِمَّنْ نَظَرَ إلى هذه التَّغيرات على أنَّها تطورٌ لغويٌّ: المستشرق براجشتراسر[1]، ومحمد شندول[2]، وَمهين غفاري[3]، والحبيب النَّصراوي[4].

ويشيرُ مصطلح (التَّطوُّر اللُّغوي) المستعمل في هذه الدِّراسة إلى التَّغيُّرات الّتي أصابتِ استعمال الضَّمائرِ في التَّراكيب اللُّغويَّة بين عربية الاحتجاج متمثلة بلغة القرآن الكريم، وبالشّواهد النَّحوية المستقاة من بطون كتب النَّحو العربي عند نحاتنا الأوائل وبين العربيَّة المعاصرة مُمَثَلة بلغة الصَّحافة والإعلام ولغة الأدب العربي وكتب التَّصويب اللُّغوي دون أن يحمل هذا المصطلح أي قيمةٍ مدحيَّةٍ أو ذميَّةٍ لهذه التَّغيُّرات؛ ولما صارت إليه حال اللُّغة العربيَّة الحديثة من استعمالات حديثة.

فمن المؤكد أنَّني لن أنحازَ إلى استعمالٍ لُغويٍ حديث دون آخر قديم، فهذه الدِّراسة هي رصدٌ ووصفٌ لهذه التَّغيرات، وتأصيل لها إن وجدَّ لها أصول في الشّاذ أو النّادر أو المهمل، أو الضَّرورات الشّعرية، أو في العصور التّالية لعصر الاحتجاج. وقد حاولتِ الدِّراسة البحثَ عن الأسباب والعوامل الكامنة خلف هذه الاستعمالات، ولِمَ عدل النّاطق اللُّغوي عن الاستعمال الشّائع والمألوف إلى آخر غريب، أو شاذ، أو نادر، أو مستحدث؟ دون إقرار هذه التَّغيرات أو رفضها.

---

[1] انظر: براجشتراسر، **التَّطوُّر النَّحوي للُّغة العربيَّة**، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997.

[2] انظر: محمد شندول، **التَّطوُّر اللُّغوي**، عالم الكتب، الأردن، 2012.

[3] انظر: مهين غفاري، **الضَّمير في اللُّغة العربيَّة: تَطوُّر عبر العصور**، دار الفتوى، بيروت، لبنان، 2010.

[4] انظر: الحبيب النَّصراوي، **التَّوليد اللُّغوي في الصّحافة العربيَّة الحديثة**، عالم الكتب الحديث، إربد، 2010.

علماً بأن مظاهر هذا التَّطوُّر في المستوى التَّركيبي كثيرة في اللُّغة العربيَّة، منهــا علــى سبيل الذِّكر لا الحصر: (التَّقليل من استعمال الجملة الفعلية والإكثار من استعمال الجملة الاسمية، وتعدية الأفعال اللاّزمة، وتعدية الأفعال المتعدية بأدوات الجرِّ، والتَّغير في استعمال أدوات الجرِّ، وألفاظ العقود، والظّروف. وخلق بعض التَّراكيب اللُّغويَّة الجديدة نحو: (بالتّــالي)، (كمــا وأنَّ)، و(بناءً على ذلك، إلى ذلك...إلخ).

أما مصطلح (الضَّمائِر) المستعمل في هذه الدِّراسة فيشير إلى عدة أقسام من المبنيــات – على الأغلب– هي: (ضَمائِر الشَّخص، وضَمائِر الموصــول، وضَــمائِر الإشــارة، وضَــمائِر الاستفهام). بوصفها جميعها ضَمائِر تضمر إحالة بطريقة أو بأُخرى إلى مرجع لها.

وتساير الدِّراسة في استعمال مصطلح (الضَّمائِر) للدّلالة علــى هــذه المبنيــات بعــض الدِّراسات اللُّغويَّة الّتي أُقيمتْ على اللُّغات السّاميَّة، فقد ألفيناها تــستعمل مــصطلح (الــضَّمائِر) ليشير إلى هذه المبنيات السّابقة الذِّكر، كما أنَّ الدِّراسات اللِّسانية الحديثــة اســتعملت مــصطلح الضَّمائِر ليشير إلى: (ضَمائِر الشّخص، وضَمائِر الموصول، وضَــمائِر الإشــارة، وضــمائر الإشارة، وغيرها).

كما أنَّ العلماء الأوائل قد تنبهوا إلى العلاقة الّتي تربط بين هذه الأنواع فجمعوها في باب المبنيات، أو الأسماء المبهمة في كتب تراثنا اللُّغوي، فيقول سيبويه – يَرْحَمُهُ الله –: "والأسماء المبهمة (هذا)، و(هذان)، و(هذه)، و(هاتان)، و(هؤلاء)، و(ذلك)، و(ذانك) و(تلــك) و(تانــك)، و(تيك)، و(أولئك)، و(هو)، و(هي)، و(هما)، و(هم)، و(هن)، وما أشبه هذه الأسماء"[1].

ويقول أيضاً: "(هذا باب تثنية الأسماء المبهمة الّتي أواخرها معتلة)، وتلك الأســماء (ذا)، و(تا)، و(الّذي)، و(الّتي). فإذا ثنيت (ذا) قلت: (ذان) وإن ثنيت (تا)، قلت: (تــان). وإن ثنيــت

[1] سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السّلام هارون، دار الخانجي للنشر، القاهرة، 2006، ط4، 78/2.

(الّذي) قلت: (اللّذان). وإن جمعت فالحقت الواو والنّون قلت: (اللّذون). وإنمـــا حـــذفت اليـــاء والألف لتفرق بينهما وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التَّحقير"[1].

مصطلح الضَّمائر في الدِّراسات اللِّسانيَّة الحديثة

عمدت الدِّراسات اللِّسانيَّة الحديثة إلى إعادة تقسيم الكلام إذ واجه التَّقسيم الثّلاثـــي للكـــلام العربي كثيراً من النّقد. ومن التَّقسيمات الّتي جاء بها المستشرقون للكلام العربي: يـــذكر (كـــار بروكلمان) أنَّ صيغ الجمل تنقسم إلى: (الأفعال، والأسماء)، ثم يُقسِّم الأسماء إلى أربعة أقـــسام: (الأسماء الظّاهرة، والضَّمائِر، والأعداد، والظّروف). ويجعل الـــضَّمائِر فـــي خمـــسة أقـــسام: (الضَّمير الشَّخصي المنفصل، والضَّمير الشّخصي المُتَّـــصِل، وضَـــمائِر الإشـــارة، وضَـــمائِر الاستفهام، وضَمائِر الموصول)[2].

فعلى الرَّغم من أن (بروكلمان) قد عدَّ الضَّمائِر من الأسماء، ولم ينظر إليها بوصفها قسماً قائماً برأسه، إلا أنَّه لم يقصرها على الضَّمائِر الشَّخصية (المُتَّصِلة والمنفصلة)، بل رأيْناهُ يضم إليها (ضَمائِر الإشارة، وضَمائِر الاستفهام، وضَمائِر الموصول)، فندرك أنَّ هُناك علاقة تجمـــع بين الأنواع الأربعة.

وأمّا (برجشتراسر) فيعنون للقسم الأول من باب الأبنية –وهو الباب الثّاني– بـــ(الضَّمائِر وما جانسها)، وقصد بما جانسها ضمائِر: (الإشارة، والاستفهام)، ويضيف إلى ضمائِر الإشـــارة

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 3/ 411.

[2] انظر: بروكلمان، **فقه اللّغات السّامية**، ترجمة: رمضان عبد التَّواب، جامعة الرِّيـــاض، الرِّيـــاض، 1977، ص82 وما بعدها.

ضمائر الموصول فيرى أنَّه في الأصل من ضمائِر الإشارة، فاسم (ذو) بمعنى صـــاحب فهــو قريب من ضمائِر الإشارة[1].

وأقسام أصول الكلام عند غيرِهما من المستشرقين تضم: (الاســم، والــضَّمير، والعــدد، والأدوات والأفعال)، ويضم الضَّمير: (الضَّمائِر الشَّخصية المنفــصلة، والــضَّمائِر الشَّخــصية المُتَّصِلة، وضَمائِر الإشارة، وضَمائِر الموصول، وضَمائِر الاستفهام والتَّنكير)[2].

على أنَّ هذا التَّقسيم للكلام الَّذي جاء به المستشرقون – والَّذي عُرِف أيضاً في الدِّراسات الحديثة للُغات الأوربية– ظهرتْ بوادرهُ الأولى في القرن الثّاني قبل الميلاد في النَّحو الإسكندري حيثُ قسَّم (ديونسيوس) الكلام إلى ثمانية أقسام: (الاسم، والفعل، وحــروف العطــف والجــرِّ، والإضافة، واسم الفاعل، وأدواتِ التَّعريف، والضَّمائِر). وبذا كانت الضَّمائِر قسماً قائما بذاته في هذه الدِّراسات. على أنَّ بعض أقسام الكلام هذه عُرِفَتِ قبل ذلك في النَّحو اليوناني عند الرواقيين الذين قسَّموا الكلام إلى خمسة أنواع، بينما قسَّم الهنود قبلَهم الكلام إلى أربعــة أقــسام: (اســم، وفعل، وحرف وإضافة، وأدوات)[3].

وبالانتقال إلى لسانيي العرب نجدهم قد أخرجوا تقسيم الكلام في العربيَّة من بوتقة التَّقسيم الثّلاثي إلى الأقسام الّتي اعتمدتها الدِّراسات اللِّسانيَّة الحديثة. وبذلك لم يَعد الكلام: اسماً، وفعلاً، وحرفاً. وباتتِ الضَّمائِر –في هذه الدِّراسات– مصطلحاً يشير إلى مجموعة من المبنيات الّتــي تستعمل للربط بين أجزاء الكلام، وتحمل مرجعية لكلمات أُخرى، وتأخــذ وظيفتهــا النَّحويــة،

---

[1] انظر: برجشتراسر، **التَّطوُّر النَّحوي للغة العربيَّة**، تحقيق: رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخــانجي بالقــاهرة، 1997، ط3، ص (75 –83).

[2] انظر: مجموعة من المستشرقين، **مَدخَلٌ إلى نحْوِ اللّغاتِ السّاميَةِ المُقارَن**، ترجمة مهدي المخزومــي، عــالم الكتب، 1993، ط1، ص130وما بعدها.

[3] انظر: أحمد مختار عمر، **البحث اللُّغوي عند العرب مع دراسة لقضية التَّأثير والتَّأثر**، عالم الكتب، القاهرة، 1988، ط6، ص (60– 64).

فتعرب بالموقع، وهذه المبنيات –على الأغلب– هي: (ضَمائِر الشّخص، وضَمائِر الموصــول، وضَمائِر الإشارة)، حيثُ نادى العديد من اللُّغويين بالتَّقسيم السّباعي للكلام، فيجعل يعقوب عبــد النّبي الكلام في سبعة أقسام: (الاسم، والضَّمير، والمصدر، والــصّفات، والظّــرف، والفعــل، والحرف)، والضَّمير عنده: "هو الكلمة الّتي تحلُّ محلَّ الاسم، وتنوب عنه، وهو خمسة أنــواع: (شخصي، وإشاري، وموصولي، وشرطي، واستفهامي)"[1].

وترى الدراسة أن فكرة التعليق التي تُلمح مع أدوات الشرط تبعد ما بينها ويــن الــضَّمائِر، وإلى هذا يمكن أن نردَّ صنيع كثير من اللغويين حينما أخرجوا لأدوات الشرط من الضمائر، إذ نج محمود أن محمود فهمي حجازي يرى أنَّ الضمائر "تــضم ضَــمائِر الــشّخص، وضَــمائِر الموصول، وضَمائِر الإشارة، وضَمائِر الاستفهام"[2].

وقد أطلق مهدي المخزومي على الضَّمائِر اسم (الكنايات)، حيث قسَّم الكلام إلى: (فعــل، واسم، وأداة، وكناية). والكنايات عند مهدي المخزومي هي "طوائف تتميز كــل طائفــة منهــا بطريقة خاصة، وباستعمال خاص، ولا ريب في أنَّ النُّحاة كانوا قد التَّفتوا إليهــا، ولكــنهم لــم يمنحوها ما يجب من عناية واهتمام"[3]. وتضم الكنايات عنده: (ضَــمائِر الــشّخص، وضَــمائِر الموصول، وضَمائِر الإشارة، والعدد).

ويرى إبراهيم أنيس أنَّ النُّحاة العرب قسَّموا الكلام إلى (اسم، وفعل، وحرف)، حسب مــا جرى عليه الفلاسفة اليونان، وأهل المنطق. ويستدلُّ على ذلك بأنَّه شقَّ على النُّحاة تقديم حــدود

---

[1] يعقوب عبد النّبي، **في إصلاح النَّحو**، مخطوط، ص47، نقلاً عن عبد الله أحمد بن أحمد بن محمــد، النَّحــو العربي بين القديم والحديث: (مقارنة وتحليل)، مكتبة دروب للنشر والتَّوزيع، عمّــان، الأردن، 2011، ط1، ص108.

[2] محمود فهمي حجازي، **علم اللُّغة العربيَّة**، دار غريب للنشر والطّباعة، ص202.

[3] مهدي المخزومي، **في النَّحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، مطبعة مصطفى البــابي الحلبي، 1986، ط8، ص46.

لهذه الأقسام[1]. ثم وضع أُسس للتقسيم الكلام كـــ(المعنى، والصّيغة، ووظيفة اللّفظ في الكـــلام)، وقسَّم الكلام إلى: (اسم، وفعل، وضمير، وأداة). وتحت الضَّمير تنـــدرج: (ألفـــاظ الـــضَّمائِر، وألفاظ الإشارة، والموصولات، والعدد)، بينما جعل ضَمائِر الاستفهام ضمن الأدوات[2]. فهـــذه الأنواع من الضَّمائِر: "ليست في الحقيقة إلا رموزاً لغويةً يُستعاضُ بهـــا عـــن تكرار الأســـماء الظّاهرة، وإن كان لكل منها استعمالها الخاص"[3]

وإذا ما انتقلنا إلى تمّام حسّان، نجده يقسِّم الكلام وفق نظرية لغوية متكاملة، ينقض فيهـــا التَّقسيم الثّلاثي للكلمة أيضاً، إذ يرى أنَّ تقسيم الكلام وفقَ نظرية (المبنى والمعنى) عند النُّحـــاة العرب قابل للنقد لم يُبنى على أُسس عميقة، فاعتمدوا في التَّفريق بين أقسام الكلام بالنَّظر فـــي أحد الوجهين (المبنى أو المعنى)، حيث إن الطّريقة المثلى للتفريق بين أقسام الكلام هي النَّظـــر في (المبنى والمعنى) معاً لا ينفك أحدهما عن الآخر[4].

فالنُّحاة القدماء قسَّموا "الكلمات إلى أُسس لم يذكروها لنا، وإنما جابهونا بنتيجة هذا التَّقسيم إلى اسم وفعل وحرف، ولكنَّنا إذا نظرنا إلى هذا التَّقسيم في ضوء الدِّراسات اللُّغويَّـــة الحديثـــة أمكننا أن نصل إلى شيئين:

1. أن الكلمات العربيَّة يمكن أن يُنقد تقسيمها القديم.
2. أن هذا النَّقد يُبنى على أُسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيماً جديداً"[5].

ولعلَّه محق في ذلك؛ فإذا عدنا إلى أقسام الكلام عند سيبويه نجده لم يوضح الأُسس الّتـــي قسَّم الكلام على أساسها إلى: (اسم، وفعل، وحرف). فيحدُّ أقسام الكلام كالآتي: "الكـــلام: اســـمٌ،

---

[1] انظر: إبراهيم أنيس، **من أسرار اللُّغة**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1978، ط6، ص279.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص282 وما بعدها.

[3] **المصدر نفسه**، ص293.

[4] انظر: تمّام حسّان، **اللُّغة العربيَّة: (مبناها ومعناها)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979، ط2، ص87.

[5] تمّام حسّان، **مناهج البحث في اللغة**، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، 1986، ص230.

وفعل، وحَرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. الاسم: رجلٌ، وفرسٌ، وحائطٌ. وأما الفعل فأمثلتهُ أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[1]. ولعلَّ هذا ما أوقع النحويين في مسائل خلافية فيما بعد في الحكم على عدد من الكلمات بين الاسمية والحرفية. فلا يمكن أن نتَصور معنى الحرف الّذي جاء لمعنى ليس اسماً ولا فعلاً. حيث اقترنتِ الأفعال بالأزمان، بينما اكتفى سيبويه بتعريف الاسم بالمثل.

ونعرض لنظرية تمّام حسّان –في تقسيم الكلام– بشيءٍ من التَّفصيل. فأُسس تقسيم الكلام عنده هي[2]:

– الشّكل الإملائي المكتوب للكلمة: فمثلا هناك كلمات تنتهي بـ(الواو والنّون) مثل: (مسلمون) وليس منها (مجنون)، لأنَّ الأولى لا تقبل التَّنوين، فكانت صيغة جمع، والثّانية صيغة مفرد.

– التَّوزيع الصّرفي: وهو العلامات الّتي تفرق بين لأسماء والأفعال مثلا.

– الأُسس السّياقية: فالضَّمير المُتَّصِل (هُمْ) مثلا لا يمكن الحكم بأنَّه منفصل أو مُتَّصل إلا من خلال السّياق لأنَّ شكله الإملائي واحد.

– المعنى الأعم أو معنى الوظيفة: يتضح جزءٌ من المعنى خارج السّياق مثل الفرق بين (محمد) و (يقوم) بمجرد النَّظر إليهما دونما الحاجة إلى وضعهما في سياق.

– الوظيفة الاجتماعية: وهي الدّلالات الخاصة للكلمات مثل: (أب)، و(أم)، و(طالب)، و(أنتَ)، و(نحن). وعلى الرَّغم من الفرق بين دلالة (أب) و(أنت) مثلا إلا أنَّهما يجتمعان في أنَّهما يصلحان للدلالة على أي شخص تُستخدم من أجله؛ فكل (أب) مثلا يستطيع أن يقول عن نفسه (أنا)، و(كل طلاب) يستطيعون أن يقولون عن أنفسهم (نحن).

---

[1] انظر: **سيبويه**، الكتاب، 12/1.

[2] انظر: تمّام حسّان، **مناهج البحث في اللُّغة**، ص229 وما بعدها.

وحسب هذه الأُسس نادى تمّام حسّان بالتَّقسيم السّباعي للكـــلام، فأقـــسام الكـــلام للنظـــام الصّرفي للُّغة العربيَّة الفصحى يمكن أن يوضعَ في صورة جدول بعده الرَّأسي مباني التَّقـــسيم، وبعده الأفقي مباني التَّصريف الّتي تحدد أنواع الأقسام داخل مباني التَّقسيم وتجمع صفاتها[1].

وبذلك تكون أقسام الكلام: "الاسم ومعناه الاسمية، والصّفة ومعناهـــا الوصـــفية، والفعـــل ومعناه الفعلية، والضَّمير ومعناه الإضمار، والخالفة ومعناها الإفصاح، والظّرف ومعناه الظّرفية، والأداة ومعناها معنى التَّعليق بها"[2].

ولكل نوع من أنواع الكلام صفات ينمازُ بها عن غيره، فعلى الرَّغم من أنَّه يتفق وغيـــره في صفات محددة إلا أنَّه يختلف في صفات أُخرى، ونعرض منها لصفات الضَّمائِر التي دعـــتْ لأن تكون في قسم خاص من أقسام الكلم. وهذه السِّمات:

– الصّورة الإعرابية: كلها مبنيات لا تظهر عليها الحركات، وإنما تنـــسب إلـــى محلهـــا الإعرابي.

– الصّيغة: كل الضَّمائِر لا تنتمي إلى أصول اشتقاقية، ولا تتصل أسبابها من ثم بـــصيغ أخرى، وهذه السّمة في الضَّمائِر تقرب بها من حيث المبنى من طابع الظّروف.

---

[1] تندرج الصّيغ الصّرفية كما يراها تمام حسان، تحت نوعين من المباني: (مباني التَّقسيم، ومباني التَّصريف). حيثُ تندرج تحت مباني التَّقسيم الصّيغ الصّرفية المختلفة الّتي ينصب في قالبها كل قسم من أقسام الكلم، فكل الصّيغ الصّرفية الّتي للأسماء بأنواعها، والصّفات، والأفعال وغيرها، تندرج تحت مباني التَّقـــسيم، وتكون فروعاً على هذه الأقسام. وأمّا مباني التَّصريف: فتندرج تحتها أوجه الاتفـــاق والاخـــتلاف بـــين المباني، ففي داخل المطاوعة مثلاً نجد صيغة الفعل كـــ(انفعلَ، وينفعلُ، وإنفعلْ)، ونجد صـــيغة الاســـم كما في (انفعال)، فتكون المطاوعة علاقة تربط بين كل هذه الصّيغ. ولكن اللُّغة تعمد عند اتفاق المبـــاني إلى إيجاد أنواع المقابلات بينها، فيكون إيجاد المقابلات بوساطة مباني التَّصريف، فتسند الأفعال إسنادات مختلفة بحسب (التَّكلُّم، والخِطاب، والغيبة، العدد، والجنس). وتتـــصرف الأســـماء تـــصريفات مختلفـــة باختلاف (العدد، والجنس، والتَّعين)، فتكون معاني التَّصريف على هذا مجالاً للقيم الخلافية الّتي تفتـــرق الصّيغ على أساسها)، انظر: تمّام حسّان، **اللُّغة العربيَّة: معناها ومبناها**، ص83.

[2] تمّام حسّان، **اللّغة العربيَّة: معناها ومبناها**، ص86.

- الرَّتبة: لها مرجع والأغلب فيه أن يكون اسماً ظاهراً محدد المدلول، ومن هنا يكون تحديد دلالة هذا الظّاهر قرينة لفظية تُعيِّن الإبهام الّذي كان الضَّمير يشتمل عليه بالوضع؛ لأنَّ معنى الضَّمير وظيفي وهو الحاضر أو الغائب على إطلاقهما، فلا يدل دلالة معجمية إلا بضميمة المرجع، وبوساطة هذا المرجع يمكن أن يدل الضَّمير على مرجع، والموصول يصف اسماً ظاهراً يكون مرجعاً له، وقد لا يصف ظاهراً فتكون الصِّلة أيضاً للمقصود بالموصول فهي تحدده.
- الإلصاق: كما تكون الضَّمائِر المنفصلة مباني تقسيم تكون الضَّمائِر المُتَّصِلة مباني تصريف، فتقوم بدور اللّواصق الّتي تلصق بغيرها من الكلمات، سواء أكان الضَّمير مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجروراً، أما إلصاق غيرها بها فيتمثل في حرف الإشباع، و(هاء) التَّنبيه، و(لام) البعد، و(كاف) الخطاب، كما أنَّ الإشارة، والموصول في التَّثنية يتقبلان (الألف والنّون) رفعاً، و(الياء والنّون) نصباً وجراً، وقد يقع ضمير الشّخص حشوا في اسم الإشارة فتنفصل به هاء التَّنبيه عن ضمير الإشارة نفسه، في مثل: (ها نحن أولاء)، وبهذا يختلف الضَّمير عن الأسماء، والصّفات، فلا يمكن عده اسماً من الأسماء، وإنَّما ينبغي له أن يكون قسما قائما بذاته من أقسام الكلم يتعدد معناه بين التَّقسيم والتَّصريف.
- التَّضام: الضَّمائِر تضام الأدوات في حالة النِّداء، والقسم، وفي الاستفهام، وهي كذلك تضام حروف الجرِّ، والعطف، والاستثناء إلخ. ويحتاج الضَّمير إلى ضميمة توضحه من مرجع أو صلة، ويكون الضَّمير مضافا إليه فيضام المضاف، ولكن لا يكون هو مضافا أبدا، فتفترق الضَّمائِر بهذه السّمة الأخيرة عن الأسماء والصّفات ومن ثم لا تكون منها وتصبح بذاتها قسما مستقلا.

- الرَّسم الإملائي: الضَّمائِر المُتَّصِلة لواصق لا تستقل في الكتابة عمّا لُصِقت به فهي من وجهة النَّظر الكتابية المحضة أجزاء كلمات لا كلمات، وبهذا تمتاز الضَّمائِر عن بقية الأقسام، الّتي تجاوزه، وبهذا تصبح الضَّمائِر ذات طابع كتابي خاص يبعد بها عن بقية الأقسام.
- المسمى: الضَّمائِر لا تدل على مسمى كما تدل الأسماء، فإذا أُريد لها أن تدل عليه فتنقلب دلالتَّها من وظيفيَّة إلى معجميَّة، كان ذلك بوساطة المرجع، فدلالتَّها على المسمى لا تأتي إلا بمعونة الاسم.
- التَّعليق: تلعب الضَّمائِر دورا هاما جدا في علاقة الرَّبط، فعودها إلى مرجع يغني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه، ومن هنا يؤدي إلى تماسك أطراف الجملة، ومن المعروف أنَّ الضَّمير يعود مثلا من جملة الخبر على المبتدأ، ومن جملة الحال على صاحب الحال، ومن جملة النَّعت على المنعوت، ومن جملة الصِّلة على الموصول، فيجعل الجملة في كل حالة من هذه واضحة الوظيفة غير معرضة للبس.

وهذه السّمات الّتي تنماز بها الضَّمائِر عن بقية أقسام الكلم، تُمكِّننا من أن نعرف لِمَ استحقت الضَّمائِر بمختلف أنواعها أن تفرد بقسم خاص في إطار مباني التَّقسيم في الصَّرف العربي بعد أن جعلها النُّحاة في عِداد الأسماء[1].

بالنَّظر في الأُسس الّتي قسَّم وفقها تمّام حسّان الكلمة إلى سبعة أنواع نلحظ أنَّ هذا التَّقسيم لم يكن اعتباطياً، بل كان وفق نظرية حاول صاحبها التَّوفيق بين (المبنى والمعنى) عند العرب، و(البنيوية) عند دي سوسير، و(السّياقية) عند فيرث.

---

[1] انظر تمّام حسّان، **اللُّغة العربيَّة: معناها ومبناها**، ص108 وما بعدها.

فخرج بنظرية تُقسِّم الكلام حسب (المبنى، والمعنى، والسّياق)، وطبقها من خلال جداول تتقاطع فيها مباني التَّقسيم، وهي الأقسام الرَّئيسة، ومباني التَّصريف الّتي تحدد سمات كل نوع من أنواع مباني التَّقسيم، وبهذا كانت الضَّمائِر قسماً قائما بذاته يحمل سِماتٍ خاصة اشترك فيها مع الأسماء أحيانا كالإضافة والإسناد، ومع الظّروف أحيانا، كعدم وجود أصول اشتقاقية لها، ومع الصّفات أحيانا أُخرى كقبولها التَّضام مع أدوات العطف، والنّداء، والجرِّ، وغيرها.

والّذي يبدو لي أن هذه الوظائف هي ما دعتِ اللِّسانيين المحدثين إلى إفراد الضَّمائِر في قسم خاص من أقسام الكلام في الدِّراسات اللِّسانيَّة الحديثة.

ويضيف تمّام حسّان أسباباً أُخرى لإفرادها –أي الضَّمائِر– في قسم خاص إذ إنَّها إضافة إلى ما تجمعه من صفات تفتقر إلى القرائن لإتمام معناها، وهذه القرائن هي قرينة الحضور، كما في ضَمائِر الإشارة، وقرينة المرجع كما في ضَمائِر الشّخص، وقرينة صلة الموصول كما في ضَمائِر الموصول[1].

وبقي أن نشير إلى أنَّ تمّام حسّان قد أخرج ضَمائِر الاستفهام من قسم الضَّمائِر، وأدخلها في قسم الأدوات على الرَّغم من أنَّها تشترك والضَّمائِر في عدة سمات من: البناء، الإعراب المحلّي، والتَّضام مع غيرها، والمرجعة. كما أنَّها لا تحمل دلالة معجمية بل تأخذ دلالتَّها من المعنى السّياقي العام، ومن المرجع الذي تقوم مكانه في الاستفهام، حيثُ تكون مرجعيتها في الجواب وهي تقوم بوظائف نحوية للكلمات الّتي تحل محلها فتكون عادة في محل رفع مبتدأ وما بعدها خبر لها، وضَمائِر الاستفهام هي على الأغلب (مَنْ، وما، وأي)، وهي مشتركة بين الاستفهامية والموصولية، إذ تحمل العديد من صفات الموصول كالمرجعية والقيمة الإحلاليَّة،

[1] انظر تمّام حسّان، **اللُّغة العربيَّة: معناها ومبناها**، ص108 وما بعدها

وتستعمل لنفس استعمالات الموصول؛ أي تستعمل (مَنْ) للاستفسار عن العاقل، على حين تستعمل (ما) لغير العاقل.

وعلى الرُّغم من أنَّ تمّام حسّان أدخل ضَمائِر الاستفهام في قسم الأدوات إلا أنَّه جعلها من الأدوات المحوّلة الّتي تتحول عن الضَّمائِر إلى الشّرط والاستفهام[1].

وقد أدخل عدد من اللُّغويين ضَمائِر الاستفهام ضمن الضَّمائِر، ومنهم المستشرق (برجشتراسر) الّذي ألحق ضَمائِر الاستفهام بضَمائِر الإشارة حيث إن: "(من)، و(ما) أصلهما واحد، يعني: (ما)، وأُلحِقتْ بها النّون، وهي من العناصر الإشارية أيضاً، وإن لم توجد في العربيَّة بين أسماء الإشارة، فتدل (ما) على الأشخاص، إذا وقعتْ مع هذا الحرف اللاحق، وعلى الأشياء إذا وقعتْ بدونه. وبعض اللُّغات السّاميَّة يستعمل: (ma) و(mi) أيضاً، كما أنَّ أكثرها يستعمل: (ذا) و(ذي). ولا أثر لـ((mi) في العربيَّة الفصيحة"[2].

وكذلك غيره من المستشرقين كـ(كارل بروكلمان) الّذي أدخل ضَمائِر الاستفهام ضمن الضَّمائِر، ومن اللُّغويين العرب نجدُ يعقوب عبد النّبي يجعل ضَمائِر الاستفهام من أقسام الضَّمائِر)، وكذلك عند محمود فهمي حجازي تكون ضَمائِر الاستفهام ضمن قسم الضَّمائِر في أقسام الكلام.

وقد ارتأت الدّراسة أن تدرس التَّطورات التي أصابتِ استعمال بعض أسماء الاستفهام الّتي اعتبرها اللُّغويون ضمن قسم الضَّمائِر، وهي (مَنْ، وما، وماذا، أي)، بوصفها ضَمائِر استفهام كما وصفها اللُّغويون.

---

[1] انظر تمّام حسّان، **اللُّغة العربيَّة: معناها ومبناها**، ص123.

[2] برجشتراسر، **التَّطوُّر النَّحوي للُغة العربيَّة**، ترجمة: رمضان عد التواب، مكتبة الخانجي، القّاهرة، 1994، ط2، ص86.

الفصل الأوَّل

التَّطوُّر في استعمالات ضَمائِر الشَّخْص

تتناولُ الدِّراسة في هذا الفصل التَّطوُّراتِ الّتي أصابتِ استعمالات ضَمائِر الشّخص في التَّراكيب اللُّغويَّة. حيثُ سجلتْ ضَمائِر الشّخص تطوراً ملحوظاً في الاستعمال اللُّغوي عَلى مُستوى التَّراكيب اللُّغويَّة بين عربيةِ الاحتجاج والعربيَّة المعاصرة. إذ إنَّ هذه الاستعمالات خرجتْ عَن القواعد النَّحوية العامةِ الّتي استقرَّتْ في بُطونِ كُتب النَّحو العربي، فجاءت مخالفة لها، على الرَّغم من وجودها – في بعض الأحيان– في الشّاذ، والنّادر، والضّرورة، أو حَتّى المُهمل الّذي لا يُعتدُّ به ولا يقاس عليه في عُرف النُّحاة، ممّا جعل كثيراً من اللُّغويين يصفون مثل هذا الخروج بالخطأ اللُّغوي الواجب التَّصويب.

ويَضمُّ هذا الفصل مدخلاً وثلاثة مباحث:

أمّا المدخل: فدرست الدِّراسة ضَمائِر الشَّخص بين (القدماء) و(المحدثين)، وماهيتها، وبنيتها اللُّغويَّة.

وضمَّ المبحث الأول: حديثًا عن التَّطوُّرات الّتي أصابتِ استعمال ضَمائِر الرَّفع المنفصلة مثل مجيئها في موقع نصبٍ أو جرٍّ، وندائها، وحلولها محل الضَّمائِر المُتَّصِلة، وقد حمل هذا المبحث اسم: **(التَّطوُّر في استعمالات ضَمائِر الرَّفع المنفصلة في التَّراكيب اللُّغويَّة).**

وفي المبحث الثّاني: درستِ الدّراسة للتَّطوُّرات الّتي أصابتِ استعمال ضَمائِر النَّصب المنفصلة كاستعمالها للتأكيد، واستعمالها في أسلوب التَّحذير وجاء باسم: **(التَّطوُّر في استعمالات ضَمائِر النَّصب المنفصلة في التَّراكيب اللُّغويَّة).**

وأمّا المبحث الثّالث الأخير: فقد أفردته الدِّراسة للتطوُّرات الّتي أصابتِ استعمالات الضَّمائِر المُتَّصِلة، وقضايا المطابقة بين الضَّمير ومرجعه. وقد عنونتْ له الدِّراسة بـ: **(التَّطوُّر في استعمالات الضَّمائِر المُتَّصِلة في التَّراكيب اللُّغويَّة).**

مدخل

الضَّمير لُغة: "والضَّمير السّرُّ وداخِلُ الخاطرِ والجمع الضَّمائِر اللّيث: الــضَّمير الــشّيء الّذي تُضْمِره في قلبك تقول: أَضمَرْت صَرْفَ الحرف إذا كان متحركاً فأَسْكَنْته، وأَضمَرْتُ فــي نفسي شيئاً والاسم الضَّمير والجمع الضَّمائِر...وأَضمَرْتُ الشّيء أَخْفَيتــه وهَــوًى مُــضْمَرٌ ... وأَضمَرَتْه الأَرضُ غَيَّبَتْه إما بموت وإِما بسَفَرٍ"[1]. "وَالضَّمير عِنْدَ النّحَاةِ مَــا دَلَّ عَلَــى مُــتَكَلِمٍ كَــ(أنا)، أَو مُخاطَبٍ كَــ(أنت)، أَوغائب كَــ(هُو)"[2].

ولو تتبعنا المزيد من الحدود اللُّغويَّة لِكَلِمَةِ (الضَّمير) في لسان العرب وغيره من المعاجم اللُّغويَّة لوجدنا أنَّها تدور حَولَ معانٍ محددة كالخَفَاء، وَالمُستَتِر، وَالخِفــة، والتَّــضاؤل وصــغر الحجم. فما في السّرائر والهوى المضمر يَدُلان عَلى التَّكَتُم وَالمُستَتِر. وَأَمّا ما غَيَّبته الأرَضُ فَهو مَخْفيٌّ وَغائب، وأما ضَمُر الحرف يدل على تقصيره وصغر وحجمه.

الضَّمير اصطلاحاً: نَلحَظُ أَنَّ المَعنى الاصْطِلاحي الّذي حَدَّ به النَّحويونَ ضَمائِر الشَّخص فيما بَعد انبَثَقَ مِنَ صَميم المَعْنى اللُّغوي. فَسيبَويه (180هــ) يَستَعمِل مُــصْطَلَحي (الإضْــمَار، وَالمُضْمَر) بِكَثرَةٍ في كتابه. فمِنْ نَظْرَةٍ سَريعَةٍ إلى عَناوين فصول الكِتابِ نَلمَــسُ أنَّ الإضْــمار وَالمُضْمَر عِنْدَهُ يَدُلان عَلى المَخْفي وَالمُستَتِر وَمِنْ ذَلِكَ: (الإضْمارُ في لَيسَ وَكانَ) وَ(الإضْــمارُ في أنَّ)، وَ(ما يُضْمَر فيه الفِعْل المُستَعمَل إظهارهُ في غَيرَ الأمر والنّهي)، وَ(ما يَكُون مَعْطوفــاً عَلى الفاعِل المُضْمَر في النّية)، وَ(عَلامات المُضمرين وَما يَجوز فــيهنَّ)، وَ(عَلامــةُ إضْــمار

---

[1] ابن منظور(711هــ)، **لسان العرب**، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، دار إحياء التّراث العربي، بيــروت، ط1، 85/8، مادة: (ضمر).

[2] مجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة، **المعجم الوسيط**، دار الدّعوة، ط1،543/2، مادة (ضَمَرَ).

المَجرور)، وَ(عَلامةِ إضمار المَنصوب)، وَ(ما يَكــون مُــضمَراً فيــه الاســم متحــولاً عــن حاله)،...)[1].

والمتصفح لكتاب سيبَويه يجد أنَّه لم يَستَخدِم مُصطَلح الضَّمير في كِتابِه، وَكانَ يَقولُ: في (هذا باب عَلامات المُضمَرين المرفوعين): "اِعْلَمْ أَنَّ المُضمَرَ المَرفوعَ، إذا حَدَّثَ عن نَفْسِه فإنَّ عَلامَته (أنا)، وَإِنْ حَدَّثَ عَنْ نَفسِهِ وَعَنْ آخَر قال: نَحنُ، وَإِنْ حَدَّثَ عَنْ نَفسِهِ وَعَنْ آخَرينَ قال: نَحنُ. ولا يَقعُ (أنا) موضعِ (التّاء) الّتي في فَعلتُ، لا يَجوز أَنْ تَقولَ: (فَعَل أنا، لأَنَّهُم اســتَغنوا بِالتّاءِ عَنْ أنا...)"[2].

وَيَرى مَحْمود أَبو مُوسى من المحدثين- أنَّ مُصطَلح الضَّمير أَولَ ما استُخدِم عِنْدَ المُبَــرِد (285هــ) - يرحمه الله - في المَقتَضب، ولَكنَّهُ لَم يَحِدَّه[3]. إلا أنَّ مُصطَلح الضَّمير ظَهَر أيضاً عِنْدَ الأخْفَش الأوسط (215هــ) -تولّى الله مُكافأته- في مَعَاني القُرآنِ، وذَلِكَ خلال حديثه عن (النَّصب على إضمار أنْ) في قوله تعــالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[البقــرة، 2، 42]. قال: "إنْ شِئْتَ جَعَلْتَ ﴿ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ ﴾ نَصبْاً إذا نويْــتَ أَنْ تَجْعَــلَ الأوَّلَ اسْماً فَتُضمِرَ مَعَ (تَكْتُموا) (أَنْ) حَتّى تَكونَ اسْماً. وَإِنْ شِئْتَ عَطَفْتَها فَجَعَلْتَها جَزْماً عَلــى الفِعْلِ الّذي قَبْلَها. قال: ﴿ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ ﴾[الأعراف، 7، 22]، فَعَطَفَ القوْلَ

---

[1] انظر: سيبويه، **الكتاب**، 209/5.

[2] **المرجع نفسه**، 350/2.

[3] انظر: محمود أبو موسى، **الضَّمير وأثره في بناء الجملة العربيَّة وتركيبهــا**، رســالة ماجــستير، جامعــة اليرموك، 1995، ص5.

عَلى الفِعْلِ المَجْزومِ فَجَزَمَهُ. وزَعَموا أنَّهُ في قِراءَةِ ابن مَسْعودِ ﴿ وَأَقُل لَّكُمَآ ﴾ علــى ضَــمير (أنْ)، ونوى أنْ يَجْعَل الأوَّلَ اسما"[1].

والأخفش هُنا لا يستخدم مصطلح الضَّمير بمعناه الاصطلاحي عند النُّحاة بــل يــستعمله بمعناه اللُّغوي إذ أراد به إخفاء (أنْ) مع الفعل المضارع. فالنَّــصب علــى تقــدير (أنْ) غيــر المُظهَرة. ويُرجِّحُ محمود أبو موسى أنَّ الرُّماني –يرحمه الله– (384هــ) هو أول مَنْ وَضَــع للضمير حَداً نحوياً حيثُ يقول: "ومن ثم تتالت التصانيف النَّحوية على استعمال المصطلح دون تعريف إلى أن عرَّفه الرماني (ت388): بأنَّه المَدلُول عَليه على جِهَة الرّاجِع إلى ذِكرِه"[2].

وَدَرَجَ النُّحاةُ بَعْد ذَلِكَ على استخدامِ مُصطَلَح الضَّمير إلى جانِب المُضمَر والمُكنّــى عنــد الكوفيين. وقد اختلف الكوفيون والبصريون في الضَّمائِر والمُكنَّيات؛ أيهمــا أدق، ولِــمَ سُــميتْ بذلك[3].

ثم بَدأ مُصطَلَح المُكنّى بِالاخْتِفاء التَّدريجي حَتّى عــصر الزّمخــشَري –تغمــده الله فــي رحمته–(538هــ) تقريباً، الّذي جعل المُضمرات عَلى "ضَربين: مُتَّصِلٍ وَمُنفَصِل، فَالمُتَّصِل ما لا يَنفَكُّ عَنْ اتِّصاله بِكَلِمَةٍ، كَقَولِكَ: (أَخوكَ)، وَ(ضَرَبَكَ)، وَ(مَرَّ بِكَ)، وَهو عَلى ضَربين: بــارِز وَمُستَتِر،...والمُنفصل ما جرى مجرى المُظهر في استبداده كقولك: (هو، وَأنتَ)"[4].

---

[1] الأخفش الأوسط، **معاني القرآن**، تحقيق هُدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة،1991، ط1، 70/1.

[2] محمود أبو موسى: الضَّمير وأثره في بناء الجملة العربيَّة وتركيبها، ص5، ولرأي الرماني انظر: الرُّمــاني، **رسالتّان في النَّحو واللُّغة**، تحقيق: إبراهيم السّامرائي، دار الفكر للنشر والتَّوزيع،.ص27.

[3] للنظر في تلك الخلافات انظر: ابن يعيش، **شرح المُفصَّل**، تحقيق أحمد السّيد وإسماعيل عبد الجواد، المكتبــة التَّوفيقية، مصر، 21/3.

[4] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 21/3.

وأما ابن يَعيش –غفر الله له–(643هـ) فَيَرى أنَّ الضَّمير "اسم كُنِّيَّ به عن اسم، وهو المضمر، نحو: (أنا، وأنتَ، وهو، ونحوهما)"[1]، وهو بذلك يستخدم مصطلح الكوفيين.

وَيَذكُرُ ابن مالك (672هـ) الضَّمير في ألفيَّتِهِ عِند حَديثه عَنْ (النَّكِرَة والمعرفة)، فَيقول:

فَما لذي غَيْبَة أو حُضورِ – كأَنْتَ، وَهْوَ– سَمِّ بِالضَّمير[2]

وأمّا ابن هِشام –يرحمه الله– (761هـ) فيعرف الضَّمير بـ"عبارة عمّا دَلَّ عَلى مُتَكَلِّم كَـ(أنا)، أَو مُخاطَبٍ كَـ(أَنْتَ)، أَوَ غائِبٍ كَـ(هُو). وَينقَسِم إلى مُستَتِرٍ وبارز؛ لأَنَّهُ لا يَخلو: إمّا أنْ يَكون لَهُ صورة في اللّفظ أَو لا، فالأوّلُ البارِز كَـ(تاءِ) (قُمْتُ)، وَالثّاني المُستَتِر كالمُقَدرِ في نَحوَ قَولِكَ: (قُمْ)"[3].

ويُعَقِّبُ ابن عَقيل (769هـ) على قول ابن مالك بقوله: "الضَّمير ما دَلَّ عَلى غَيْبَة كـ(هوَ)، أَو حُضور؛ وَهو قِسمان: أَحَدُهما ضَمير المُخاطَب نَحو (أَنتَ)، وَالثّاني ضَمير المُتَكَلِّم نَحو (أَنا)"[4]. وَبِذَلِكَ يَكْتَفي شارِح الألفيَّة كَصاحِبها بِحدِّ الضَّمير بِالمِثال، فَهُوْ يَذكُر أَقْسَام الضَّمير، وَأَمثِلَة عَليها.

بينما بنى الزّمخشري حدَّ الضَّمير بالنَّظر إلى قسمي الضَّمير: (المُتَّصِل والمنفصل). ونظر ابن مالك في الوظيفة اللُّغويَّة الّتي تؤديها الضَّمائِر لمعنى الحضور أو الغياب. أمّا ابن هشام –طيّب الله ثراه– فتتضح عنده العلاقة بين اللَّفظ والمعنى في حدِّ الضَّمير، فهي –أي الضَّمائِر– مادلَّ على متكلمٍ أو غائبٍ، لها صورة لفظية أو لا، كما في المستتر.

---

[1] ابن يعيش، **شرح المفصل**، 20/3.

[2] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، 2009، 1/74-75.

[3] ابن هشام، **شرح قطر النَّدى وبلّ الصَّدى**، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، مصر، 2009، ص105.

[4] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، 1/74-75.

والحقيقة أنَّ هذه الحدود المختلفة للضَمائِر أورثت خلافات بين النَّحويين، حول اسـميتها، وما هو الاسم منها. ومن مواطن الخلاف تلك القولُ باسمية الضَّمائِر، فعلى الرَّغم مـن اتفـاق البصريين والكوفيين على اسمية الضَّمائِر المنفصلة، إلا أنَّهم اختلفوا في الاسم منها ما يكـون، كما اختلفوا في ضَمائِر الرَّفع المُتَّصِلة متى تكون علامات للمُتكلِّم أو المُخاطَب أو الغائب، ومتى تكون ضَمائِر[1].

وإذا انتقلنا إلى المحدثين نجدهم وضعوا لضَمائِر الشَّخص عدة مفاهيم هي فـي أصـلها مُنبثقة عن مفاهيم النُّحاة الأوائل –نفعنا الله بعلمهم– فالضَّمير: "اسمٌ جامدٌ يَدِلُّ عَلـى مُـتَكلِّمٍ أَو مُخاطَبٍ أَو غائبٍ"[2]. وَهو: "كنايات، أو إشارات، يشار بهـا إلـى المُتَكَلِّمـين، وَالمُخـاطَبين، وَالغائبين، وهي قسمان: الضَّمائِر المُتَّصِلة، الضَّمائِر المنفصلة"[3]، وَ"هو ما يُكنّى به عن مـتكلم أو مخاطب أو غائب، فهو قائم مقام ما يُكنّى به عنه، مثل (أنا، وأنتَ، وهو) وكالتّاء من (كتبَ، وكتبتُ، وكتبتَ)..."[4].

---

[1] للنظر في هذه الخلافات انظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: جواد مبروك، دار الجيل، بيروت، 1970، ص542. وانظر ابن يعيش، **شرح المُفصَّل**، 3/ 25 وما بعدها.

[2] عباس حسن، **النَّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرَّفيعة والحياة اللُّغويَّة المتجددة**، دار المعـارف، مـصر، 2010، ط15، 1/217.

[3] مهدي المخزومي، **في النَّحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، ص47.

[4] مصطفى الغلاييني، **جامع الدُّروس العربيَّة**، المكتبة العصرية، صيدا، 1981، ط15، 1/116.
كما ورد هذا التَّعريف بالنَّص نفسه للضمير عند مهين غفاري، **الضَّمير في اللُّغة العربيَّة (تطوُّر عبر العصور)**، دار الفتوى، بيروت، لبنان، 2010، ص25.

المبحث الأول

التَّطوُّر في استعمالات ضَمائِر الرَّفع المنفصلة

المطلب الأول: نداء ضَمائِر الرَّفع المنفصلة

يُعدُّ ضمير الرَّفع المُفصَّل من أكثر الضَّمائِر الّتي لحق التَّطوُّر استعمالاتها على مستوى التَّراكيب اللُّغويَّة، إذ لِكلِّ موقع إعرابي ضَمائِر لا تُستَعملُ فيه غيرُها علــى الأغلــب، فَهُنــاكَ ضَمائِر منفصلة خاصة بالرَّفع، وضَمائِر منفصلة خاصة بالنَّصب، وضَمائِر مُتَّــصلَة: للرفــع، والنَّصب، والجرِّ.

وكثيراً ما يحلُّ ضمير ذو موقعٍ إعرابيٍ مُعيَّن محلَّ ضمير آخر ذي مَوقــع إعرابي مُغاير له. حيث شَرَعَ النّاطقون بالعربيَّة المعاصرة يوقِعون ضَمائِر الرَّفع المُنفصلة في موقع نصب كما في نداء الضَّمير فيقولون: (يا أنتَ، ويا أنتِ، ويا أنتم). وفي موقع جر كما في (ســوى أنــتَ، وسوى أنتم...). وقد أَجمَعَتْ كُتُبُ تراثنا النَّحوي على عَدَم جَوازِ نداء الضَّمائِر، إلا شذوذا فــي ضَمير المُخاطَب المفرد، وذلك في الضَّرورة الشِّعرية.

وَيُعَلِّلُ ابن يَعيش السَّبَبَ في مَنعِ نداء الضَّمير أنَّ "المُنادى قَد يَكونُ بَعيداً عَنْكَ أَوَ غــافلاً، فَإذا ناديتَه: بــ(أَنْتَ) أَوَ (إيّاكَ) لَمْ يَعلمْ أَنَّكَ تُخاطِبَهُ أو تُخاطِبَ غَيرَهُ، فَجِئتَ بِالاسمِ الّذي يَخُصَّهُ دُونَ غَيرَهُ، وَهو زَيدٌ، فَوَقَعَ ذَلِكَ الاسمِ مَوضِعَ المُكنّى..."[1].

وَهَذا ما دَعاهُم إلى مَنعِ نداء اسم الإشارَةِ المُتَّصِل بِكــافِ المُخاطَــب (يــا ذاكَ)، يقــول السّيوطي: "لا ينادى اسم الإشارة المُتَّصِل بحرف الخِطاب نحو: (يا ذاك)،...ونُقِلَ عن سيبويه لا

---

[1] انظر: ابن يعيش، **شرح المُفصَّل**، 2/254.

ينادى مضاف الخِطاب نحو: يا غلامك لأَنَّ المنادى حينئذ غير من له الخِطاب، فكيف ينادى من ليس بمَخاطب"[1].

ولَم يَردْ في كُتُب النَّحوِ إلا شاهِدان، وَاعتبرهما النُّحاة مِمّا شذَّ عَنِ الاستعمال اللُّغوي، ولا يُقاسُ عليهما عِنْدَ مَنْ أَوردَهُما، ولَم يَذكُرهُما سيبويه، وَهذان الشّاهِدان قَولُ الشّاعِر:

يا أَبْجَرَ ابْنَ أَبْجَرٍ يا أَنْتا   أَنْتَ الّذي طَلَّقتَ عامَ جُعْتا[2]

وَقَولُ الأحوص لأَبيه: (يا إيّاكَ قَدْ كَفيتُكَ).

وَيرى السّيوطي –تولى الله مُكافأته– كَغيرِهِ مِنْ النُّحاةِ الأوائلِ أَنَّ السّبَبَ في ذَلِكَ أنهُ: "لا ينادى الضَّمير عند الجمهور، وأما ضمير الغيبة، والتَّكلُّم فلأنهما يناقضان النِّداء إذ هو يقتضي الخِطاب. وأما ضمير المُخاطَب فلأنَّ الجمع بينه وبين النِّداء لا يحسن لأنَّ أحدهما يغني عن الآخر"[3]، وَهَذا ما دَعاهُم إلى مَنعِ نداء اسم الإشارَةِ المُتَّصِلِ بِكافِ المُخاطَب (يا ذاكَ).

وأما في العربيَّة المُعاصِرةِ فقد كثُرتِ الشّواهد على نداء ضمير الرَّفع المنفصل، وَلا سيما في الشّعر. ولَم تَعُد هذه الشّواهِدُ تُبقي نداء الضَّمير في العربيَّة المعاصرة مِنَ الشّذوذِ بِمَكانٍ، كما كان في عربية الاحتجاج، فنجد من نداء ضمير المخاطب المفرد:

عند السّياب في قصيدة (غريب على الخليج):

فَلتَنطَفي يا أَنتِ،

---

[1] انظر: السّيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، 2001، 46/3. ولرأي سيبويه انظر: سيبويه، الكتاب، 1/ 161.

[2] انظر: البغدادي، **خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب على شرح شواهد شرح الكافية**، المطبعة الميرية ببولاق، ط1، الشّاهد الخامس بعد المائة، وهو من الرَّجز للراجز سالم بن دارة، 289/1. وقد نسبه ابن يعيش في شرح المُفصَّل للأحوص، وروى صدره (يا مُرَّ ابنَ واقع يا أنتَ)، 249/2.

[3] السّيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 46/3.

يا قَطَراتُ، يا دَمي، يا نُقودُ[1]

لقد قدم الشّاعر نداء الضَّمير على نداء القطرات، والدّم، والنّقود، والأصل أن يذكر مرجع الضمير ثم يذكر الضمير، وكما خرج عن مألوف الاستعمال الشائع الّذي لا يجيز نداء الضَّمير.

ثُمَّ نقرأُ لِبلند الحيدري الّذي يستنهضُ المُخاطَب بنداء ضمير الإشارة أولاً وضمير الشّخص ثانياً:

وسيصرخُ صوتٌ أحمدُ، سلمانٌ، عباس،

ويجفُ الصّمتُ

يا هذا

يا أنتَ

عباسُ الموتُ يدبُّ بسجن النّقرةِ[2]

والشّيء نفسه نجده عند عبد الوهاب البياتي، الّذي يجعل نداء الضَّمير صرخة يستنهضُ فيها همَّة المُخاطَب أيضاً:

يا أَنتَ، (يا لاؤوس)، يا غابَ العَبيدِ،

مِنْ قَلبِ مارِدَنا الكَبير

الموت للمستعمرين[3]

وأما عند نزار قباني فقد كَثُرَت مناداة ضمير المُخاطَب (أنتِ) بشكل لافتٍ للنظر في مجمل شعره، ومن ذلك قوله:

---

[1] السّياب، **الأعمال الكاملة**، مكتبة الإيمان، المنصورة، 2009، من قصيدة (غريب على الخليج)، ص304.

[2] بلند الحيدري، **الدّيوان**، دار العودة، بيروت، 1980، ط2، من قصيدة: (ليل وبرد وحراس)، ص537.

[3] عبد الوهاب البياتي، **الدّيوان**، دار العودة، بيروت، ط3، 1979، من قصيدة: (فيت مين)، ص178.

يا أَنْتِ،

يا جاعِلَةً أحرُفي،

مِمّا بِها شَرانِقاً للحَريْرِ[1]

ونجد له أيضاً:

يا أَنْتِ، يا سُلطانَتي،

ومَليكَتي،

يا كَوكَبي البَحريُّ...يا عْشتاري[2]

ولم يقف الشّعراء عند نداء ضمير المفرد المُخاطَب بل توسعوا في نداء ضَمير المُخاطَب، كنداء ضمير المُخاطَب المُثنى في مثل قول عبد الرَّزاق عبد الواحد:

تُرى أألحسنتما **يا أنتما** وجعاً؟[3]

وقول السّياب في نفس قصيدة: (غريب على الخليج)

يا أَنتُما، مِصباحُ رُوحي

أنتُما وَأَتى المَساءُ[4]

فأراد السّياب في قوله: (يا أنتما، مصباح روحي، أنتما وأتى المساء)، أنْ يُعَبِّرَ عَنْ مَــدى حاجَتِهِ لِوَطَنِه، ومَحْبوبَتِهِ، وَهُو بَعيدٌ عَنْهُما. فَكانا كالمِصباح لَهُ في ظَلامِ المَساءِ، فَوَجَدَ أَنَّ النّداءِ

---

[1] نزار قباني، **الأعمال الشّعرية الكاملة**، منشورات نزار قباني، بيروت، 1980، مجموعة قصائد 1956، من قصيدة: (رسالة حُب صغيرة)، ص216.

[2] نزار قباني، **ديوان الحب لا يقف على الضّوء الأحمر**، منشورات نزار قباني، ط5، من قــصيدة: (القــرار)، ص7.

[3] عبد الرَّزاق عبد الواحد، **جريدة الدّستور الأردنية**، من قصيدة (كالبحر صوتك)، 9/ 8/2009.

[4] السّياب، **الأعمال الكاملة**، من قصيدة: (غريب على الخليج)، ص304.

بالضَّمير يُعَبِّرُ عمّا في نَفْسِهِ مِنْ بَيانِ أَهميتهما وتعين لهما، وكَأسلوبٍ لمُناجاتهما، فنادى محبوبته ووطنه مشتعملاً ضمير المخاطب (يا أنتُما).

بل عرفتْ لغة الأدب نداء ضمير المتكلم: (يا أنا) في الشّعر وفي النّثر أيضاً، فنجد في الشّعر لأحمد مطر في قصيدة (ما أصعب الكلام):

أَنا **يا أَنا**

بِكَ مَيِّتٌ حَيٌّ وَمُحتَرِقٌ

أّعدُّ النّارَ للإطفاءِ[1]

والشّاعر هنا استخدم نداء ضمير المُتَكلِّم ليفيد دلالة التَّكثير من حبه للمتلقي –المرثي– (أنا يا أنا، بِكَ مَيِّتٌ حَيٌّ...) فأسلوب النِّداء هنا لم يكن إلا تأكيداً للضمير (أنا)، فرأى الشّاعر أنَّ هذا الأسلوب أبلغ، وأدل على ما في نفسه من قوله: (أنا بِكَ مَيِّتٌ حَيٌّ...).

ونلحظ هنا أنَّ الشّاعر قد نادى نفسه مستعملاً ضمير المُتكلِّم المنفصل (أنا) لإبراز ذاته الحزينة على المرثي. فمن غير الوارد أن يدعو المُتكلِّمُ نفسه للانتباه، بل ليظهر ذاته الحزينة وليلفتَ انتباه المتلقي إلى أهميته في نفسه. فالشّاعر في هذه القصيدة يرثي أحد المقربين منه، فأراد أن يعبر عن حزنه عليه وأنَّه –أي المرثي– يسكنُ في نفس الشّاعر حَتّى أصبحا (الشّاعر والمُخاطَب) شخصاً واحداً، فحلَّ منه محلَّ نفسه، فعبَّرَ عن ذلك كلَّه بنداء ضمير المُتكلِّم؛ أي بدل أن يقول: (أنا يا أنتَ، بِكَ مَيِّتٌ حَيٌّ...)، قال: (أنا يا أنا...)، فأحلَّ الشّاعر المرثي محلَّ نفسه مستعملاً ضمير المُتكلِّم (أنا).

---

[1] أحمد مطر، **الأعمال الكاملة**، دار الإسراء للنشر والتوزيع، نابلس، فلسطين، 2013، ط1، من قصيدة: (ما أصعب الكلام: إلى ناجي العلي)، ص37.

ومثل تلك الدّلالة أيضاً في إنزال المُخاطَب منزلة شخص المُتكلِّم باستعمال نداء ضمير المُــتكلِّم قول غادة السّمان:

أنتَ يا أنا

وحينما أحدقُ في المرآة

أجدُ وجهك فيها بدلاً من وجهي! [1]

وهذه الدّلالة لا تقف عند حدود الشّعر بل نجدُها قد انتقلت إلى أقلام الــصّحفيين ومــن شواهد ذلك قول تيسير النَّجار:

"لا يُحِبُّ أحدكم حَتّى يقولَ لِمن يُحبُّ **يا أنا**، فهل ستقولُ إذاً للطفيلة **يا أنا؟**"[2]

وبعد النَّظر في هَذِه الشّواهدُ نجدها على الأغلب تَبدو استعمالات أسلوبية تخصُّ أصحابها على وجه التَّحديد، في الشعر وعند الصحفيين والأُدباء، إذ يُعبِّر كُلُّ اســتعمال عَــنْ أســلوب صاحِبِه، فَليوصلَ الشّاعر فكرة مُعينة، ولَيُعبِّر عمّا في دَواخِلِه يكسرُ القاعدةَ النَّحويةَ، ليلفت انتباه المُخاطَب لِما يريد أن يقول، وليجعل المُتَكلِّم نفسه قريباً من المُخاطَب، يستخدم نداء الــضَّمير، وإذا أراد ذلك المُتَكلِّم أن يُنزل المُخاطَب منزلة خاصة في نفسه فيكونان شيئاً واحداً يستخدم نداء ضمير المُتكلِّم (يا أنا).

وهكذا لو ستعرضنا شواهد أكثر لخرجنا بظواهر أسلوبية متعددة. فكما هو معلوم أنَّ للنداء في الشّعر طاقة تعبيرية عن مشاعر، وعواطف المُتكلِّم، وخلاجاته الوجدانية، لا يحققها أســلوب لغوي أخر، فتظهر هذه الطاقات في المناجاة، أو الدّعاء، أو الرَّجاء، أو الاســتغاثة، وغيرهــا. ومنادة الضَّمير تحقق هذه الرَّغبة أكثر من نداء العلم المفرد.

---

[1] غادة السّمان، **الأعمال غير الكاملة**، (4) ختم الذّاكرة بالشّمع الأحمر، منشورات غادة الــسّمان، دار الكتــب، بيروت، 1979، ط1، من قصيدة: (وكن موتي الأخير)، ص22.

[2] تيسير النّجار، **جريدة الدّستور الأردنية**، من مقالة: (مدونة الطّفيلةُ غزال عذري)، 2007/9/9.

ومن الجدير ذكره أنَّ مثل تلك الاستعمالات الّتي تعبر عن ظواهر أسلوبية، لم تدرس في الأسلوبية على الرَّغم من كثرة دراسة الالتِفات في الضَّمائِر.

ونداء الضَّمير لا تقتصر على لغة الأدب، بل قد نستعمل نداء الضَّمير في كلامنا فننـــادي شخصا بقولنا: (يا أنتَ)، إذا كنّا نجهل اسمه. أو لغرض بلاغي نريد إيصاله للمُخاطَب، كالتَّعجب من عملٍ قام به، أو كالتَّقليل من شأنه مثلا، أو للتحريض، أو الفخر، أو التَّأنيب أو أي غــرضٍ يريد المُخاطِب إيصاله للمُخاطَب، فنقول:

- **يا أنتَ**، لماذا فَعلتَ هذا؟

- **يا أنتمْ**، ماذا تنتظرون؟

وقد يحذف النّاطق اللُّغوي أداة النّداء (يا) مع الضَّمير فينادي المخاطَب: (أنتَ) أو (أنــتم) كنوع من التَّعين أو التَّنبيه.

وإذا ما انتقلنا إلى المحدثين نجدهم جعلوا نداء الضَّمير شاذاً، وقــصروه علـــى ضـــمير المُخاطب (أنتَ، وإيّاك) فقط، وأما ضمير المُتكلِّم والغياب لا ينادى بأية حال من الأحوال.

فعند الغلاييني "نداء الضَّمير شاذ نادر الوقوع في كلامهم، وقصَرَهُ ابنُ عُــصفور علـــى الشّعر. واختار أبو حيّانَ أنَّهُ لا ينادى البَتَّةَ، والخلاف إنما هو في نداءِ ضمير الخِطاب، أمّا نداءُ ضميرِي التَّكلُّم والغَيبة فاتفقوا على أنَّهُ لا يجوز نداؤهما بَتَّةً، فلا يُقال: (يا أنا، يا إيّايَ، يا هُوَ، يا إيّاهُ). وإذا ناديتَ الضَّمير، فأنتَ بالخيار إن شئتَ أتيتَ به ضميرَ رفع أو ضميرَ نصب، فتقولُ: (يا أنتَ، يا إيّاك)"[1].

---

[1] مصطفى الغلاييني، **جامع الدّروس العربيَّة**، المكتبة العصرية، صيدا، 1981، ط15، 150/2.

وكذلك يرى عباس حسن أن الضمير لا ينادى إلا شذوذاً وقصر الشّذوذ علـــى " ضـــمير المخاطب، عند من يجيز نداءه"[1]

ومع ذلك يستدلُّ عباس حسن بنداء الضَّمير على اسميَّته لأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسما.

ويجعل محمود مغالسّة نداء الضَّمير من أقسام المنادى أصلا؛ أي علـــى الأصـــل، وهـــو الموصول، والإشارة، والضَّمير، ويمثل لذلك بــِ: (يا مَنْ، كُنْتَ مُغيثاً أغثني)، (ياهذا، أغثنـــي)، (يا أنتَ، أغثني)[2].

وتخلصُ الدِّراسة بعد هذا العرض إلى أنَّ النّاطق بالعربية استعمل نداء الـــضَّمير علـــى الأصل؛ إذ ألمح إلى ذلك اللُّغويون القدماء فاعتلَّ ابن السّراج –يرحمه الله– (316هـــــ) بـــأنَّ السّبب الّذي أوجبَ بناء المنادى المفرد "أنَّه وقَعَ موقع غير المتمكن، ألا ترى أنَّه قد وقع موقـــع المضمرة، والمُكنيات، والأسماء إنَّما جُعِلَتْ للغيبة، لا نقول: (قام زيد) عن نفسه، إنَّمـــا نقـــول: (قُمتَ يا هذا)، فوقعَ زيدٌ وَما أشبهه موقع (أنتَ)، و(الكاف)، و(أنتم) بعد (يا)، وَهَـــذهِ مبنيـــات لمضارعتها الحروف في الوضع"[3].

وبهذه العلة اعتلَّ ابن يعيش كذلك لِبناء العلم المفرد في المنادى، واستدلَّ على ذلك: " بأنَّ من العرب من ينادي صاحبه إذا كان مقبلاً عليه ومِمّا لا يُلبِسُ نداؤه بـــالمُكنّى علـــى الأصـــل

---

[1] عباس حسن، **النَّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرَّفيعة والحياة اللُّغويَّة المتجددة**، 4/4.

[2] انظر: محمود مغالسّة، **النَّحو الشّافي الشّامل**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ط1، ص 558.

[3] ابن السّراج، **الأصول في النّحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلـــي، مؤســـسة الرِّســـالة، بيـــروت، 1985، ط1، 333/1.

فيقول: (يا أَنتَ أو يا إيّاك)، غير أنَّ المُنادى قد يكونُ بعيدا عنك أو غافلاً فجئنا بالاسم الّذي يخصه دون غيره وهو (زيد) فوضع ذلك الاسم موضع المُكنّى"[1].

فهذا كلام صريح من ابن يعيش أنَّ نداء الضَّمير أصل ونداء العلم فرع عليه، وقد عُدلَّ عن الأصل إلى الفرع، وهو العلم المفرد لعلة اللّبس. وهذا يُشير إلى أنَّ العربيَّة قد تكون في عصور سابقة لعصر الاحتجاج تستعمل نداء الضَّمير على عمومه، ولكن لكثرة اللّبس تركته، لذا نجد له بقية فيالركام اللغوي الذي يمثل مرحلة من مراحل تطور اللُّغة.

وبالنَّظر في حقيقة النّداء نجده دعوة للإقبال والاهتمام، فإذا قدرنا في أسلوب النداء فعل مع الضَّمير في مثل: (أَدعوك) أو (أُناديكَ)، و(أُناديهم)، أو (أَدعوهم)، ولما حُذفَ الفعل وبقي المفعول به، تحول المفعول به من المُتَّصِل إلى المنفصل، لعلة الافتقار في المُتَّصِل، فقلنا: (يا أنتَ)، (يا أنتم). ثُمَّ أن (يا أنتَ)، تساوي في دلالتِّها (يا أيُّها المُخاطَب)، أو (يا محمد) مثلا.

المطلب الثّاني: ضَمائِر الرَّفع المنفصلة في أسلوب الاختصاص

عرفتِ العربيَّة لوناً من ألوان المفعول به يسمى المُختَص، يأتي ضمن تركيب الاختصاص، ويجري مجرى النِّداء كما ذكر سيبويه –جزاهُ اللهُ عنّا خير الجزاء– في كتابه ، فيُعَنْونُ له تحت (هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النِّداء)[2]. ويعرف ابن هشام الاختصاص في إصطلاح النُّحاة بأنَّه "تخصيص حكم علِقَ بضمير ما متأخر عنه من اسم ظاهر معروفاً"[3].

---

[1] ابن يعيش، **شرح المُفصَّل**، 254/2.

[2] سيبويه، **الكتاب**، 233/2.

[3] ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1996، ط1، 67/4. هامش المحقق.

ولتركيب الاختصاص في عربية الاحتجاج أكثر من صيغة. فمن ذلكَ أن نأتي بالضَّمير، وغالباً ما يكون ضمير المُتكلِّمين مضافاً إلى كلمة (معشر، أو بنو، أو آل البيت، أو أهل)، كما حددها سيبويه على الأكثر شيوعاً[1]. إلا أنَّ العربيَّة المعاصرة توسعتْ في هذا الاستعمال بإضافة أي كلمة إلى الضَّمير وليس قصراً على الألفاظ الّتي حددها سيبويه.

ومن التَّطوُّرات الّتي أصابتِ الضَّمير في أسلوب الاختصاص في العربيَّة المعاصرة استعمال الأعداد بعد الضَّمائِر. ومن الشَّواهد المرصودة:

- "(نجحنا **نحن الاثنين**)
- (سوف تسافرون **أنتم الأربعة**)
- (لقد رجعوا **هم الخمسة**)..."[2].
- "لن نعيش **نحن الاثنين** بعد الآن"[3]
- "**أنتم الأربعة** الأئمة نجوم ومصابيح العرفان"[4]

ويرى محمد جبر أنَّ مثل تلكَ الاستعمالات للأعداد بعد ضمير الشَّخص استِحداث لشكل جديد لأسلوب الاختصاص، ويُرجِعُ ظهوره إلى أنَّه جاء نتيجة لتقليد التَّراكيب الأجنبية بسبب التَّرجمة[5].

وإذا كان هذا الّذي أشار إليه محمد جبر من الاختصاص، نلحظُ في الجملة الثّالثة أنَّ ضمير الشَّخص المُختَص (هُمْ) ضمير غائبين بخلاف المُتعارف عليه أنَّ ضمير الشَّخص المُختَص ضمير المُتكلِّم أو المُخاطَب فقط، فضمير الغائب لا يأتي مُختصاً. يقول ابن يعيش:

---

[1] ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 236/2.

[2] محمد جبر، **الضَّمائر في اللّغة العربيَّة**، دار المعارف، 1980، ص119.

[3] محمد الدّروبي، **الرَّقص في هياكل الشّرق**، المؤسسة العربيَّة للدراسات والنَّشر، بيروت، 1999، ص24.

[4] عثمان أبو زيد، **الوجيز في لغة الصحافة**، بحث منشور في موقع الدكتور عثمان أبو زيد، 22/ 4/2010.

[5] انظر: محمد جبر، **الضَّمائِر في اللّغة العربيَّة**، ص119.

"وهذا الاختصاص يقع للمُتَكلِّم، نحو: (نحن نفعل أيُّها العصابة)، وتعنــي بالعــصابة أنفــسكم، وللمُخاطَب، نحو: (أنتم تفعلون أيُّها القوم)، ولا يجوز للغائب، لا تقول: (إنهم فعلوا كــذا أيتهــا العصابة)"[1].

ومن مظاهر التَّطوُّر في تركيب الاختصاص في عربيتنا المعاصرة أيضاً اختفاء صــيغة أُخرى كانتْ هي الأكثرَ استعمالا والأكثرَ شيوعاً في لغة الاحتجاج، وهــي أن تتَبَــع الــضّميرَ المختص (أيُّها) المضافةُ إلى اسم جنسٍ ظاهر كــ(العرب، القوم، الرَّجال...)، مثل: (أنا أفعــلُ كذا أيُّهاالرَّجل) وَ(اللهمَّ اغفر لنا **أيَّتُها** العصابة)، وكقول الشّاعر:

جُد بعفوٍ فإنني **أيُّها** العَبْدُ إلى العفوِ يا إلهي فَقيرُ[2]

ومن مظاهر التَّطوُّر في استعمالات الضَّمير المُختص في تركيب الاختصاص أن تتبعــه (كاف) التَّشبيه المُتَّصِلة بالاسم المختص بعد الضَّمير في مثل قولنا: (**أنا كمواطن** أُحافظ علــى بلدي).

وقد أجازَ مَجمعُ اللُّغةِ العربيَّة في القاهرة القول: (أنا كباحثٍ أُقَرِّرُ كَذا) عَلى أَحَدِ الوَجْهيْنِ أّنْ تَكونُ الكافُ للتشبيهِ أو تَكونَ الكافُ زائدَة). ويرى ياسين أبو الهيجاء هذه الكاف دخلت إلــى عربيتنا المعاصرة عن طريق التَّرجمة من الإنجليزية على وجه التَّحديد، وهي ترجمــة حرفيــة لــ(as)، على أن الكاف هنا ليستْ بمعنى التَّمثيل أو التَّشبيه، أي لا نقصد (أنا أشبه باحثــاً) أو (أنا مثل الباحث)، بل المقصود بوصفي، أو كوني، أو اعتباري[3].

---

[1] ابن يعيش، **شرح المُفصَّل**، 2/295-296.

[2] انظر السّيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، والبيت من شواهد همع الهوامع وهو مجهول القائل، 29/3.

[3] انظر: ياسين أبو الهيجاء، **مظاهر التَّجديد النّحوي لدى مجمع اللّغة العربيَّة في القاهرة حَتّى عــام 1984**، عالم الكتب الحديث، 2008، ط1، ص (51-155).

ففي قولنا (نحنُ كطلاب سنُكرم المعلم) و(نحنُ كمسؤولين نتحمل كامل المسؤوليةَ)، نقصد بصوفنا طلاباً، وبوصفنا مسؤولين. ولعلَّ دخول (الكاف) على تركيب الاختصاص لم يُعرَف في لغة الاحتجاج، واعتبره اللُّغويون المحدثون خطأً لُغوياً حيثُ صُنِّفَ ضمن الأخطــاء اللُّغويَّــة، ويمكن أن نعتبره تركيباً صحيحا؛ فالكاف تحملُ عدة معاني فنقول: و(ابقَ كما عرفناكَ) أي على مثل ما عهدناك عليه، ونقول: (فتاة جميلة كالقمر) أي تشبه القمر، ونقــول: (اذكــروا الله كمــا هداكم) أي لِعلة هدايته لكم، وهكذا فهي في الاختصاص تعني الوصف؛ أي (نحن بوصفنا طلاباً نُكّرِم المعلم)

المطلب الثّالث: مجئ ضَمَائِر الرَّفع المُنفصلة في موقع جرٍّ بعد (حَتّى)، و(سوى)

أولاً: (حَتّى أنتَ)

تُستَعملُ (حَتّى) عِدَّة استعمالات من أشهرها الرَّفع في العطف، ويكون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه، مثل: (قرأتُ الكتاب حَتّى خاتمته)، أو من متعلقات المعطوف عليه مثل: (عــاد الحَجيجُ حَتّى أمتعتهم)، كما أنَّها تُستعمل للجرِّ وتفيدُ انتهاء الغاية كقولنا: (ســرتُ حَتّــى حافــةِ النَّهر).

وأمّا دخولها على الضَّمائر فغير معروف في لغة الاحتجاج، ولم تعثرِ الدِّراسة على شيء عن استعمال (حَتّى) مع الضَّمير عند سيبويه، ولا عند ابن يعيش، ولا عند ابن مالك، وقــد وردَ حديث عن عدم جواز استعمالها مع الضَّمير عند ابن هشام (791هــ). فيقول: "وأمــا (حَتّــى) فالعطفُ بها قليلٌ، والكوفيون يُنْكرونه، وشروطُهُ أربعة أُمُور: أحدها: كون المعطــوف اســماً، والثّاني: كونه ظاهراً؛ فلا يجوز (قامَ النّاسُ حَتّى أنا) ذكرهُ الْخَضْراوي، والثالث: كونه بعــضا

من المعطوف عليه...نحو: (أكلت السمكةَ حتى رأسَها)...والرابع: (كونه غاية في زيادة حسية)؛ نحو: (فلان يهب الأعدادَ الكثيرةَ حتى الألوفَ)"[1].

وبالرُّغم من عدم عثور الدِّراسة على شواهد من لغة الاحتجاج على استعمال (حَتّى) مع الضَّمير، وتخطئة المحدثين مجيئها معه "فيكون الاسم المعطوف بها اسماً ظاهراً، لا مضمراً، وصريحاً، لامؤولاً، فلا يجوز اعتبارها حرف عطف في مثل: (انصرف المدعوون حَتّى أنا)"[2].

على الرُّغم من ذلك إلا أنَّ (حَتّى) بدتْ بالظُّهور مع الضَّمير المنفصل في عربيتنا المعاصرة بكثرة -خاصة في لغة الشِّعر- في بعض التَّراكيب اللُّغويَّة بطريقة ما، ومن ذلك في لُغة الشِّعر:

تقول نازك الملائكة:

يا شمسُ، **حَتّى أنتِ**؟ يالـكآبتي   أنتِ الّتي ترنو لها أحلامي[3]

ونجد في ديوان فدوى طوقان:

أواه؛ **حَتّى أنتَ** لم تنصف قلبي الشّهيد؟!

أواه؛ **حَتّى أنتَ**، تظلمني مع القدر العنيد[4]

وكذلك استعملتِ الصَّحافة هذا التَّركيب فظهر الضَّمير بعد (حَتّى) كما هو في استعمال الشِّعر خاصة في المقالات الأدبية ومن ذلك:

---

[1] ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 324/3، (حَتّى وشروطها).

[2] انظر عباس حسن، **النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرَّفيعة والحياة اللُّغوية المتجددة**، 581/3.

[3] نازك الملائكة، **الدّيوان، دار العودة، بيروت، 1981، ط2، ص**487، من قصيدة: (ثورة على الشّمس).

[4] فدوى طوقان، **الأعمال الشّعرية الكاملة**، المؤسسة العربيَّة للدراسات والنّشر، بيروت، 1993، ط1، ص68، من قصيدة: (في محراب الأشواق).

- "**حَتّى أنتَ** أيها الطّفل لا تنادي أو تستغيث"[1]

- "**حَتّى أنتَ**، لم تعد أنتَ فماذا تنتظر؟" [2]

- "**حَتّى أنا**، فيما يبدو، صرتُ –حقاً– مثلهم لا أُبالي"[3]

ومِمّا أوردَ مجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة:

- **حَتّى أنتَ** يا رفيق الجهاد

- **حَتّى أنتَ** يا صديقي[4]

وقد أجاز مجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة تركيب: (حَتّى أنتَ يا صديقي)، مستندا إلى ما قاله ابن هشام في تعليقه على بيت الفرزدق:

فَواعَجَباً **حَتّى كُلَيْبٌ** تَسُبُّني   كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ[5]

فقد قدر ابن هشام جُملة لتكون ما بعد حَتّى غاية لها، أي؛ فواعِجبا يسبني النّاس حَتّى كليب تسبني[6].

ويقول ياسين أبو الهيجاء: "وأما بحث الأستاذ محمد شوقي أمين –الّذي انبنى عليه قرار المجمع– فإننا نؤيد ما ذهب إليه من دَرْج بيت الفرزدق تحت هذه الأساليب المُحدَثة، وهو بلا شك من نوادر الشّواهد، ولم يلتفت إليه النَّحويون حق الالتفات...ومع ذلك فإن بيت الفرزدق السّابق الذِّكر يختلف عن هذه الأساليب المُحدَثة وإن اندرج تحتها، فالغالبُ فيها أن يليها ضمير رفع منفصل يكون خبره محذوفاً، وليس اسماً ظاهراً كما في بيت الفرزدق ...على أنَّ هذه

---

[1] يوسف حسن ناجي، **جريدة الدّستور الأردنية**، من مقال: (هُنا ترقد الضَّمائِر)، 2009/11/25.

[2] عبد السّتار ناصر، **جريدة الدّستور الأردنية**، مقالة: (آخر القصص)، 2010/3/26.

[3] صالح قاسم، **جريدة الدّستور الأردنية**، من مقال: (أبٌ غيور غير مرغوب فيه)، 2011/7/8.

[4] ياسين أبو الهيجاء، **مظاهر التَّجديد النّحوي لدى مجمع اللّغة العربيَّة في القاهرة**، ص170.

[5] الفرزدق، **الدّيوان**، تحقيق سيف الدّين الكاتب، مكتبة الحياة، بيروت، 1994، ط1، ص147.

[6] انظر: ياسين أبو الهيجاء، **مظاهر التَّجديد النّحوي لدى مجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة**، ص170.

الأساليب المُحدَثة دخيلة –على الأغلب– من طريق التَّرجمة، وبالتَّحديد (even you)، وإن وليَّ (حتّى) أحياناً غير المُضمر، نحو (even homer sometimes nods) (حتّى هوميروس يُخطئ أحياناً)، ولا يمكن أن تكون امتداداً لشواهد متناثرة تختلف عنها في البِنية والتَّركيب؛ ذلك أنَّ هذه الأساليب كما ذكرنا يليها غالِباً الضَّمير المُنفصل المرفوع، وهذا غير معروف عند القدماء، وليس ثَمَّة عيب ألا يكون هذا الأسلوب معروفاً في العربيَّة، كما يُستَشَفُّ من كلام الدّكتور عمر فروخ، فاللُّغات تتقارض ولا غضاضة في ذلك"[1]

وبالرُّجوع إلى ترجمة مسرحية (يوليس قيصر) من أعمال شكسبير الّتي يَردُّ أحمد الحوفي أولَ استعمال لمثل هذا التَّركيب في العربيَّة المعاصرة إلى ترجمتها، نجد في النَّص المترجم للمسرحية أنَّ التَّركيب في حقيقته تركيب عطف أفاد (الاستفهام الاستنكاري)؛ يقول شكسبير: "...يكون كاسكا البادىء بطعن القيصر، ثم يتبعه المتآمرون الآخررون، ويكون ماركوس بروتس آخرهم، فيقول قيصر: حتّى أنتَ يا بروتس؟ فليمُت قيصر"[2]، بالرجوع إلى هذا النَّص يتبَيَّن أن الجملة معطوفة على جملة سابقة، ولم تُذكر للاختصار والإيجاز، ولأنَّ سياق الحضور –وهو خطاب قيصر لبروتس– يدل عليها، والحضور بحد ذاته يُغني عن التَّقدير، فالتَّقدير: (يتآمر عليَّ مجلس الشّيوخ **حتّى أنتَ** يا بروتس تتآمر معهم)، فالسّامع يدرك أنَّ قيصراً لا يريد جواباً، بل يستنكر ويستغرب خيانة (بروتس) الّذي يحبه كثيراً، ويبوح له بكل أسراره، إذ جعله صديقه المقرب، وأحد أعضاء مجلس الشّيوخ المقربين، فقابل الإحسان بالغدر والخيانة.

وقد تبنى ياسين أبو الهيجاء وجهة نظر الحوفي الّذي يرى هذا الأسلوب وليد التَّرجمة من الإنجليزية، وعلى الرُّغم من ذلك يرى ياسين أبو الهيجاء أنَّ بيت الفرزدق السّابق الذّكر يندرج

---

[1] انظر: ياسين أبو الهيجاء، **مظاهر التَّجديد النّحوي لدى مجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة**، ص172-173.

[2] وليم شكسبير، **مسرحية يوليوس قيصر**، ترجمة أحمد أمين، دار الشّروق، 1994، ط1، ص71.

تحت هذه الأساليب الجديدة، ويبدو أنَّه قد وقع في تناقض ما؛ إذ قرَّر أنَّ بيت الفرزدق –السّابق الذّكر– مِمّا يندرج تحت هذه الأساليب الحديثة، ثم يعود ليجزم أنَّ هذا التَّركيب دخل إلى العربيَّة بفعل التَّرجمة، ولم تعرفه العربيَّة من قبل.

كما يجزم أن هذا الأسلوب لا يمكن أن يكون امتداداً لشواهد متناثرة في الشّعر العربي تختلف عنهُ في (البنية والتَّركيب). ولكن ما الفرق في (البِنية والتَّركيب) بين التَّركيبين (حَتّى هوميروس يُخطئ أحيانا)، و(حَتّى كليب تسبني)؟

بالنّظر في التَّركيبين نجدهما متساويين من دخول (حَتّى) في بداية الكلام ومجيء الاسم الظّاهر بعدها، ويكمن الفرق بينهما أنَّ الجملة الأولى مترجمة، والثّانية من شواهد العصر العباسي.

ومن الغريب أنَّ الكاتب يجزمُ أنَّ هذا الأسلوب –حَتّى مع الضَّمير– غير موجود في الشِّعر العربي، وهذا الكلام يجانب الصّواب نوعاً ما؛ فعلى الرَّغم من عدم ورود شواهد في استعمال (حَتّى والضَّمير المنفصل) في لغة الاحتجاج، ولا حَتّى في لغة القرآن العظيم، إلا أنَّه ليس من المسلم به أنَّ هذا التَّركيب دخلَ إلى العربيَّة المعاصرة بفعل التَّرجمة؛ إذ ليس من المسلم به أنَّ مثل هذا التَّركيب لم يكن موجوداً قبل عصر الاحتجاج، أو في لُغة الاحتجاج نفسها، فمن الثّابت أنَّ الاستقراء عند نحاتنا الأوائل كان ناقصاً، ومحدد الزمان والمكان.

والّذي يدعونا إلى القول بأنَّها قد تكون موجودة في زمن الاحتجاج أو قبله سببان، الأول: ورود بعض الشّواهد جاءت فيها (حَتّى مع الضَّمير المنفصل) كما في التَّركيب، السّابق (حَتّى أنتَ يا بروتس) في الشّعر العباسي، وهو عصر لصيق لعصر الاحتجاج، ومن ذلك:

قُولُوا لمَكــتوم: يا نُورَ البَساتيــنِ الحَمدُ لله، **حَتّى أنت** تَجفُوني [1]

وَيُسْلِمُهُ مَنْ كانَ يُصفي لَهُ الهَوى مِنَ الحَيِّ، **حَتّى أَنتَ** يا سَعْدُ عاذِلُهْ [2]

هُوَ البَينُ حَتّى ما تَأنّى الحَرائِقُ ويا قَلْبُ **حَتّى أنْتَ** مِمّن أُفارِقُ [3]

والسّبب الثّاني: ورود شواهد على مجيء (حَتّى) مع الضَّمير المُتَّصِل –وهو من شــواذ اللُّغة– كما ذكر السّيوطي –رحمه الله– (911هـ) في معرض حديثه عن الفرق بــين حرفــي الجرِّ: (حَتّى وإلى)، على أنَّه لم يجوِّز ذلك. فيقول في حَتّى: "إنَّها لا تَجُرُّ إلا ظاهراً خِلافاً للمبرَّد والكوفيَّة في تجويزهم جرَّها المضمر مستدلّين بنحو قوله:

فلا واللهِ لا يلْفي أناسٌ فتًى **حتّاك** يا ابْنَ أبي زيادِ[4]

والجمهور قالوا: إنَّه ضرورة. قال أبو حيان: ومن أجاز جرها المضمر أدخلها علــى المضمرات المجرورة كلها، قال: ولا ينبغي القياس على (حتّاك) في هذا البيت، فيقال: ذلك فــي سائر الضَّمائِر، قال: وانتهاء الغاية في (حتّاك) هنا لا أفهمه، ولا أدري ما يعني هنا بــ(حتّاك)، فلعلَّ هذا البيت مصنوع انتهى. ومثَّلَ ابن هشام في المغني بقوله:

أتَتْ **حَتّاك** تَقْصِدُ كُلَّ فجٍّ تُرَجّي منك أنَّها لا تَخيب

...وقال الشاطبي: قال سيبويه: استغنوا عن الإضمار في (حَتّى) بقــولهم: (حَتّــى ذاك)، وبالإضمار في (إلى) لأنَّ المعنى واحد"[5].

---

[1] ابن المعتز (296هـ)، **الدّيوان**، تحقيق: محيي الدين الخياط، دار مطبعة الإقبال، بيروت، (د.ت)، 251، من قصيدة: (دعيني فما طاعة العذال من ديني).

[2] الأبيوردي (507هـ)، **الدّيوان**، تحقيق: عمر الأسعد، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1987، ط2، 266/2 مــن قصيدة: (دعتني بذي الرَّمثِ الصّبابةُ موهناً).

[3] البرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، المكتبة العربيَّة السّعودية، مكة المكرمة، 2002، 681/2، من قصيدة: (هُوَ البَينُ حَتّى ما تَأَنّى الحَرائِقُ).

[4] هذا البيت مجهول القائل ولم ينسب لأحد في أوضح المسالك ولا في الخزانة 140/4، وهو الــشّاهد الــشاهد الحادي والثمانون بعد السبعمائة عند البغدادي، ولا عند ابن عقيل 115/2، ولا في همع الهوامع 23/2.

[5] السّيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، باب حَتّى، والبيتان مجهولا القائل، 66/4. ولــرأي ابــن هشام انظر: مغني اللبيب، 1/ 166، (حرف الحاء المهملة).

وهذا النَّص يشير إلى أنَّه عُرف مجيء (حَتّى) مع الضَّمير المُتَّصِل على ندرتـــه، وقــد يسوُّغ ذلك إمكانية مجيئها مع ضمير الرَّفع المنفصل، فكما يشير نص السّيوطي إلى جواز دخول حَتّى على المضمر دون تحديد نوعه عند المُبرَّد والكوفيين.

ولنا أن نعيد السّؤال المطروح سابقاً، ما الفرق في (البنية والتَّركيب) بين تركيبي (حَتّـــى أنتَ يا بروتس) في –مسرحية قيصر السّابقة الذّكر– و(حَتّى أنتِ تَجفُوني) في بيت ابن المعتز؟ لعلَّ كلا التَّركيبين يتألف من (حَتّى) في بداية الجملة يَتَبِعُها ضَمير الرَّفع المنفصل، حَتّـــى مـــن ناحية الدلالة يؤدي التَّركيبان معنى الاستفهام الاستنكار.

وبذلك يتسنى لنا القول: لعلَّهما لا يختلفان إذ جاءت حَتّى ابتدائية قبـــل الــضَّمير، إلا أن الجملة الأولى هي ترجمة من الأدب الإنجليزي، والثّانية هي جزء من بيت شعري عباسي.

ومن الجدير باللَّحظ أنَّ دخول (حَتّى) على الضَّمائر معروف بكثرة في عامياتنـــا، وفـــي كلامنا، فقد نتعجب من عمل قام به أحدهم، لا نتوقعه منه فنقول ونحن ننكر عليه قيامه به: (حَتّى أنتَ تفعل ذلك)، ومع الغيبة (حَتّى هو ينكثُ عهده)، ومع المُتكلِّم (حَتّى أنا تحاســبني). أو قــد يسخرُ أحدهم من شخص مُعيَّن يستكثرُ عليه القيام بالكلام فيخاطبه قائلاً: (حَتّى أنتَ تتكلم). وممّا يدعو للقول بالعطف عدم وجود غاية بعد حَتّى لما قبلها، كما أنَّها لا تحتمل الجرَّ بقرينة السّياق.

وبهذا نخلصُ للقول أنَّ هذا الأسلوب المطوَّر –حَتّى مع ضمير الرَّفـــع المنفــصل– قــد عرفته العربية في عصورها السابقة، وإن لم يرد في لغة الاحتجاج، ولم يــدخل إليهـــا بفعـــل التَّرجمة بدليل وجود استعماله في الشّعر العباسي، كما أنَّ استعماله في العاميات يقوي ذلـــك، إذ وجود التَّركيب في العامية يقوي كونه كان موجوداً في العربيَّة الفصحى، وهذه العامية بقية منه. ويمكن تخريج حَتّى في التَّركيب السّابق على وجهين:

1. أنَّها ابتدائية –كما قرر مجمع اللُّغة العربيَّة– والضَّمير بعدها في محلِّ رفع مبتدأ، وخبره إما أن يكون مذكوراً بعد الضَّمير أو يكون محذوفاً، وهو مقدر قد يدلُّ عليه سياق الحال في الخِطاب كأنَّ المُتكلِّم يقول: (حَتّى أنتَ تفعلُ هذا).

2. وقد تكون حَتّى هنا أقرب للعطف؛ عطفتْ جملة على جملة، كانتِ الأولى محذوفة دلَّ عليها سياق الحال.

ثانياً: (سوى أنتَ)

أمّا (سوى) الاستثنائية فقد سجّل الاستعمال اللُّغوي المعاصر ظهور ضَمائِر الرَّفع المنفصلة بعدها في موطن جرٍّ في تَركيب الاستثناء.

فمن المتفق عليه عند النُّحاة أنَّ (سوى) اسم يستعمل للاستثناء بمعنى (غير)، ويأتي ما بعده مجروراً بالإضافة دائما، لذا ينبغي أن يكون الضَّمير بعدها ضمير جرٍّ مُتَّصِل مثل: (سوانا)، و(سواكم)، و(سواهم). ولم يرد مخالف لذلك في استعمال وقواعد لغة الاحتجاج. لأنَّ (سوى) تعامل معاملة الاسم بعد (إلا) فتعرب حسب موقع المستثنى بعد إلا.

وَ(سوى) في ذلك سيان مع (غير) الاستثنائية، حيثُ تُحمَلُ (غير) و(سوى) على (إلا)، فيُستثنى بِهُما ويُثْبَتُ لهما ما يُثْبَتُ للاسم بعد (إلا) وتُضاف (سوى) و(غير) إلى المستثنى الحقيقي، فنقول في الاستثناء التّام الموجب: (نجحنا في الامتحان سوى محمدٍ)، وفي التّام المنفي (لم ينجح سوى محمدٍ)، وفي الاستثناء النّاقص (ما نجح سوى محمد) فتكون فاعلاً، وفي الاستثناء المنقطع (ما عادَ المسافرون سوى أمتعتِهم)[1].

وعلى الرُّغم من أنَّ الدِّراسة لم تعثر على استعمال لـ(سوى) مع الضّمير المنفصل في الاستثناء في لغة الاحتجاج أو في لغة العصور التّالية لعصر الاحتجاج. إلا أنَّها عثرت على

[1] انظر مثلاً: مصطفى الغلاييني، **جامع الدُّروس العربيَّة**.

كثير من شواهد هذا الاستعمال في عربيتنا المعاصرة خلافاً للاستعمال وخرقاً للقاعدة، فنقــول: (سوى أنا، سوى نحن، سوى أنت، سوى هو...). ومن الشّواهد الّتي رصدتها الدِّراسة:

- "أنتِ، يا عمانُ، بحجم قلبٍ يحاصرني، فلا يكون **سوى أنتِ**"[1].
- "وهل تعتقدُ أنَّنا لانملك شيئا للتحدث فيه **سوى أنتَ**؟"[2].
- "أمّا حكاياتهِ الّتي لا يعرفها أحد **سوى هو**"[3].
- "تزوجنا جميعنا ولم يبق في البيت **سوى هو** والحاجة أمي"[4]
- "هو: إن عُرِضتْ عليَّ نساء الدّنيا لأختار منهن واحدة لما اخترتُ **سوى أنتِ** أيَّتُها الرَّائعة الطّيبة"[5].

ومن لغة الشّعر نجد قول سُعاد الصّباح:

ويوم لا يبقى من العبادات **سوى أنتَ**[6]

ومن الشّواهد المرصودة في كتب الأخطاء اللُّغوية:

– لن يقوم بتحقيق طموحاتنا **سوى نحن**

– لن يحافظ على نظافة بلادنا **سوى نحن**[7].

---

[1] عهود عدنان نايلة، **جريدة الرَّأي الأردنية**، من مقالة: (سُكْرَةُ الحنين اشتياقاً)، 27 /2012/1.

[2] **جريدة الدّستور الأردنية**، تحت عنوان: (ملحم زين : ملحم بركات وصفني بالمغرور)، 2011/91.

[3] باسم سكجها، **جريدة الدّستور الأردنية**، من مقالة: (أضحكني وأبكانـــي)، 2007/3/31.

[4] سمية عطا الشّخانبة، **جريدة الدّستور الأردنية**، تحت عنوان: (مقالة عندما يستعمل كبار السّن الخلـــوي؟!!)، 12/6/ 2009.

[5] خالدّ خليل الصّبيحي، **جريدة الدّســـتور الأردنيـــة**، تحــت عنــوان: (رســـائل إس أم أس أيـــام الخطوبـــة، 2007/10/28.

[6] سعاد الصّباح، **ديوان فتافيت امرأة**، دار سعاد الصّباح، الصّفاة، 1997، ط9.

[7] انظر: أحمد مختارعمر، **أخطاء اللُّغة العربيَّة المعاصرة عند الكتاب والإذاعيّين**، عـــالم الكتـــب، القـــاهرة، 2001، ط1، ص149.

يورد أحمد مختار عمر في (معجم الصّواب اللُّغوي) أن هذا التَّركيب مرفوض عند الأكثرين لإضافة (سوى) إلى ضمير الرَّفع (نحن).

ويرى أحمد مختار عمر أنَّ الاسم بعد (سوى) مجرور بالإضافة، وعلى هذا لا يصح إيقاع ضمير الرَّفع بعدها، وفي المثال الأول وقع ضمير الرَّفع بعد (إلا)، فيكون فاعلاً، وفي الثّاني لحِقَ ضمير الجرِّ المُتَّصل بـ(سوى). ويمكن قبول المثال المرفوض على نيابة ضمير الرَّفع عن ضمير الجرِّ كقولهم: (ما أنا كأنتَ، ولا أنتَ كأنا)، وقولهم: (مررت بك أنتَ)[1].

بينما يرى عباس حسن أنَّ ضَمَائِر الرَّفع المنفصلة "لا تكون بالأصالة إلا مرفوعة، فأما ورودها غير مرفوعة. فإنَّما هو بالنِّيابة عن ضمير الجرِّ أو النَّصب في بعض أساليب مسموعة، ومع أنَّها مسموعة يحسن ترك استعمالها؛ لقبح وقعها على السَّمع. فمن الجرِّ: (ما أنا كأنتَ، ولا أنتَ كأنا)، والقبح هنا بسبب وقوع الضَّمير الخاص بالرَّفع في محلِّ جرٍّ. ومن النّيابة عن ضمير النَّصب، وهو شاذ أيضاً في مثل: (يا أنتَ)، وللاضطرار لوزن الشِّعر في مثل قول الشّاعر: (يا ليتني وهما نخلو بمنزلة ...)"[2].

وهذا لا يقتصرُ على الموطن الّذي ذكره عباس حسن، بل إنَّ ضمير الرَّفع ينوب عن ضَمَائِر الجرِّ في أكثر من موطن، ومن ذلك قولنا: (مررتُ بكَ أنتَ)، وهو استعمال قياسي، فضمير الرَّفع المُنفصل يُستَعمل لتَأكيد ضمير الجرِّ قياسا، فنقول: (اللهمَّ بك أنتَ نستعين)، وكذلك عند العطف على الضَّمير المجرور نقول: (مررتُ بكَ أنتَ ومحمد)، وهذا يعني إمكانية مجيء

---

[1] انظر: أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي دليل المثقف العربي**، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ط1، (وُقُوع ضمير الرَّفع المنفصل بعد سوى)، 1009/2.

[2] انظر: عباس حسن، **النَّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرَّفيعة والحياة اللُّغوية المتجددة**، 227/1. والشّاهد الشّعري هو صدر بيت أورده البغدادي في خزانته دون أن ينسبه لأحد وعجزه: (حَتّى يرى بعضنا بعضاً ونأتلف)، انظر: البغدادي، **خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب**، الشاهد الرّابع والخمسون بعد الثمانمائة.

الضَّمير المُنفصل بعد (سوى) في موقع جرٍّ لوروده في موقع جرٍّ مع غير (سوى) في أكثر من موطن.

وبما أنَّ (سوى) كَـــ(غير) تأتي بمعنى (إلا)، وتنوب منابها في الاستثناء، ونحنُ نستعملها في كلامنا فنقول: (ما أخبرتُ غيرك) و (ما زرتُ سواك)، فأنَّ هذا يعني أنَّ أدوات الاســـتثناء يتناوب بعضها مكان بعضها الآخر.

وهذا يُسوغ مجيء الضَّمائِر الخاصة بالرَّفع في موطن جرٍّ مع أدوات الاستثناء، ومجيء ضَمائِر النَّصب والجرُّ المُتَّصِلةِ محلَّ ضَمائِر الرَّفع المنفصلة مع (إلا) و(لولا) –كما سيأتي لاحقا من هذهِ الدِّراسة– ويمكن اعتبار ذلك من باب تناوب الضَّمائِر قياساً على تناوب الأدوات، حيثُ أخذَ النّاطق بالعربيَّة يوقع ضَمائِر الرَّفع المنفصلة في موقع جرٍّ بدل ضَمائِر الجرِّ المُتَّصِلة نتيجة لتناوب أدوات الاستثناء.

المبحث الثّاني: التَّطوُّر في استعمالات ضَمَائِر النَّصب المُنفصلة

المطلب الأول: ضَمَائِر النَّصب المنفصلة في أسلوب التَّحذير

مِمّا يجدرُ ذكرهُ أن من التَّطوُّرات الّتي لحقتِ استعمال ضَمَائِر النَّصب المنفصلة في تركيب التَّحذير حذف (الواو) من تركيب التَّحذير بين الضَّمير والمحذر منه. حيثُ تُستعمل(إيّاك)، وقد منع جمهور النُّحاة حذف (الواو) بين ضمير النَّصب المنفصل والمُحَذَّر منه، واعتبروه شاذا غير مقيس. فسيبويه –رحمه الله– يرى ضرورة العطف، لأنَّ المُحذَّر منه مضموم إلى غيره.

فيقول: "واعلم أنَّه لا يجوز أن تقول: (إيّاك زيداً)، كما أنَّه لا يجوز أن تقول: (رأسَك الجِدارَ)، حَتّى تقولَ: (من الجدار)، أو (والجدارَ). وكذلك أنْ تَفْعَلَ إذا أردتَّ (إيّاك والفعلَ)، فإذا قلت: (إيّاك أن تفعلَ) تريد (إيّاك أَعِظُ مَخافةَ أَنْ تفعلَ)، أو (مِنْ أَجْلِ أَن تفعلَ)، جاز لأنَّك لا تريد أن تَضُمَّه إلى الاسم الأوَّل كأنَّك قلتَ: (إيّاك نَحِّ لمكان كذا وكذا)، ولو قلتَ: (إيّاك الأسدَ) تريد (من الأسدِ) لم يجز كما جاز فى (أَنْ)، إلا أنّهم زعموا أنّ ابنَ أبي إسحاقَ أجاز هذا البيت فى الشّعر:

إيّاك إيّاك المِراءَ فإِنَّهُ ... إلى الشّرِّ دَعّاءٌ ولِلشَرِّ جالبُ[1]

وكأنّه قال: (إيّاك) ثم أَضمَرَ بعد (إيّاك) فعلاً آخرَ فقال: (اتّقِ المِراءَ). وقال الخليل: لو أنّ رجلاً قال: (إيّاك نفسك لم أُعَنِّفْه لأنَّ هذه الكاف مجرورة). وحدَّثني من لا أَتَّهِمُ عن الخليل: أنَّه سَمِعَ أعرابياً يقول: (إذا بلغ الرَّجلُ السّتينَ فإِيّاه وإِيّا الشّوابَ)"[2].

---

[1] الشّاهد الشّعري من شواهد سيبويه، وقد نسه للفضل بن عبد الرَّحمن، انظر: سيبويه، **الكتاب**، 279/1.

[2] سيبويه، **الكتاب**، 279/1.

وقد ذكر ابن يعيش في (إيّاك والأسد) أنَّه لا يجوز حذف (الواو) لأنَّ الفعـل المقـدر لا يتعدى إلى مفعولين، فلم يكن بُد من حرف العطف أو حرف الجرِّ نحو: (إيّاك والأسد، إيّاك من الأسد)، وبذلك عُدِّي الفعل المقدر إلى الأول بنفسه وإلى الثّاني بحرف الجرِّ[1].

وقد انتشر في عربيتنا المعاصرة حذف (الواو) من أسلوب التَّحذير قبل ضـمير النَّـصب المنفصل كـ(**إيّاك الذّهاب** إلى السّوق بمفردك، **وإيّاك التَّحدث** بمثل هذا مرة أُخرى).

ومنه عند مظفر النّواب:

إيّاكَ الصَّبر علي[2]

ومِمّا أورده عباس حسن على أمثلة اطِّراح (الواو) من أسلوب التَّحذير مع ضمير النَّصب المنفصل: (**إيّاكم تحكيم** الأهواء السّيئة؛ فإن عاجلها ذميم، وآجلها وخيم، ومن أماتَ هواه أحيـا كرامته)، (**إيّاك مواقف** الاعتذار فإنها مجلبة للذلة، مضيعة للكرامة)[3].

---

[1] انظر ابن يعيش، **شرح المُفصّل**، 313/2، كما ذكر ابن يعيش من استعمالات (إيّاك) إغراء المُخاطَب، نحو: (إيّاك والطَّريق)، ويبدو أنَّ عالِمنا الجليل أراد تحذير المُخاطَب وليس الإغراء، بدليل أنَّ (إيّاك والطَّريق) تحذير للمُخاطَب، ولا يحمل معنى الإغراء. ولم يرد في استعمالات العرب قـديما ولا حـديثا (إيّـاك) للإغراء، ولم يذكر أحد من نُحاتنا ذلك إلا ابن يعيش في موطنٍ واحد في معرض حديثه عـن اسـتعمال المنصوب المنفصل، فيقول: "وأما المنصوب المنفصل فيقع في خمسة مواضع أيضاً، إذْ تقدم على عامله نحو: (إيّاك أكرمتُ)، لأنَّه لا يمكن اتصاله بالعامل مع تقدمه، أو كان مفعولا ثانيا، أو ثالثا نحو: (علَّمتـه إيّاه)، و (أعلمتُ زيدا عمرا إيّاه)، أو كان إغراء للمخاطب نحو: (إيّاك والطَّريق)، وقد تقدم شرح ذلـك، وربما اضطر الشّاعر فوضع المُتَّصِل موضع المنفصل". وبذلك يكون التَّحـذير هـو المـوطن الرّابـع لاستعمالات المنفصل المنصوب، والضّرورة الشّعرية هي الاستعمال الخامس، إذ إن النَّص السّابق الذّكر لا يشير إلى استعمال خامس سوى الضَّرورة الشّعرية، 48/3.

[2] مظفر النّواب، **الأعمال الشّعرية الكاملة**، دار الأوديسا، ليبيا، 2003، ط1، ص283، مـن قـصيدة: (مـن الدّفتر السّري الخصوص لإمام المغنين).

[3] انظر: عباس حسن، **النَّحو الوافي مع ربطه بالأسـاليب الرَّفيعـة والحيـاة اللُّغويـة المتجـددة**، 227/1، و130/4.

وقد صوَّبَ عباس حسن هذا التَّركيب بحذف (واو) العطف، وخرجه بِإعرابِ المنــصوب بعد (الواو) المحذوفة مفعولا به للفعل (احذر) المحذوف؛ لأنَّه قد ينصبُ مفعولين بنفسه مباشرة، فأوّل المفعولين هو (إيّاك)، وثاني المفعولين هو الاسم الظّاهر الواقع بعد الضَّمير (إيّاك)[1].

ويرى مصطفى الغلاييني في: (إيّاكم الضّلال)، بأنَّ التَّقدير (أحذركم الضّلال)، أو (جنبــوا أنفسكم الضّلال) فإيّاكم والضّلال: مفعولان لفعل مقدَّر ينصب مفعولين[2].

بينما يذهب محمد جبر إلى أبعد من هذا حينَما يَرى أنَّ ضَمائِر النَّصب المنفصلة في مثل: (إيّاك والشّر)، قد انتقلتْ في أسلوب التَّحذير وحده إلى طائفة أسماء الأفعال، فقد صارتْ تحمــل معنى اسم فعل (احذر)، دون تفكير في أنَّها تدلُّ على الشّخص المحذَّر، وأنَّ معها فعــلا آخــر بمعنى (باعد) أو (نَحِّ)، ومثلها في ذلك مثل: (دونك)، (مكانك)، و(أمامك)، و(وراءك) بمعنـــى (خُذ)، و(اثبت)، و(تقدم)، و(تأخر)[3].

ويبدو لي أنَّ (إيّاك) قد أصبحتْ في عربيتنا المعاصرة تستعمل في تركيب التَّحذير ضمن مجموعة أسماء الأفعال فهي اسم فعل أمر كــ(حذارِ) بمعنى أحذر، حيثُ غادر الضّمير دلالتَّــه الضّميرية إلى دلالة فعل الأمر (أحذر)، فأصبحت وظيفته اللُّغويِّة التَّحــذير. فالنّــاطق اللُّغــوي أضحى يُعامل (إيّاكَ) –في أسلوب التَّحذير– معاملة فعل التَّحذير إذ إنَّ الضَّمير هنا مساوٍ لــه، وممِّا يقوي ذلك أنَّنا نستعملها في كلامنا المحكي دون ذكر المحذَّر منهُ فنقول: (إيّاك إيّاك) بمعنى أحذر أحذر، عندما يهمُّ أحدهم بالقيام بعملٍ ما.

---

[1] عباس حسن، **النَّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرَّفيعة والحياة اللُّغوية المتجددة**، 131/4.

[2] انظر: مصطفى الغلاييني، **جامع الدُّروس العربيَّة**، هامش ص13/3.

[3] انظر: محمد جبر، **الضَّمائِر في العربيَّة**، ص69.

المطلب الثّاني: استعمال ضَمائِر النَّصب المنفصلة للتأكيد

استعملتِ العربيَّة المعاصرة ضَمائِر النَّصب المنفصلة لتأكيد الاسم الظّاهر. فكثيــراً مــا نقول: (في الموقف إيّاه)، و(قرأتُ في الصَّحيفة إيّاها).

ومن الشّواهد التي رصدتها الدراسة:

- "المدرسُ **إيّاه** لم يعاملني معاملة خاصة"
- "كان الأُستاذ منير **إيّاه** مدرس الموسيقى..."[1].
- "وهنا يأتي دور المُحَلل **إيّاه** في محاولة للتحايل على الدّين"[2].
- "وبالحركة **إيّاها** الّتي يفرد فيها وسطه وسبابته"[3].
- "منتظراً وظيفة مدرس بعد حصوله على الدّكتوراه **إيّاها**"[4].
- "فقد صار لِزاماً أن نفهمَ أنَّ الإفيون **إيّاه** بقيَ يفتك بجسد هذه الأمة"[5].
- "البيئة شيءٌ جميل يجب أن نصونه وفق المبدأ **إيّاه**... كما أنَّ الأخ غــاوي الــسّيارات الفخمة **إيّاها**...[6].
- ونقرأُ من الشعر لأدونيس:

لكن، تلك المدينة– **اللّغة إيّاها**

كانت قد جاءَتني

الآن

---

[1] نبيل عودة، **رواية امرأة في الطّرف الآخر**، دار الحكيم، وزارة العلوم والثّقافة،2001، ص96 وص 73.

[2] صالح العامود، **جريدة الوطن السّعودية**، تحت عنوان: (المحلل إيّاه)، 2009/8/14.

[3] عبد المنعم رمضان، **جريدة الأهرام المصرية**، مقالة بعنوان: (لسنا في زمن الشِّعر)، 2012/2/27.

[4] مصطفى أحمد، **جريدة الأهرام المصرية**، مقالة بعنوان: (كرامة أستاذ جامعي)، 2012/3/17.

[5] طارق مصاروة، **جريدة الرَّأي الأردنية**، مقال بعنوان: (الرَّبيع واللاربيع)،2011/12/10.

[6] **جريدة الوطن السّعودية**، تحت عنوان: (ثروة الوطن؟ إنها مجرد غزلان!!)، 31/4/ 2010.

أينما توجهتُ

أرى نفسي في **المدينة إيّاها**[1]

بعد النَّظر في الشّواهد السّابقة نجد أنَّ ضمير النَّصب المنفصل (إيّاكَ) قد استُعمِل لتأكيد أسماءً ظاهرة لم تكن دائما في موقع نصب. ففي (المدرسُ إيّاه لم يعاملني معاملة خاصة) جـاء الضَّمير ليؤكد اسماً مرفوعاً، وفي (بعد حصوله على الدّكتوراه إيّاها) جاء ليؤكد اسماً مجروراً. وضمير النَّصب المنفصل هُنا يؤكد هذه الأسماء تأكيداً معنويا بمعنى (عين) أو (نفس). فكأننـا نقول: (المدرس نفسه)، و(الأستاذ منير نفسه)، و(السّيارة نفسها)، أي أنَّ تركيب (المدرس إيّـاه) يساوي تركيب (المدرس نفسه)، وجملة (الأُستاذ منير إيّاه مدرس الموسـيقى) تـساوي جملـة (الأستاذ منير نفسه...)، وهكذا.

وقد يرمي النّاطق اللُّغوي من هذا الاستعمال لضمير النَّصب إلى (الغمز) في قناة صاحب الضَّمير والتَّقليل من قيمته الاسم المضمر الّذي يعود إليه الضّمير كما في: (الـدّكتوراه إيّاهـا) و(المحلل إيّاه).

ولم يَرِد هذا الاستعمال للضَمائِر في عربية الاحتجاج، حيثُ قرر اللُّغويون أنَّ الضَّمير لا يؤكدُ الاسم الظّاهر أبدا، كما أنَّ ضمير الرَّفع المنفصل يؤكد الضَّمائِر المنفصلة والمُتَّصِلة بكـل حالاتها الإعرابية على حد سواء.

بيدَ أنَّ علماء العربية قد أوردوا أمثلة من صنعهم على مجيء المنصوب المنفصل بدلا من الاسم الظّاهر، إذ يُبدل المضمر من الاسم الظّاهر نحو (رأيتُ زيداً إيّاه)، كما أنَّه يبدل المضمر

[1] أدونيس، **تنبأ أيها الأعمى**، دار السّاقي، بيروت، لبنان، ط1، ص13، و16.

من المضمر كَـ(رأيته إيّاه)[1]. فالضَّمير المنفصل في المثال الأول قد أُبدل من اسم منـصوب، وفي المثال الثّاني أبدل من ضمير في موقع نصب.

واعتبر الأستراباذي بدل (الكل من كل) الّذي أورده النُّحاة توكيداً لفظياً إذا كـان البـدل والمبدل منه مضمرين نحو (لقيتهم إيّاهم)، و(زيد ضربته إيّاه). فالنَّحويون يوردون في هذا المقام نحو: (زيدٌ ضربتُهُ إيّاهُ)، وهو تأكيدٌ لفظيٌ لرجوعِهما إلى شيءٍ واحد، واتفقوا كلُّهم فـي مثـل: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة، 2 : 35]. على أنَّ (أنتَ) تأكيد، وكذا في: (مررتُ بك أنـتَ)، و(به) و (هو)، فكذلك هنا، والمضمر من المظهر نحو: (أخوك، لقيتُ زيداً إيّاه)، بتقدير أن زيداً أخوك، ولو رجع (إيّاه) إلى (زيد) على ما يورده النُّحاة لكان تأكيداً لفظياً، أيضا، لأنَّـه يكـون كَـ(رأيتَ زيداً زيداً)، كما أنَّ (مررتُ بكَ أنتَ)، تكرير لفظي عندهم، اتفاقا[2].

وبهذا نخلص إلى أنَّ الأستراباذي يرى ضمير النَّصب المنفصل هُنا توكيداً لا بدلاً، قياسـا على (اسْكُنْ أَنْتَ)، وهو محقٌ في ذلك، لأنَّ الضمّير ما جاء هنا ليبدل من الاسم الظّاهر، بل جاء ليؤكد ما يريده المتكلم من أنَّ المؤكَّد هو المعني بالحديث على وجه التَّحديد لا غيره، لِئَلاّ يغفـل السّامعُ عن الاسم الظّاهر، أو ليزيل المُتَكلِّم إمكانية حدوث لبسٍ قد يَنْشَأُ عند السّامع. فقد يكـون هُناك أكثر من مدرس يذهب ذهن السّامع إليه، وأكثر من سيارة، في الجمل السّابقة، وهكذا.

وعلى الرُّغم من أنَّ النُّحاة تنبهوا إلى مثل هذا التَّركيب إلا أنَّه لم يرد فـي الاسـتعمالات القديمة، ولم يُسْمَعْ من العرب نثراً أو نظماً إبدالُ المُضْمَر من المظهر حسب اطلاع الدِّراسة.

وممّا يؤكد أنَّ الضَّمير هُنا –في الشّواهد السّابقة الذّكر– جاء تأكيداً معنويـاً، أنَّ ضـمير النَّصب المنفصل إيّاه السّابق الذِّكر قد ورد في الاستعمال القديم بمعنى نفس في أكثر من موطن، ومن ذلك قول الشّاعر:

---

[1] انظر: ابن يعيش، **شرح المُفصَّل**، 638/1.

[2] انظر: الأستراباذي، **شرح الرَّضي على الكافية**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، 1971، 406/2.

سَرَتْ لِعينِكَ سَلْمى بعد مَغْفاها فبِتَّ مُستنبِهاً من بعد مَسْراها

وقُلتَ أهلاً وسهلاً مَنْ هداكِ لنا إن كنتِ تِمْثالها أو كنتِ إيّاها[1]

وموطن الشّاهد هو (كنتِ إيّاها)، أي كنتِ نفسَها هي.

ويعلق محمد جبر بعد ذكر البيتين السّابقين بالقول: "إنَّنا عندما نقول: (قابلتُ صاحبك إيّاه) إنَّما نعني صاحبك المعهود شخصه، وهو يستدلُّ بهذا على اسمية (إيّا) ولواحقها، متكئاً على رأي السّيرافي والزّجاج"[2].

وبذلك أخذ النّاطق بالعربيَّة يستعمل ضمائر النصب المنفصلة استعمال ألفاظ التوكيد المعنوي لتفيد دلالة التوكيد، وقد تخرج دلالتها إلى اللمز في قناة صاحب الضمير والتقليل من شأنه.

---

[1] الشّاهد من البسيط وهو للشاعر جُنادة العُذْري، انظر: الأصفهاني، **الأغاني**، تحقيق سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط1، 1/ 184.

[2] انظر: محمد جبر، **الضَّمائِر في اللّغة العربيَّة**، ص62 وما بعدها.

المبحث الثّالث: التَّطوُّر في استعمالات الضَّمائِر المُتَّصِلة

المطلب الأول: استعمال الضَّمائِر المتصلة بعد (إلا) و(لولا)

أولا: مجيء الضَّمير المُتَّصِل بعد (إلا) الاستثنائية

منع النُّحاة مجيء الضَّمير المُتَّصِل بعد (إلا) خلافاً للقاعدة النَّحوية، وإذا ما عُدنا إلى كتب التَّقعيد النَّحوي نجدُ أنَّ الاستعمال قد اتفق مع القياس في أنَّ الضَّمير المُتَّصِل لا يُستعمل بعد إلا. يقول سيبويه في (باب استعمالهم علامة الإضمار الّذي لا يَقَعُ مَوقِعَ ما يُضمَر مِنْ الفِعل إذ لم يقع موقعه): "تقول ما جاء إلا أنا، وقال عَمْرُو بْنُ مَعْدي كَرِب:

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمى وَجاراتُها ما قَطَّرَ الفارِسَ **إلا أنا**

وكذلك (ها أنا ذا) و(ها نحن أُولاء)...وإنَّما استَعملتَ هذه الحروفُ هُنا لأنَّك لا تَقدر على شيء من الحروف الّتي تكون علامةً في (الفعل)"[1]. وفي (باب استعمالهم (إيّا) إذا لم تقع مواقع الحروف الّتي ذكرنا) يقول: "ونَظيرُ ذَلِكَ قَولهُ –تعالى جَدُّهُ–: ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[الإسراء، 17، 67] فلو قَدرتَ على (الهاء) الّتي في رأيته لم تقل إيّـاه"[2]، ويقـول صاحب الألفية في شروط المُتَّصِل:

فـتما لِذي غَيبةٍ أوْ حُضـور –كأنتَ، وَهْوَ– سَمِّ بالضَّمير

وذُو اتِّصـال مِنْهُ ما لا يُبْتَدا وَلا يَلـي إلا اخْـتياراً أَبَـدا

كالياءِ وَالكافِ مِن (ابْني أَكْرَمَك) وَالياءِ وَالها مِنْ (سليهِ ما مَلَكْ)

---

[1] سيبويه، **الكتاب**،353/2 وما بعدها، والبيت من السريع، ولتخريجه انظر: الأصفهاني، الأغـاني، 208/15، وابن هشام، المغني، 407/1، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 100/1، وابن منظور: لسان العرب، مادة: (قطر)، 105/5.

[2] سيبويه، الكتاب، 356/2 وما بعدها.

ويعلقُ شارح الألفية بقوله: "الضَّميرُ البارِزُ يَنْقَسِمُ إلى مُتَّصِلٍ ومُنْفَصِلٍ: فالمُتَّصِلِ هو الّذي لايُبْتَدَأُ بِهِ؛ كـ(الكافِ) مِنْ (أَكْرَمَك) ونَحوِهِ، ولا يَقَعُ بَعْدَ (إلا) في الاخْتيارِ؛ فَلا يُقال: (ما أَكْرَمْتُ إلاكَ)، وَقَدْ جاءَ شُذُوذاً في الشِّعرِ؛ كَقَولِ الشّاعر :

أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَما لي عَوْضُ **إلاهُ** ناصِرُ

وَما عَلَيْنــا إذا ما كُنْــتِ جارَتَنا أَنْ لاَ يُـجاورَنا **إلاكِ** دَيّـارُ"[1].

ويرى ابن هشام أن "المُتَّصِل ينقسم إلى بارزٍ وهو ما له صورة في اللَّفظ كـ(تاء) (قُمْتُ)، ومستتر وهو بخلافه كالمقدر في (قُمْ)، وينقسم البارز إلى مُتَّصل وهو: ما لا يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطقُ، ولا يَقَعُ بَعْدَ (إلا) كَـ(ياءِ) (ابْني) وكافِ (أَكْرَمَك) وَهاءِ (سَلْنيهِ) وَيائِهِ، وَأَمّا قَوْلُهُ:

وَما عَلَيْنا إذا ما كُنتِ جارَتَنا أَنْ لا يُجاوِرَنا **إلاكِ** دَيّارُ

فَضَرُورَةٌ"[2]. "وَالشّاهدُ فيهِ: قَوْلُهُ: (إلاكَ) حَيْثُ أَوْقَعَ الضَّميرَ المُتَصِل بَعْدَ (إلا) حينَ اضْطَرَّتْهُ إقامَةُ وزنِ البيتِ إلى ذَلِكَ، وَهوَ لا يُسَوَّغُ عِنْدَ الجمهورِ في سَعَةِ الكَلامِ، وَالقياسُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُؤْتى بالضّميرِ بَعْدَ (إلا) مُنْفَصِلاً، وَلَوْ أَنَّ الشّاعرَ راعى ذَلِكَ لقال: (ألا يُجاوِرَنا **إلا إيّاكِ** دَيّارُ)"[3].

يرى محمد محيي الدّين من المحدثين – محقق شرح ابن عقيل-: "ألا شُذوذَ في البيتَيْنِ لأنَّ ابنُ الأنباري أجازَ وُقوعَ الضَّمير بعدَ (إلا) اختياراً، هذا لأنَّ الأصلَ في الضَّميرِ أنْ يكونَ متَّصِلاً؛ بدليلِ أنَّه لا يُعْدَلُ عن الضَّميرِ المُتَّصِل إلا إذا تَعَذَّرَ الإتيان به، وكما أنَّ (إلا) بمعنى (غَيْرِ)، وَلو جِئْنا بـ(غَيْرِ) لوَجِبَ أنْ نقولَ: (غَيْرَهُ) فنَأْتيَ بالضَّميرِ المُتَّصِل، فَتُقاسُ (إلا) على (غيرِ) لِكَونِهِما بمعنًى واحدٍ. وفي الشّاهد الثّاني: (إلاكِ ديّار) يرى أَنَّهُ مِن الشّذوذ أن يأتي

---

[1] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**،74/1-75، والبيتانِ من الشّواهد الّتي لا يُعْرَفُ لها قائلٌ، ولم ينسبهما البغدادي في خزانته لأحد 235/3.

[2] ابن هشام، **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك**، والشّاهد مجهول القائل وهو من البسيط، 77/1.

[3] انظر: المرجع نفسه، هامش المحقق، 79/1.

الضَّميرُ المُتَّصِل بعدَ (إلا)، وَيستند إلى مقولة المُبَرَّد: ليسَتِ الرَّوايةُ كما أَنْشَدَها النُّحـــاةُ: (إلاكِ) وَإِنَّما صِحَّةُ الرَّوايةِ: (إلا يجاوِرَنا سِواكِ دَيّارَ). وقال صاحبُ اللّـــبِّ: روايـــةُ البَـــصْرِيّينَ: (إلا يُجاوِرَنا حاشاكِ دَيّارُ)، فلا شاهدَ فيه على هاتيْنِ الرَّوايتيْنِ[1].

وقد فسَّرَ ابن جني (إلاك) من باب غلبة الفروع على الأصول، فالأصل إلا أنت[2].

وكما يبدو أنَّه يَكْمنُ السّبَبُ في منعِ المُتَّصِل بعد (إلا) بأنَّ (إلا) هُنا أداة استثناء قَطَعتْ ما قبلها عمّا بعدها فلا يعمل ما قبلها بما بعدها، وبذلك انقطع الضَّمير عن عامله، فلا يمكن الإتيان بالمُتَّصِلِ فيُؤتى بالمنفصل.

وأذا كان العاملُ في الضَّمير هو الفعل المحذوف بعد (إلا) المقدر بـــ(اســـتثني)، أو كـــان العامل (إلا) نفسها، فإنَّ الضَّمير في الأحوال كُلها يجب أن يكون ضميراً منفصلاً لا متَّصلاً.

والنّاظر في العربيَّة المعاصرة يجدها قد توسعتْ في استعمال هذا الشّاذ والنّادر، إذا كثيراً ما نقول: (ما أكرمتُ إلاهُ)، (وجاءني الطُّلابُ إلاك)، (ولا أذكرُ إلاكُم). ومِن ذلك في دواويـــن الشعراء:

أَتْهَمَ القلبُ وأنجد و**إلاك** ضلَّ مَنْ يحفلُ بالأُنسِ طقساً ومعبد[3]

إنْ تُكرمي يا زَحلُ شِعري إنَّـــــــني أَنكَـــرْتُ كُلَّ قَصـــــــيدَةٍ **إلاكِ**[4]

مالي فُتِنتُ بلحظـــكِ القتال وســـلوتُ كُـــلَّ مـــــليحـــةٍ **إلاكِ**[5]

---

[1] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، هامش المحقق 76/1- 7.
[2] انظر: ابن جني، **الخصائص**، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التَّوفيقية، 263/1.
[3] نادر هُدى، **ديوان أنْتَ**، دار الكندي، إربد، 2004، ط1، ص 114.
[4] أحمد شوقي، **الشّوقيّات**، دار العودة، بيروت، 1995، من قصيدة: (زَحْلَة)، 181/2.
[5] علي الجارم، **الدّيوان**، دار الشّرق، القاهرة، 1986، ط1، من قصيدة: (الحب والحرب)، 49/1.

في هذه الشّواهد جاء الضَّمير المُتَّصِل (كاف) المُخاطَب بدلا من ضمير الرَّفع المنفصل (أنت)، وكذلك يأتي ضمير الغائب المُتَّصِل(ــه) مكان الضَّمير المنفصل (هو) ومن ذلك يقول السّياب:

ونوحٌ من القلبِ كالمدِّ يصعد

ودمعٌ تجمَّدْ

وغصَّتْ به **إلاهُ** في الحُنجرة[1]

وقد عدَّ عُلماء البلاغة استعمال الضَّمير المنفصل مع إمكان استعمال الضَّمير المُتَّــصِل، واستعمال الضَّمير المُتَّصِل في حال وجوب استعمال الضَّمير المنفصل، عدّوا ذلك من عيــوب الفصاحة واعتبروه من علامات الضَّعف عند الشُّعراء، وكذلك مجيء الضَّمير المُتَّصِل بعد أداة الاستثناء (إلا)[2].

وإذا انتقلنا إلى اللُّغويين المحدثين نرى أنَّهم لم يخرجوا عن الإطار العام لأقوال القُــدماء، فمنهم من قال: القياس أنَّ يأتي الضَّمير منفصلاً بعد (إلا)، ولا يــأتي المُتَّــصِل إلا فــي بــاب الضّرورة الشّعرية. فيجمعون أنَّهُ لم يَرِد إلا في الشّاهدين –السّابقين الذّكر– للضرورة.

يقول مصطفى الغلاييني: "الضَّميرُ المُتَّصِل ما لا يُبتدأُ به، ولا يقــعُ بعــد (إلا) إلا فــي ضَرورة الشّعر، كــ(التّاءِ) و(الكاف) من (أكرمتُكَ)، فلا يُقال (ما أكرمتُ إلاكَ). وقد وردَ فــي الشّعر ضَرورةً..."[3].

ويفسر إبراهيم مصطفى مجيء ضمير الشَّخص المُتَّصِل بدلاً من ضَــميرِ الــشَّخص المنفصل بعد (لولا وإلا) "أنَّ الأداةَ إذا دخلتْ على الضَّميرِ جالَ حسُهم اللُّغوي –أي العرب– إلى

---

[1] السّياب، **الأعمال الشّعرية الكاملة**، من قصيدة: **(**في انتظار رسالة**)**، ص620.

[2] انظر: عبد الرَّحمن حسن حبنكة الميداني، **البلاغة العربيَّــة: أُســسها، وعلومهــا، وفنونهــا**، دار القلــم، دمشق،1996، ط1، 121/1.

[3] مصطفى الغلاييني، **جامع الدّروس العربيَّة**، 116/1.

أن يصلوا بينهما، فيستبدلون بضميرِ الرَّفعِ ضميرَ النَّصب، لأنَّ ضـــميرَ الرَّفـــع لا يوصـــل إلا بالفعل، ولأنَّ الضَّمير المُتَّصِل أكثرُ في ألسنتهم، وهم أحبُّ استعمالاً لهُ من المنفصل"[1].

وأمّا محمد جبر فيرى (إلا) في الاستعمال الحديث تكون بمعنى (غير) وتعامل مـــع مـــا بعدها معاملة الاسم الواحد[2]، أي عندما نقول: (إلاك)، نقصد (غيرك)، وبهذا لا يمكن أن نُجَزِئها إلى: (إلا) و(كَ). وبذلك نجد النّاطق بالعربية قد أخذ يستعمل (إلا) كاستعمال (غير)، أي بمعناها لذالك أحلَّ المُتَّصِل بعدها مكان المنفصل. على الرغم من أنَّ المُصوِّبين قد عدوا مجئ المُتَّصِل بعد المنفصل خطأ واجب التصويب[3].

ثانياً: مجيء الضّمير المُتَّصِل بعد (لولا)

مِثْلُ (إلا) (لولا)، فقد قرر النُّحاة في الاستعمال الغالب أنَّ (لولا) أداة لامتناع الوجوب لا بُدَّ أن يكون ما بعدها مبتدأً، وخبره محذوف وجوباً إذا دلَّ على كون عام. ومعنى هذا أنَّ ضَمير الشَّخص الّذي يقع بعد (لولا) ينبغي أن يكون منفصلاً لأنَّه مبتدأ، فتقول: (لولا أنـــتَ) و(لـــولا أنتمْ).

وقد أجاز سيبويه ومَنْ بعده مجيء الضَّمير المُتَّصِل بعد(لولا): "ولـــو جـــاءت علامـــة الإضمار على القياس لقُلتَ: (لولا أنتَ)، كما قـــال ســـبحانه: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ ﴾[سبأ، 31،34]؛ ولكنَّهم جعلوه مضمراً مجروراً. والدّليل على ذلك أن (الياء) و(الكاف) لا تكونان علامة مضمر مرفوع، قال الشّاعر يَزيد بن الحكم:

وكَمْ موْطِنٍ **لولايَ** طِحْتَ كما هوى بأَجْرامه من قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهوي"[4].

---

1) إبراهيم مصطفى، **إحياء النَّحو**، مطبعة لجنة التّأليف والتَّرجمة والنّشر، 1937، ط1، ص68.

2) انظر: محمد جبر، **الضَّمائر في اللّغة العربيَّة**، ص198.

3) انظر: أحمد مختار عمر ورفاقه، **معجم الصواب اللُّغوي دليل المثقف العربي، 1008/2**، وقـــوع الـــضَّمير المُتَّصِل بعد (إلا).

4) سيبويه، **الكتاب**، 373/2-374، والشّاهد الشعري بدون نسبة في الكتاب، إلا أنَّ ابن الأنباري قد نسبه فـــي الإنصاف في مسائل الخلاف لكعب بن مالك الأنصاري، ص213.

وَنَلحَظ في الاستعمال الشّائع في عربيتنا المعاصرة أنَّ الـضَّمير المُتَّـصِل يغلـب فـي الاستعمال بعد (لولا)، في حين يكاد ينعدم مجيء المنفصل بعدها. ومن شواهد مجيء المُتَّـصل بعد (لولا) في العربيَّة المعاصرة قولنا: (لولاي، ولولاك، لـولاكم، لولانـا...) ومـن الأمثلـة المرصودة في الصّحافة العربيَّة:

- "...المخابرات الأردنية الجهاز الّذي هو العين السّاهرة على أمن هذا البلد والّـذي **لـولاه** ولولا يقظته...لما استطاع أردني واحد أن ينام ولو لليلة..."[1].
- "أو على الأقل فليتركوا فصائل المقاومة يجربون هذا الخيار الّذي **لـولاه** لمـا تحـرَّرت غزة"[2].

وكذلك بالنِّسبة للُغة الشِّعرية فقد توسعتْ في استعمال ضمير الشَّخص المُتَّصِل بـدلاً مـن ضمير الشَّخص المنفصل بعد (لولا) كما في لغة الصَّحافة ومنه:

لولاكِ ما مات الخيال اليافـــع	أفتعجبيـنَ إذا كـرهـتُ يقينـي[3]
أم للـمواقف لـم يَقِفْها ضَيْغَـمٌ	**لولاك** لا ضطربت له الأهرام؟ ![4]
لولاهُ ما سُمِعتْ في الكون أغنيةٌ	ولا تـألف في الـدّنيا بَنْـو أُفْـقِ
لولاك في هذه الدّنيا لما لمسـتْ	أوتـارَ رُوحـيَ أَصْواتُ الأفانيـنِ[5]

بالرَّجوع إلى الشّواهد الشَّعرية السّابقة نجد أنَّ ضَمائِر النَّصب والجرِّ المُتَّصِلة قد حلَّـتْ محلَّ الضَّمائرِ المنفصلة بعد (لولا).

---

[1] صالح القلاب، **جريدة الرَّأي الأردنية**، من مقال بعنوان: (الاستهداف للدولة)،2011/11/21.

[2] زياد أبو غنيمة، **جريدة الدّستور الأردنية**، تحـت عنـوان: (ألـم أقـل لكـم لا تراهنـوا علـى أوبامـا)، 2009/9/30.

[3] إيلياء أبو ماضي، **ديوان الجداول**، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن، 2008، من قـصيدة: (الفَقيـر)، ص112.

[4] أحمد شوقي، **الشّوقيات**، دار العودة، بيروت، 1995، من قصيدة: (خليل مُطْران)، 81/4.

[5] أبو القاسم الشّابي، **الدّيوان**، دار العودة، بيروت، 1986، من قصيدة: (الحب)، ص151.

وقد أقرَّ المحدثون أنَّ هذه الضَّمائِر المُتَّصِلة لا تكون في محلِّ رفع، لكنَّها قد تقع أحيانـــا بعد (لولا) الّتي لامتناع الوجود، والّتي لا يقع بعدها إلا المبتدأ، فيقال: (لولاي لتعبْتَ)، و(لولاكَ لم أتحمل مشقة الحضور)، وَ(لولاها لضاعت فرصة المعاونة الكريمة). فيكون مبتدأ مبنياً على حركة آخره في محل رفع، ولا يجوز اعتباره ضمير رفع إلا في هذه الحالة[1].

وقد أورد أحمد مختار عمر في مثل: (جاءني الأصدقاء إلاك)، أنها مرفوضـــة، لوقـــوع الضَّمير المُتَّصل بعد (إلا)، ويرى أنَّ الشّائع وقوع الضَّمير المنفصل بعد (إلا)، ويجوز على قلة وقوع ضَمير الشَّخص المُتَّصِل في الشِّعر، وقد جعله بعضُ النُّحاة مقيساً[2].

وتعتقدُ الدّراسةُ أنَّ حركة الضَّمائِر مع (إلا)، و(لولا) خلافاً لِما عليه الشيوع في الاستعمال والقاعدة النَّحوية ما هي إلا من باب تناوب الضَّمائِر. فعندما نعطف على الضَّمير المُتَّصِل نؤكد المُتَّصِل بضمير مُنفصل فنقول: (نجحتَ أنتَ وأخوك). وبما أنَّ الضَّمائر يحلُّ بعــضها محــلَّ بعض فمن الطّبيعي أن يُستعمل الضَّمير المُتَّصِل محلَّ الضَّمير المنفصل بعد (إلا) و(لولا).

وكما أنَّ الأصل في الضَّمير الاتصال، وقد جاء المنفصل لعلة في الضَّمير المُتَّصِل إذ إن هُناك مواطن حددها النُّحاة لا يمكن فيها الاتصال كالابتداء.

كما تُستعمل (إلا) بمعنى (غير وسوى)، فتأتي مع الضَّمير المُتَّصل وتكــون بمعناهمـــا وذكرَ النُّحاة في تخريج الشّاهد السّابق الذّكر (إلاك ديّارا) بمعنى (غيرك أو سواك أو حاشـــاك)، وكذلك (غير) و(سوى) تحلُّ محلَّ (إلا)، وبنفس الطَّريقة تتناوب الضَّمائِر مع أدوات الاســـتثناء فتحلُّ ضَمائِر النَّصب المُتَّصِلة محلَّ ضَمائِر النَّصب المنفصلة، وضَمائِر الرَّفع المنفصلة محـــل ضَمائِر الجر المتَّصلة.

---

[1] انظر: عباس حسن، **النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرَّفيعة والحياة اللُّغوية المتجددة**، 222/1.

[2] انظر: أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصَّواب اللُّغوي، دليل المثقف العربي**، (وُقُوع الضَّمير المُتَّصل بعد (إلا))، 1008/2.

ويبدو أن العربيَّة كانتْ تستعمل الضَّمير المُتَّصِل والمنفصل دون تحديد –فـي أزمنتهـا الماضية– ثم أخذتْ بعد ذلك تحدد مواطن للمُتَّصل ومواطن أُخرى للمنفصل، كما يظهر في لغة الاحتجاج، ومِن ثَمَّ عادتِ العربيَّة المعاصرة تستعمل الضَّمائِر دون تفريق بين مواطن المنفصل والمُتَّصِل في بعض الأحيان. على أن المُصوِّبين نظـروا إلـى القيـاس الـشائع دون اعتبـار للاستعمال المخالف للقياس كما أنَّهم لم يخرجوا عن أقيسة النُّحاة في عدم الاعتداد بالشّاذ والنّادر والضَّرورة.

المطلب الثّاني: العطف على الضَّمير دون تأكيده

اتفق جمهور النُّحاة على ضرورة تأكيد ضمير الرَّفع المُتَّصِل والمستتر في حال عطـف اسم ظاهر عليهما، لعلة مفادها أنَّ الضَّمير المُتَّصِل بالفعل هو جزءٌ منه لا يجوز العطف عليه، فنقول: (زرتُ أنا وصديقي العقبة). وكذلك إعادة الجارِّ مع المجرور في حـال العطـف علـى ضمير جرٍّ.

يقول سيبويه في العطف على ضمير الرَّفع المُتَّصِل: "وأمّا المعطوف فكقولك: (رُوَيْـدكُمْ أنتمْ وَعبدُ الله)، كأَنّكَ قُلتَ: (افعلوا أَنتمْ وَعبدُ الله)، لأَنَّ المُضمر في النِّيَّةِ مَرفوعٌ، فَهـوَ يَجـري مَجرى المُضْمَرِ الّذي يُبينُ عَلامتُهُ في الفعلِ، فإِنْ قُلتَ: رُوَيْدكمْ وَعبدُ الله، فَهوُ أيضاً رَفعٌ وَفيـهِ قُبْحٌ، لأَنَّكَ لَو قُلتَ: (اذهبْ وَعبدُ الله) كان فيهِ قُبحٌ، فإِذا قُلتَ (اذهبْ أَنْتَ وَعبدُ الله)، حَسُنَ. وَمِثلُ ذَلِكَ فـي القُـرآنِ: ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ ﴾ [المائـدة، 5، 24]، وَ﴿ وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة، 2، 35]. وتقول: (رُوَيْدَكُمْ أنتم أَنْفُسُكم) فيحسنُ الكلام، كأَنكَ قُلتَ: (افعلـوا

أَنتمْ أَنفسُكُمْ)، فإِنْ قُلتَ: (رُويَدَكمْ أنفسُكمْ) رَفعتَ وَفيها قُبحٌ، لأنَّ قَولَكَ: (افعلوا أَنفسُكمْ) فيها قُبحٌ، فإذا قُلتَ: (أَنتمْ أَنفسُكمْ) حَسُنَ الكَلامُ"[1].

فالعطف على الضَّمير دون تأكيده ممّا قبَّحه سيبويه -كما جاء في النَّص السّابق- فالمستحسن في الاستعمال توكيد الضَّمير المستتر، والمُتَّصِل في الرَّفع قبل عطف الاسم الظّاهر عليهما، حَتّى لا يُعطفَ الاسم الظّاهرُ على الفعل، لأنَّ ضميرَ الرَّفع المُتَّصِل والمستتر جزءٌ من الفعل، فنقول: (**التَّقى هو وعددٌ** من المسؤولين، واذهبْ **أنتَ وأبوكَ**).

وقد تَبِع جمهورُ النُّحاة سيبويه في القول بقبح ذلك، واعتبروه شاذا في الاستعمال لا يمكن أن يكون إلا في باب الضَّرورة الشِّعرية، إلا أنَّ الكوفيين جوَّزوه في سعة الكلام، وبدون ضرورة، أو شذوذ؛ لأنَّه ورد في كتاب الله تعالى، وشِعر العرب، وَمن شواهدهم قولهُ -تعالى جده-: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[النجم، 53، 6-7]، فعطفَ (هو) على الضَّمير المرفوع المُستكن في استوى، وَالمعنى فاستوى جبريلٌ ومحمدٌ -عليهما السّلام- بالأفقِ وَهو مطلع الشَّمس فدلَّ على جوازه. وقال الشّاعر:

قُلتُ إذ **أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ** تَهادى كنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[2]

فعطفَ (زهرٌ) على الضّمير المرفوع في أقبلتْ.

إلا أنَّ البصريين ردَّوا هذه الشّواهد بأَنْ خرَّجوها على المعيةِ أوَ غير ذَلِكَ، وَمِنْ تَخريجاتهم لقوله -عزَّ من قائل-: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، أنَّ (الواو) (واو) حال لا (واو) عطف، وَالمُراد به جبريل -عليه السّلام- وَحده، وَالمعنى أنَّ جبريل -عليه

---

[1] انظر: سيبويه، **الكتاب**،246/1.

[2] الشّاهد الشِّعري من الخفيف وهو وبدون نسبة في الكتاب، والخصائص، إلا أنَّ الزمخشري نسبه في المفصل لعمر بن أبي ربيعة، 161/1، وفي ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار الأندلس، بيروت، 1983، ط2، ص433.

السّلام– وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق، وقيل فاستوى على صورته الّتي خُلِقَ عليها في حالة كونه بالأفق، وإنَّما كان قبل ذلك يأتي النّبي –عليه أفضل الصّلاة والتَّسليم– في صورة رجل. وأما ما أنشدوه من قول الشّاعر: (قلتُ إذ أقبلتْ وزهرٌ تهادى)، فمن الشّاذ الّذي لا يؤخذ به ولا يقاس عليه، وجاء ها هنا لضرورة الشّعر[1].

ويرى خليل عمايرة أنَّ حُكم سيبويه بالقبح هو حكمٌ شكلي؛ أي يعتمد على شكل الجملة، ويفسر العطف بدون ضمير بأنَّ المُتَكلِّم قد يرغب بالعطف على الضَّمير دون تأكيده، مثل: (ذهبتُ وعبد الله)، مُعتمدا على الشّواهد القرآنية الّتي احتج بها الكوفيون، وأنَّ سيبويه نفسهُ عدهُ من باب الضَّرورة الشّعرية[2].

وممّا أورده أحمد مختار عمر في المعجم:

1. **اذْهَبْ وأبوك** إلى السّوق
2. البَنات **خَرَجْن وأمهاتُهنَّ**
3. الطّلاب **حضروا وآباؤهم**
4. تَصَرُّفاته في حياته **تَتَّفِق وإدراكُه** الذّهني
5. شَكَره لما **لقيه وأعضاءُ** الوفد المرافق من حفاوة[3]
6. "ليلةَ البارحةِ **كنتُ وَأحد** أصحابي وتكلمنا في حق الرَّأي والرَّأي الآخر"[4].

---

[1] انظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 308، مسألة: (العطف على الضَّمير المرفوع). والشّاهد الشِّعري من (الخفيف) لعمرَ بنِ أبي رَبيعةَ، انظر: شرح ابن عقيل، 175/3. **وفي الكامل، 30/3، وفي ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص433.**

[2] انظر: خليل عمايرة، **آراء في الضّمير العائد ولغة أكلوني البراغيث**، دار البشير، عمان، 1989، ص 53.

[3] انظر: أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي: دليل المثقف العربي**، العَطْف على الضّمير المرفوع المُتَّصل أو المستتر بغير فاصل، 888/2. وانظر: أحمد مختار عمر، **أخطاء اللُّغة العربيَّة المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين**، ص158.

[4] إبراهيم السّامرائي، **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشّريعة واللُّغة العربيَّة وآدابها**، بحث بعنوان: (ضربٌ من التَّطوُّر في الصّحافة العربيَّة)، المجلد، 13، العدد 22.

ومِمّا أورده مجمع اللّغة العربيَّة:

مَرَرتُ **بكَ وَأخيك**

وَكانتِ المنفعةُ **لهم وَالمُستعمرين**[1].

ومنه في صحيفة الدّستور الأردنية:

"قبل وقوع الحادث الأليم بأيام قليلة، **كنت وأخي** محمد التَّل في زيارة أبي بلال"[2]

ويرى أحمد مختار عمر أنَّه إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً مُتَّصِلاً أو مستتراً، فالفصيح عند العطف عليه أن يُفصَل بينه وبين المعطوف بالتَّوكيد أو بغيره أحياناً، كقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنبياء،21، 54]، وقوله تعالى:﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة، 2، 35]، ويرى أنَّ بعض النَّحويين قد أجاز العطف عليه بغير فاصل لوروده في النَّثر والشِّعر على قلَّة [3].

كما أنَّ مجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة قد أخذ بمذهب الكوفيين فجوَّز العطف على الضَّمائرِ المُتَّصلة والمستترة المرفوعة دون فاصل [4].

ويرى خالد بن سعود "إجازة العطف على الضَّمير المستتر أو المُتَّصِل المرفوع من غير توكيد أو فاصل مع الحكم عليه بالضُّعف لقلته، ولعلَّ هذا هو رأي سيبويه لأنَّ قوله: (أنَّه يُقبِّح)، أو(فيه قبح)، يحمل على تضعيف له لا مانعه بكل وجه"[5].

---

[1] انظر: خالد بن سعود بن فارس العصيمي، **القرارات النَّحوية والتَّصريفية لمجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة**، ص278.

[2] حلمي الأسمر، **جريدة الدّستور الأردنية**، من مقال (خارج النَّص: رحم الله كمال رشيد)، 2006/4/2.

[3] انظر: أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي**، العَطْف على الضّمير المرفوع المُتَّصِل أو المستتر بغير فاصل، 888/2

[4] انظر: خالد بن سعود بن فارس العصيمي، **القرارات النَّحوية والتَّصريفية لمجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة**، 278.

[5] المرجع السابق، ص 285.

بعد النَّظر في الشّواهد السّابقة نلحظُ أنَّها عطفتِ الاسم الظّاهر على ضمير الرَّفع المُتَّصِل دون تأكيد للضمير المعطوف عليه، كما في (كنتُ وأحـد زملائـي) و (ذهـب وأخـوه إلـى الشّاطئ). ووجه المخالفة في هذه الشّواهد –المُستقاة من كتب التَّصحيح اللُّغوي– العطف على ضمير الرَّفع المُتَّصِل والمستتر، دون تأكيده.

ولعلَّ الخلاف بين البصريين والكوفيين –الّذي أشرنا إليه– يدعونا إلى القول بأنَّ مثل هذه الشّواهد كانتْ مستعملةً قبل عصر الاحتجاج، وبقي منها بقية في لُغة الاحتجاج، وَحَسبُنا أنَّها مُتَمثِلةٌ في الشّواهد القرآنية السابقة الذكر، علاوة على الشّواهد الشِّعرية الّتي خالفتِ القواعد النَّحوية، وبذا نخلصُ إلى القول بفصاحة هذه الشّواهد، وعدم تخطئتها كما قال بعض المصوِّبين، والّذين أدرجوها في كتب الأخطاء اللُّغويَّة، وربما جاء تخريجها على الخيار عند المُتَكلِّم، إن شاء أن يؤكدَّ ضمير الرَّفع المُتَّصِل مع العطف، أو يعطف دون تأكيد ضمير الرَّفع.

أما عطف الاسم الظّاهر على الضَّمير المجرور فلا يُحسَنُ –عند الجمهور– عَطفُ الاسم الظّاهر على الضَّميرِ المَخفُوضِ إلا بإعادَةِ الخافِضِ، حرفاً كانَ أو اسماً، كَـ ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت، 41، 11]، و ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البقرة، 2، 133]، وقد عارض الكوفيون ذلك أيضا، فذهبوا إلى أنَّه يجوز العطف على الضَّمير المخفوض بدون إعادة الخافض.

واحتجوا بأنَّهُ قد جاءَ ذلك في التَّنزيل، وكلام العرب، ومن شواهدهم قولهُ تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء، 4، 1] بالخفض، وهي قراءة حمزة أحد القراء السّبعة المعتدُّ بقراءتهم، وقوله عَظُمَ شأنه أيضا: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ

﴿عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [النّساء، 4، 127]، فـ(ما) في موضع خفض لأنَّها عُطفتْ على الضّمير المخفوض في (فيهن).

وقد ردَّ البصريون جمع شواهدهم، فاحتجوا بأنَّ الجارَّ مع المجرور بمنزلة شيءٍ واحد، فإذا عطفتَ على الضَّمير المجرور وهو مُتَّصِل بالجارِّ ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا مُتَّصِلاً بخلاف الضَّمير المرفوع والمنصوب، فكأنَّكَ قد عطفتَ الاسم على الحرف الجارِّ وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.

وأما قوله تعالى جدهُ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النّساء، 4، 1]، فليس حجة من وجهين: أحدهما أنَّ قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ ليس مجروراً بالعطف على الضَّمير المجرور، وإنَّما هو مجرور بالقسم وجواب القسم قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾، والوجه الثّاني أنَّ قوله: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ مجرور بـ(باء) مقدرة غير الملفوظ بها وتقديره وبالأرحام فحذفت لدلالة الأولى عليها وله شواهد كثيرة.

وأما قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ [النّساء، 4، 127]، فليس حجة أيضا من وجهين: أحدهما: أنّا لا نُسلِّمُ أنَّه في موضع جرٍّ، وإنَّما هو في موضع رفع بالعطف على لفظ الجلالة (الله)، والتَّقدير فيه: (الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم وهو القُرآن)، وهو أوجه الوجهين. والثّاني: أنّا لا نُسلِّمُ أنَّه في

موضع جرٍّ، ولكن بالعطف على قوله: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ﴾ لا على الضَّمير المجـــرور في (فيهن)[1].

ويجوز العطف على الضَّمير دون إعادة الجار إذا أُكدَّ الضَّمير المعطوف عليــه تأكيــداً معنوياً بنفس أو عين على أنَّ المُبَرَّد أنكر قراءة حمزة وعارضها، ويُروى عنه أنَّه قال: "لو أنَّي صليتُ خلف إمامٍ يقرأ: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النّساء، 4، 1]، بالعطف على الضَّمير لأخذتُ نعلي ومضيتُ"[2].

ويبدو لي أنَّه من البلاغةِ والإيجاز أن لا يعاد الجار مع المعطوف لعلة أرادهـــا المُـــتكلِّم، فكأنَّهُ لمّا أراد أن يظهر أهمية المعطوف عليه فهو واضح ليس بحاجة إلى تأكيد ليُفهَمَ أنَّـــه –أي المعطوف عليه– يُحظى بعلو شأنٍ ومكانة عند المُتكلِّم أو السّامِع عطف دون إعادة الجارِّ، ولَنـــا أنْ نخرج من هذا التَّأويل فنأخذ بما قاله البصريون من أنَّ الأرحام مجرورة بحرف جرٍّ محذوف فالتَّقدير وبالأرحام، ونزع الخافض موجود بكثرة في التَّراكيب اللُّغوية العربيَّة.

ويبدو أن المُصوِّبين لم ينظروا إلى آراء علماء الكوفة، ولم يجوِّزوا تخريج هذه الـــشواهد على المعية، فعوملت على أنَّها أخطاء واجبة التَّصويب على الرغم من وجودها في الاستعمال، ولا أعلم ما هو مقياس التخطئة عندهم حيث خُرِّجَتْ هذه الشَّواهد على المعية.

وكثرة الشّواهد القرآنية والشّعرية لا تترك مكاناً للشك في أن هذه التراكيب التي شـــاعت وانتشرتْ في عربيتنا المعاصرة صحيحة، ولعلَّ هذا ما جعل مجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة أنْ يجوِّز مثل هذه الأساليب مستشهداً بالشّواهد القرآنية، ومستشهداً أيضا بإجـــازة بعـــض النُّحـــاة

---

[1] انظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص371، مسألة: العطف على الضَّمير المخفوض.

[2] انظر: الحريري، **درة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤســـسة الكتـــب الثقافيـــة، 1998، ط1، بيروت، ص73.

للعطف على المجرور دون إعادة الجار، وقد خرَّج المجمع (وكانت المنفعة لهم والمستعمرين) على المعية مستشهداً بقول الشّاعر:

فَمالكَ وَالتَّلدُّد حولَ نجدٍ وَقَد غَصتْ تُهامَةُ بِالرِّجال[1]

ولكنَّنا نرى أنَّها شاعتْ وانتشرتْ في العربيَّة المعاصرة إلى درجة كبيرة حيثُ أصبح الشّاذ، والنّادر، والمسموح في الشّعر فقط هو الشّائع، والمنتشر في عربيتنا المعاصرة.

المطلب الثّالث: تقديم الضَّمائرِ المُتَّصلة على مرجعها

من المعروف أن في الضَّمير إبهاماً وغموضاً، إذ لا بدَّ له من تقدم اسم يعود إليه يُبيّن المراد منه ويُفسره، وهذا ما يسمى بـ(مرجع الضَّمير) أو (عود الضَّمير)، ويُعتبَر مرجع ضمير الشَّخص لـ(المُتكلِّم والمُخاطَّب) الحضور، وأمّا مرجِع الغائب فقد يكون معلوماً غير مذكور كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ﴾[القدر، 97، 1]، فمرجِع الضَّمير على (القرآن الكريم) وهو معلوم، وقد يكون مذكوراً وهو الغالِب، فإنَّ ذُكِرَ المرجِعُ فإمّا أن يكون مقدماً على الضَّمير، أو مؤخراً عنه.

ومن مواطن تأخره أن يعود إلى متأخر في اللَّفظ متقدم في الرَّتبة، مثل: ﴿ فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ ﴾[طه، 20، 67]، وقد يعود الضَّمير على متأخر في اللَّفظ والرُّتبة، وذاك كضمير الشّأن، نحو: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص، 112، 1].

---

[1] انظر: خالد سعود بن فارس، المرجع السابق، ص294. والبيت من الوافر وينسب لمسكين الدارمي في الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، 112/1.

وأمّا في العربيَّة المعاصرة فقد شاع تقدم ضمير الجرِّ مع جارِّه، وضمير النَّصب المُتَّصِل على مرجعهما –خاصة في وسائل الإعلام والصُّحف اليومية– كما في مثل (من جانبه، من جهته،...إلخ).

ومن شواهد ذلك:

- "**من جهته** أوضح رئيس اللَّجنة العُمّالية بغرفة جدة الشَّريف عوض الهبيلي للوطن أنَّ"[1].
- "**من جانبها** أعلنتِ الشَّركة العامة للكهرباء اللِّيبية أنَّ قوات النّاتو قصفتْ بعض خطوط الكهرباء"[2].

وقد خطَّأتْ بعض كتب التصحيح اللُّغوي تقديم الضَّمير على مفسره فيورد أحمد مختار عمر في مثل:

- (ضمن **جولته** لمنطقة الشّرق الأوسط بدأ الوزير الأمريكي زيارته لمصر)
- (عقب **انسحابه** المفاجئ صرّح الرَّئيس معمر القذافي...)

أنَّها مرفوضة عند المُصوِّبين لعود الضَّمير إلى متأخر. ويرى أحمد مختار عمر أنَّ النُّحاة قد أجازوا عود الضَّمير إلى مُتأخر في اللَّفظ مُتقدم في الرُّتبة، إذ وردتْ شواهد كثيرة تؤكد صحة هذا الاستعمال ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾[طه، 20، ٦٧]، ومنه كذلك المثل المشهور: (في بيته يؤتى الحكم). [3].

بينما يرى عباس حسن أنَّه لا يجوز عود الضَّمير إلى متأخر، وهو من المسموع الشّاذ الّذي لا يقاس عليه قول حسان بن ثابت في رثاء مطعم بن عدي:

---

[1] عبد الله بن مرعي بن محفوظ، **جريدة الوطن السّعودية**، تحت عنوان: (غرفة جدة تتراجع)، 2010/4/4

[1] **جريدة الرَّأي الأردنية**، تحت عنوان: (طائرات النّاتو تقصف تاجورا)، 2011/8/5.

[3] انظر: أحمد مختار عمر ورفاقه، **معجم الصّواب اللُّغوي**، (عود الضّمير على متأخر)، 2/ 958.

ولو أنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدّهْرَ واحداً مِن النّاسِ أبْقى مَجْدُهُ الدّهْرَ مُطْعِماً[1].

وكذلك يخطىء إبراهيم الوائلي مثل هذا التَّقديم للضمير، ويرى أنَّ هذه التَّراكيب مقطوعة الصِّلة بالبيان العربي، فالكُتّاب والمحررون "يقدمون الضَّمير المجرور على الفعل والفاعل، حين لا تكون أيَّة ضرورة لهذا التَّقديم المُتَكَلَّف الّذي لا يعدُّ من التَّطوُّر السّليم...وليس هو كبعض الأمثال العربيَّة الّتي تتسم بالإيجاز، وتحيط بها القرائن الحالية الّتي لا يبقى معها إبهام أو التَّباس كقولهم: (في بَيْتِهِ يؤْتى الحَكَمُ)، وقولهم: (على أهْلِها جَنَتْ بَراقِشُ). فأنَّ للأمثال دلالتَّها البيانية وأحكامها الّتي لا تسري على مثل تلك العبارات الطّويلة الواهية الّتي عاد الضَّمير فيها على اسم متأخر لم يمهد له بقرينة، وإذا كان في الشِّعر والأمثال والأسجاع عذر لمعتذر، فليس لهؤلاء المحررين مثل ذلك العذر"[2]. على أنَّ مجمع اللغة العربيَّة في القاهرة قد جوَّزَ مثل هذه الاستعمالات لورودها في القرآن الكريم[3].

وترى الدِّراسة أنَّ الاستعمالات الّتي وجدتِ في عربية الاحتجاج واستمرت بعدها في لغة الشِّعر دون النثر –على الأغلب– كقول المتنبي[4]:

أُعيذُها نَظَراتٍ مِنْكَ صائبَة أَنْ تَحْسب الشّحْمَّ فيمن شحمُهُ ورمَ

ترى الدِّراسةُ أنَّ هذه الاستعمالات تختلفُ عمّا هو مُستعمل في لغة الصَّحافة الحاليَّة؛ لأنَّ عود الضميرِ إلى متأخرٍ في شواهد عربيَّة الاحتجاج لم يخرج عن شروط وسنن العربيَّة لتأخر الضَّمير لفظاً ورتبة، وقد أجمل السّيوطي هذه الشّروط في سبعة فيقول: "المواضع التي يعود الضَّمير فيها على متأخر لفظاً ورتبةً سبعة: أحدها: أن يكون الضَّمير مرفوعاً بِنعْمَ وبئس

---

[1] انظر: عباس حسن، **النَّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرَّفيعة والحياة اللُّغوية المتجددة**، 261/1. وللشاهد الشعري ديوان حسان بن ثابت –رضي الله عنه–، دار الفكر اللبناني، بيروتن 2003، ص261.

[2] إبراهيم الوائلي، **من أغلاط المثقفين**، بغداد، 2000، ط1، 56–57.

[3] انظر: **مجلة مجمع اللّغة العربيَّة بالقاهرة** ـــ الأعداد (81 – 102) (84/ 21)، موقع المجمع.

[4] البرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، من قصيدة: (واحَرَّ قلَباهُ ممَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ)، 1009/1.

وبابهما، ولا مفسِّر إلا التَّمييز، نحو: (نعم رجلاً زيدٌ). الثّاني أن يكون مرفوعاً بأوّل المتنازعين، المُعْمَلِ ثانيهما، كـ(قوله من الطويل):

جَفَوْني ولم أَجْفُ الأَخِلاّءَ، إنَّني [لغيرِ جميلٍ من خليليَّ مُهْمِلُ]

الثّالث أن يكون مخبراً عنه فيفَسِره خبرهُ، نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام، 6، 29، المؤمنـون، 23، 37]...الرّابع: ضمير الشّأن والقصة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخـلاص، 112، 1]...الخامس: أن يُجرَّ بِرُبَّ، ويُفسِّره التَّمييز، نحو: (رُبَّ رجلاً). السّادس: أن يكون مبدلاً منه الظّاهر المفسِّر له، كـ(ضربتُه زيداً). السّابع: أن يكون مُتَّصِلاً بفاعلٍ مُقدَّم ومفسِّره مفعول مؤخر، كـ(ضرب غُلامُهُ زيداً)"[1].

وبهذا لا نجد أيّاً من شروط تأخر مرجع الضمير الّتي حددها السّيوطي تنطبق على الاستعمالات المطوَّرة في لُغة الصّحافة حيثُ كان الضَّمير -في الأغلب- في موقع جرٍّ، ومن الواضح أنَّ لُغة الصَّحافة والإعلام توسعت كثيراً دون شرط أو قيد بل قلَّما نجد المرجع يُذكر قبل الضَّمير في مثل التَّراكيب السّابقة، وأصبح المنتشر والشّائع والمعروف هو تقدم الضمير مع جاره على مفسره، إذ تقصَّدَ الصحفيون والإعلاميون ذلك التَّوسع. كما أنَّ المرجع قد يتأخر عن الضمير بسطر أو أكثر، وهذا ما لم يُعرف في عربية الاحتجاج حَتّى في الشواهد المذكورة من عربية الاحتجاج يأتي المرجع بعد الضمير.

ولعلَّ ذلك يعود إلى أنَّها -أي وسائل الإعلام- تعتمد على آنية الخبر والحدث -أي سرعة نقله- وبيان أهميته ليكون التَّركيز على الخبر لا صاحبه، ونادراً ما نجد مثل هذا في الأدب والشِّعر، ولكنَّه منتشر بشكل موسع في صفحات الصُّحف، وعلى قنوات التّلفاز.

---

[1] السّيوطي، **الأشباه والنّظائر في النَّحو**، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ط2، 38/2. والشّاهد الشّعري بدون نسبة.

وعلى الرُّغم من ذلك لا يمكن تخطئة مثل هذه الاستعمالات خاصة أنَّها انتشرتْ بشكل واسع، فيكون النّاطق بالعربية المعاصرة قد جوَّز مثل تلك الاستعمالات نتيجة لوجود شواهد في استعمال اللُّغوي للغة الاحتجاج على تأخر المرجع، حتّى لو كسرت شروط هذا التقديم.

المطلب الرّابع: المطابقة بين الضَّمير ومرجعه

لم يقتصر تطوُّر استعمال الضَّمائِر على حلول ضَمَائِر النَّصب محل ضَمائِر الرَّفع أو العكس، بل قد شمل التَّطابق بين الضَّمير ومرجعه أيضاً، وتعد قضية المطابقة بين الضَّمائِر ومرجعها من أهم القضايا التي طالما نبَّه إليها المُصوِّبون.

ومن الاستعمالات المطوَّرة في المطابقة استعمال ضمير الجمع للمفرد أو المثنى، ومن ذلك ما ذكره محمد جبر في مثل: (توصلنا إلى، استنتجنا مِمّا سبق، عرفنا، وبيّنا...إلخ)، ويكون المُتكلِّم وحده من (توَّصل، واستنتج، وعرفَ، وبينَّ)، وهو بذلك يستعمل ضمير المُتكلِّم الجمع للمُتكلِّم المفرد. وهذا الأسلوب مستعمل في لغة الكتابة، والتَّأليف، وكتب المناهج المدرسية، كما أنَّ خطباء المساجد والمحاضرين في قاعات الدّرس يستعملونه بكثرة في حديثهم[1].

وقد عرفتْ عربية الاحتجاج استعمالات قريبة من هذه الاستعمالات، كما في استعمال ضمير المتكلمين (نحنُ) للمُتكلِّم المفرد، خاصة في لغة القرآن الكريم، فكان –عَظُمَ شأنهُ– يتحدث عن ذاته بضمير الجمع، كقوله تعالى:﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍۢ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ ﴾[الأنعام،6، 151]، وقوله تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ ﴾[يوسف،3،12].

ومن ذلك أيضاً عرفتِ العربيَّة استعمال ضمير المُخاطَب الجمع مكان ضمير المفرد في مخاطبة الملوك، والخلفاء، والقادة، وهذا الأسلوب ما زال مستعملاً حَتّى دخل إلى المعاملات الرَّسمية فنقول: (سعادتكم، حضرتكم، واقبلوا الاحترام...إلخ).

---

[1] انظر: محمد جبر، **الضَّمائِر في العربيَّة**، ص206

وضمير المُخاطَب الجمع المُستعمل لمُخاطَبة المفرد هُنا جاء لتَّعظيم، وتَّبجيل، واحتـــرام المُخاطَب. وكدلالة على علو منزلته، وقدره.

بينما استعمال ضمير المُتكلِّم الجمع بدل المفرد في العربيَّة المعاصرة كما فـــي الـــشّواهد الأولى لا يرمي إلى ما ترمي إليه شواهد عربية الاحتجاج من تعظيم وبيان منزلة المُتكلِّم، بـــل يرمي –كما أشار محمد جبر إلى المشاركة بين المُتكلِّم والمُخاطِب[1]، وكـــأنَّ الكاتـــب أراد أن يستشعر المُخاطَّب أو القارئ به يشاركه القراءة والمناقشة، وليدفع عنه إمكانية الملل أو السّآمة، وكذلك المُتحدث لمّا أراد لفت انتباه السّامع، ليبقى معه لا ينقطع عن حديثه.

ومن هذه الاستعمالات المطوَّرة أيضاً استعمال ضمير الجمع الغائب للمثنى أو المفرد، في مثل ما ذكره محمد الهزايمة استعمال ضمير الغائب الجمع للمثنى: (بتوجيهات من جلالة الملـــك عبد الله الثاني زار رئيس الدّيوان الملكي الهاشمي يوسف الـــدّلابيح ووزيـــر الدّاخليـــة قفطـــان المجالي أمس المصابين بحادث اشتعال صهريج النّفط في مستشفى البشير **ونقلوا** تمنيات جلالتَّه لهم بالشّفاء العاجل)[2]. ومن ذلك أيضا (يجوز لمن له مصلحة، الإطلاع على المخطط، وتقـــديم **اعتراضاتهم، واقتراحاتهم**، مدعومة بمخططات إيضاحية)[3].

والشّاهد: (نقلوا) بدل (نقلا) لأنَّ الضّمير يعود إلى متعاطفين، فعاد ضمير الجمـــع علـــى ضمير المثنى، وكذلك في (اعتراضاتهم، واقتراحاتهم)، فقد عاد الضَّمير الجمع علـــى المفـــرد، فالأصل اعتراضه، واقتراحه، وكثيراً يتكرر استعمال ضمير المُخاطَب الجمع بدل المثنـــى فـــي البرامج التَّلفزيونية، وأحيانا كثيرة في كلامنا المحكي نستعمل ضمير المخاطـــب الجمـــع بـــدل

---

[1] انظر: محمد جبر، **الضَّمائر في العربيَّة**، ص206.

[2] **جريدة الدّستور الأردنية**، محليات ومحافظات، تحت عنوان: (تمنيات الملك للمصابين بالشّفاء نقلها الـــدّلابيح والمجالي)، 2003/6/5.

[3] **جريدة الرَّأي الأردنية**، 2003/7/29، نقلاً عن: محمد الهزايمة، **أخطاء التَّراكيب اللُّغويَّة في لغة الصحافة**، ص31.

المثنى، حيثُ إن استعمال صيغة المثنى في (المُخاطَب والغائب) بدأت بالاختفاء التدريجي مــن الحديث اليومي واللُّغة المحكية، واستُبدلت بضمير الجمع، ممّا ساعد على ظهورها في عربيــة الإعلام والصحافة.

ونخلصُ بعد ذلك العرض للتطوُّرات الّتي لحقت باستعمال ضَمَائِر الشَّخص في التَّراكيب العربيّة إلى أنَّه قد تَطوَّر استعمالها في المستوى التَّركيبي بنسبة ما خالفتْ فيها قواعد الاستعمال أحياناً أو خالفتْ فيها الاستعمال الأمثل والأشيع في لغة الاحتجاج، وهذه التَّطــوُّرات لا يعــدو بعضها أن يكون من قبيل تناوب ضَمَائِر الشّخص بعضها مكان بعض كحلول الضَّمائِر المُتَّصلة محلَّ الضَّمائِر المنفصلة بعد (إلا) استثنائية، أو حلول الضَّمائِر المنفصلة محلَّ الضَّمائِر المُتَّصلة بعد (سوى).

ومنها ما هو جديد كل الجدة لم تعرفه العربيَّة من قبل كاستعمال ضمير النَّصب المنفصل للتأكيد، وكنداء ضمير المُخاطَب المثنى، وضمير المُتكلِّم، وكاستعمال ضَمَائِر الرَّفع المنفصلة في موقع جرٍّ بعد (حَتّى) و(سوى)، ولعلَّ النّاطقُ بالعربيَّة المعاصرة أظهر مثل هذه الاستعمالات في عربيته دون أن يتنبه لقواعد النُّحاة الّتي وضِعت للغة في أحد عصورها، فكان لا بُــدَّ للنــاطق باللُّغة أن يستحدث استعمالات مغايرة لما عليه الاستعمال القديم، قد يكون ذلــك بفعــل التَّــأثير باللُّغات الأُخرى عن طريق التَّرجمة، وقد ينتج عن حاجة المُتكلِّم إلى مثل تلــك الاســتعمالات، خاصة وأنَّ المُتكلِّم أوجد الكثير من تلك التَّطورات في المستوى الصّوتي والصَّرفي.

وبعض مِنْ هذه التَّطوُّرات الّتي لحقتِ استعمال الضَّمائِر معروفة فــي لغــة الاحتجــاج، وعُرِفتْ بالشّاذ أو النّادر، ومنها ما جوَّزه النُّحاة في النَّظم ومنعوه في سعة الكلام، ومنها ما هو جديد عوملَ على أنَّه خطأ لغوي، على أنَّه من المتوقع لأيِّ لغة أن تخرج فــي رحلــة حياتهــا الطَّويلة عن المسار الّذي رسمته لها القواعد في عصورها الأولى، فالتَّطوُّر سمة للغات الحيــة، وإن دلَّ على شيءٍ فيدلُّ على قدرة هذه اللُّغة على التَّطوُّر، والتَّأثير والتَّأثر كغيرها من اللُّغــات الإنسانية الحية.

الفصل الثّاني

التَّطوُّر في استعمال ضَمائِر الموصول في التَّراكيب اللُّغويَّة

التَّطوُّر في استعمال ضَمائِر الموصول في التَّراكيب اللُّغويَّة

ويضمُّ هذا الفصل مدخلاً، وثلاثة مباحث. حيثُ تناولَتِ الدِّراسة **في المدخل** تعريفاً بضَمائِر الموصول في اللُّغة والاصطلاح، وبعض القضايا النَّظرية كالحديث عن ماهيتها، وأنواعها، وضميريتها. **وفي المبحث الأول:** تناولتِ الدِّراسة التَّطوُّرات الَّتي لحقت باستعمال ضَمائِر الموصول الخاصة على مستوى التَّراكيب اللُّغويَّة. **وأمّا في المبحث الثّاني:** فقد تحدثتِ الدِّراسة عن التَّطوُّرات الّتي لحقت باستعمالات ضَمائِر الموصول المشتركة. **وفي المبحث الثّالث:** عرضتِ الدِّراسة لقضايا الرَّتبة من مثل: تقديم ضَمير الموصول على موصوفه، ومطابقة بين ضمير الموصول وموصوفه، والضَّمير العائد.

مدخل الفصل

الموصول لغةً واصطلاحاً:

الموصول لغةً: **هو** اسم مفعول من الفعل (وَصَلَ) المتعدّي، يقال: "(وصلَ) وَصَلْتُ الشّيء وَصْلاً وَصِلةً، والوَصْلُ ضِدُّ الهِجْران، ابن سيده: الوَصْل خلافُ الفَصْل، وَصَل الشّيء بالشّيء يَصِلُه وَصْلاً"[1]. "والموْصول الاسمي: عند النُّحاة ما يحتاج إلى صلة وعائد، وألفاظه الخاصَّة: الّذي والّتي، واللّذان، واللّتان، واللّذَيْنِ، واللّتَيْنِ، والّذين...وألفاظه المشتركة: مَن، وما...، الموصول الحرفي كل حرف أوّلَ مع صلته بمصدر..."[2].

وأمّا في الاصطلاح: فلم يستعمل سيبويه مصطلح الأسماء الموصولة، وقد أشار بمصطلح (الأسماء المبهمة) إلى: (ضَمائِر الشّخص، وضَمائِر الإشارة، وضَمائِر الموصول) – كما مرَّ سابقاً في التَّمهيد من هذه الدّراسة–، ومن مواطن ذلك يقول في (باب تثنية الأسماء المبهمة الّتي أواخرها معتلّة): "وتلك الأسماء: (ذا)، و(تا)، و(الّذي)، و(الّتي)، فإذا ثنيّت (ذا)

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**،11/ 726، مادة (وصل).

[2] مجمع اللُّغة العربيَّة، **المعجم الوسيط**، مادة وصل، ص1094.

قلت: (ذان)، وإن ثنيت (تا) قلت: (تان)، وإن ثنيت (الّذي) قلت: (اللّذان)، وإن جمعت فالحقتَ (الواو والنّون) قلتَ: (اللّذون)"[1].

ويرى محمود الدّيكي أَنَّ أوّل ظهور لمصطلح (الاسم الموصول) كان "عند المبرد (285هـ على الأرجح)، وكان يُراد به (الموصول الاسمي)، وهو (الّذي) وما يُبنى عليها، و(من)، و(ما)، و(أي)...والموصول الحرفي وهو (أنْ)، و(ما) المصدرية، و(كي)،.... وقد أطلق عليها (الأسماء الموصولة المصادر)"[2].

وبالرَّجوع إلى كتاب المُقتضَب نجد أنَّ المبرَّد قد استعمل مصطلح (الموصول)، و(الأسماء المبهمة)، و(الأسماء الموصولة المصادر) و(النّكرات)[3]، وقد وضع عنواناً خاصاً تناول فيه قضايا ضَمَائِر الموصول، فيُعنون لها بِـ(باب الصّلة والموصول)[4]. يقول: "فالأسماء الموصولة المصادر إذا كانت في معنى: أَنْ فعلت، و(الألف واللاّم) إذا كانت في معنى (الّذي)، و(الّتي)، و(من)، و(ما)، و(أي) في الخبر، و(أُلى) الّتي في معنى (الّذين). فأما ما كان من النّكرات؛ نحو: (هذا ضاربٌ زيدا)، فليس قول من يقول من النَّحويين: (إن زيداً) من صِلة (الضّارب) بشيءٍ؛ لأنَّ (ضارباً) في معنى (يضرب). يتقدم (زيد) فيه ويتأخر. فتقول: (هذا زيداً ضاربٌ)، و(زيدا عبد الله شاتمٌ)، فإنما الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضا، فهذا القول الذي لا يجوز في القياس غيره، وأعلم أن الصلة موضحة للاسم، فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة وما شاكلها في المعنى"[5].

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، 411/3.

[2] محمود الدّيكي، **الموصول وصلته في العربيَّة (دراسة في البنية والتَّركيب: القرآن الكريم نموذجاً للتطبيق)**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،1997، ص4.

[3] انظر: المُبرِّد، **المُقتضَب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 2010، ص191-196.**

[4] انظر: **المرجع نفسه**، 191/3

[5] **المرجع نفسه**، 196/3.

بينما استعمل الرُّماني (382هـ) مصطلح (الاسم النّاقص) فيقول: "الاسم النّاقص: الّذي لا يقوم بنفسه في البيان، نحو: الّذي، ومن، وما"، و"الّذي يحتاج إلى صلة كـ(الّذي)"[1].

وأمّا ابن يعيش (643هـ) فأدرج ضمير الموصول تحت (المبنيات)، وأشار بمصطلح (المبنيات) إلى ضَمائِرِ الموصول، وضَمائِرِ الإشارة، وضَمائِرِ الشّخص، وأسماء الأفعال، والأصوات، وبعض الظّروف. والموصول عنده: اسم قام مقام حرف وهو (الّذي)، و(الّتي)، ونحوهما[2]. كما جعلها ضرباً من المبهمات فيقول: "واعلم أن الموصولات ضرب من المبهمات، وإنما كانت مبهمة لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما، كوقوع (هذا)، و(هؤلاء)، ونحوهما من أسماء الإشارة على كل شيء"[3].

وقد أجملَ ابن عقيل (769هـ) خُلاصة لضَمائِرِ الموصول، وأنواعها، فهي موصولات اسمية –وهي موضوع الدّراسة– وموصولات حرفية، وهي الحروف المصدرية الّتي تؤول مع صلته بمصدر صريح.

وقد قسَّم نحاتنا الأوائل –نفعنا الله بعلمهم– ضَمائِرِ الموصول إلى خاصة وعامة، يقول ابن عقيل: "وأمّا الموصول الاسمي؛ فـ(الّذي) للمفرد المذكر، و(الّتي) للمفرد المؤنثة، فإن ثَنَّيْتَ أسقطتَ (الياء)، وأتيتَ مكانَها بالألف في حالة الرَّفع، نحو: (اللّذان)، و(اللّتان)، وبالياء في حالّتي الجرِّ والنَّصب؛ فتقول: (اللّذين) و(اللّتين)،... ويقال في جمع المذكر: (الأُلى) مطلقاً عاقلاً كان أو غيرَه... ويقال للمذكر العاقل في الجمع: (الّذين) مطلقا...ويقال في جمع المؤنث: (اللاّتِ) و(اللاّءِ)...كما قد تجيء (الأُلى) بمعنى (اللاّء)... وأشارَ بقوله: (تساوي ما ذُكِر) إلى أن (مَنْ) و(ما) و(الألف واللاّم) تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث المفرد، والمثنى،

---

[1] الرُّماني، **رسالتَّان في النَّحو واللُّغة**، تحقيق: إبراهيم السّامرائي، دار الفكر للنشر والتَّوزيع، ص79، 83.

[2] ابن يعيش، **شرح المُفصَّل**، 20/3.

[3] **المرجع نفسه**، 102/3.

والمجموع. فتقول: (جاءني من قام)... و(أعجبني ما رُكِبَ)... و(جاءني القائم)... وأكثر ما تستعمل ما في غير العاقل، وقد تستعمل في العاقل، ومنُه قوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ ﴾ [النساء، 4، 3]... و(من) بالعكس، فأكثر ما تستعمل في العاقل، وقد تستعمل في غيره، كقوله تعالى: ﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖۚ يَخۡلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُۚ ﴾ [النور، 24، 45]"[1].

فضَمائِر الموصول الخاص هي: الّذي وفروعها، وضَمائِر الموصول المشترك الّتي تُستعمل كضَمائِر موصول ولها استعمالات أُخرى كالاستفهام أو الشَّرط أو غير ذلك مثل: (أي وما،...). وأمّا الموصول الحرفي فهو الحروف المصدرية، وهي: (أنْ، كي، ما،...) الّتي تؤول مع صلتها بمصدر[2]. وقد دَرستْ كتب تراثنا اللُّغوي الأسماء الموصولة ضمن المبهمات، أو المبنيات، بينما دُرِستِ الموصولات الحرفية تحت اسم حروف النَّصب أو الحروف المصدرية.

والموصولات الحرفية كما يشير نص ابن عقيل السابق هي ما اشتهر بين النُّحاة باسم الحروف المصدرية، لأنَّها تؤول مع ما بعدها بمصدر صريح وهي: (أَنْ، وأَنَّ، وما، وكَيْ، ولَو، وهمزة التَّسوية، وتستعمل في مواقف تعبيرية، وسياقات متعددة.

إلا أن ضَمائِر الموصول تختلف عن هذه الموصولات الحرفية بوجوه عدة جَعَلتْها في قسم الضَّمائِر، ومِنْ ذلك أنَّ:

---

[1] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**،1/ 115.

[2] لن تتناول الدِّراسة هذه الموصولات الحرفية المصدرية، لأنَّها معنية بالتَّطوُّرات الّتي لحقتْ باستعمال الموصولات الاسمية بوصفها ضَمائِر للموصول، إذ إن الحقيقة اللُّغويَّة تجعل هذه الموصولات الاسمية في قِسم الضَّمائِر، لأنَّها تشتركُ وإيّاها في سماتها العامة كما جاء في التَّمهيد من هذه الدِّراسة.

أ- ضَمائِر الموصول تتسم بأنَّ لها محلاً من الإعراب، فتكون في موقع رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرٍّ، بينما الموصولات الحرفية لا محل لها من الإعراب، فلا تكون في محل رفع، ولا نصب، ولا جرٍّ.

ب- ضَمائِر الموصول تفتقر إلى ضميرٍ عائد يربطها بالمرجع الّذي تصفه، بينما لا تحتاج الموصولات الحرفية إلى ضمير رابط عائد.

ج- ضَمائِر الموصول لا تُكوِّن مصدراً مؤوَّلا مع صلتها كالموصولات الحرفية الّتي تؤوّل بمصدر صريح.

د- جُملة الصِّلة لا تكون في ضَمائِر الموصول ذات موقع من الإعراب، فهي جملة فرعية توضح وتصف المرجع الّذي يرجع إليه ضمير الموصول.

هـ- ضَمائِر الموصول تصفُ اسماً محدداً يكون مرجعاً لها، بينما لا تصفُ الحروف الموصولية مرجعاً.

وظيفة ضَمائِر الموصول في التَّركيب

ذهب داود عبده من المحدثين إلى أن ضَمائِر الموصول أداة تعريف للجمل فهي أدوات تعريف تدخلُ على الجمل لا على الأسماء المفردة شأن (اللاّم) الّتي لتعريف الاسم، فيقول: "وكون الّذي في الفصحى تتألف (تاريخياً) مِنْ أكثر مِنْ عنصر أو أنَّها تطابق الموصوف في (الجنس والعدد)، لا يغيِّر من حقيقة أمرها شيئاً من النّاحية الوظيفية، فهي أداة تعريف للجملة، ويجب أن تُعتبر كلمة واحدة بدليل أنَّها تختفي كاملة في حال التَّنكير كما تظهر كاملة في حال

التَّعريف: (رأيتُ الرَّجلَ الّذي ضربَ أخاكَ)، (رأيتُ رجلاً ضربَ أخاكَ). ولا يجوز في الجملة الأخيرة (رأيتُ رجلاً ذي ضربَ أخاكَ)، بسقوط (الـ) وحدها من (الّذي)"[1].

وخالفه في هذا إبراهيم خليل حيثُ يقول: إنَّ "(الّذي)، و(الّتي) ليستا لتعريف الجملة، كوْن الجملة –أولا– ليست في حاجة للتعريف، وقد جيء بهما – ثانياً – للرَّبْط بين الجملتين: فالأصلُ هو: أ–(جاءَ الرَّجلُ)، وب–(أعطيتُ الرَّجُلَ كِتاباً). وعندما جُمعتِ الجملتان في واحدة، حذف من الثّانية (الرَّجل) تجنبا للتكرار، وعُوِّضَ عنه بالضَّمير المُتَّصِل، باعتباره نوعاً من الإحالة إلى المرْجع الّذي تمَّ ذكْره في القسم الأول من الجملة الجديدة. وقد جيءَ بالاسم الموصول (الّذي) ليؤدي وظيفة الرَّبط بين الجملتين، فيقال: (جاء الرَّجل الّذي أعطيتُهُ كتابا). ولعلَّ القول بأنّ الاسم الموصول مُكوِّن تحويلي (مورفيمي) هدفه الرَّبط بين أجزاء الجملة التَّركيبية من جملْ متعددة، أقرب إلى المنطق من عدِّه حرفاً، لأنَّ الحروف في معظم الأحوال، لا تحتاج إلى (مورفيم) المطابقة في (التَّأنيث والتَّذكير، والعدد)، خلافا للاسم الموصول في العربيَّة. من جهة أخرى لا نُنكرُ ما اهتدى إليه الدّكتور عبده ببصيرته اللُّغويَّة الثّاقبة من اشتمام التَّعريف في كلمات كـ(الّذي)، و(الّتي)، وسواهما من الأسماء الموصولة، ففيه إلى جانب التَّعريف إفادة التَّخصيص، وإنْ أردنا الدِّقة، قلنا: إنَّ الاسم الموصول يزيدنا تعريفا بالاسم الّذي قبله، فكأنَّ كلمة الرَّجل –على ما فيها من الاتصال باللاّم– ظلَّتْ مُبْهمة، فزادتْ بوجود (الّذي) صفة من صفاته، وهي أنَّه أعُطيَ كتاباً..."[2].

ويبدو أنَّ إبراهيم خليل قد وقع في شيءٍ من التَّناقض؛ فيقرر أن ضَمائِر الموصول ليستْ لتعريف الجمل لأنَّ لجمل ليستْ بحاجة إلى تعريف، وتكمن الوظيفة الأساسية لضَمائِر الموصول

---

[1] داود عبده، **أبحاث في الكلمة والجملة**، دار الكرمل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص13.

[2] إبراهيم خليل، **جريدة الدّستور الأُردنية**، مقال بعنوان: (في كتابه: أبحاث في الكلمة والجملة، داود عبْده وإعادةُ النّظر في النّحْو ومُراجَعَة للمَفاهيم)، 2009/3/20.

في الرَّبط بين الجمل، ثم يُسند هذه الوظيفة –وظيفة الرَّبط– لضمير الشّخص (الضَّمير العائــد) الّذي عُوِّضَ به عن لفظة (الرَّجل) وهي المرجع الّذي تم ذكره في مطلع الجملة الثّانية كنوع من (الاختصار والإحالة). ثمَّ يعود بعد ذلك ليجعل ضَمير الموصول هو الرّابط بين الجملتين.

وبعد أن يقرر ذلك يُسند وظيفة (تعريف الجمل) إلى ضمير الموصول بقولــه: (اشــتمام التَّعريف) في ضَمائِر الموصول، كما لضَمائِر الموصول وظيفة التَّخــصيص؛ أي أنَّ ضَــمير الموصول يُعَرِّف الاسم الّذي قبله عن طريق وصفه.

ويمكن القول باختصار أنَّ ضَمائِر الموصول مع صلتها في ما هي في حقيقتها إلا صــفة لموصوف قبلها، وممّا لا شك فيه أنَّ الوصفَ تخصيص وتعريف للموصوف، كما أنَّ ضــمير الموصول يحمل قيمة إحلالية لهذا الموصوف. وأمّا جملة الصِّلة فهي أيضاً نكــرة لا تكتــسب التَّعريف إلى من خلال ضمير الموصول الّذي يربطها بالموصــوف. وبــذلك يــؤدي ضــمير الموصول مع صلته وضَمير الشَّخص الرّابط وظيفة وصف وتعريف الموصوف؛ لأنَّ تركيب الموصول بمجملة يؤدي وظائف (الرَّبط، والإحالة، والتَّعريف، والتَّخصيص). وقد ألمَحَ إلى ذلك ابن يعيش حيثُ يقول: "معنى الموصول لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً، فإذا تمَّ بما بعده كان حكمهُ حكم سائر الأسماء التّامة...ولهذا المعنى من احتياجه في تمامه اسماً إلى جملة بعده توضحه وجِبَ بناؤه، لأنَّه صار كبعض الكلمــة...ولــذلك يقــول بعــضهم: إنَّ الموصول وحده لا موضع له من الإعراب، وإنَّما يكون لــه موضــع مــن الإعــراب إذا تــم بصلته"[1].

---

[1] ابن يعيش، **شرح المُفصَّل**، 101/3.

وبالنّظر في وظيفة (تعريف الجمل) الّتي أسندها داود عبده، وأشار إليها إبـــراهيم خليـــل لضَمائِر الموصول نجدها تضرب أصولها في تراثنا النَّحوي المبثوث في بطون كتب اللُّغـــة، إذ إن نحاتنا الأوائل لمسوا هذه الوظيفة لضَمائِر الموصول، وتنبهوا لها، وتناولوها في مصنفاتهم.

فيقول ابن السّراج (316هـ) في أصوله: "فلما كانت النَّكرات قد توصف بالحديث والكلام التّام، احْتِيجَ في المعرفة إلى مثل ذلك، فلم يجز أن توصف المعرفة بما توصفُ به النّكـــرة؛ لأنَّ صفة النّكرةِ نكرةٌ مثلها، وصفة المعرفةِ معرفةٌ مثلها، فجاز وصف النَّكرة بالجمل؛ لأنَّ كُلَّ جملةٍ هي نكرةٌ ولولا أنَّها نكرة ما كان للمخاطب فيها فائدة؛ لأنَّ ما يُعرَفُ لا يستفاد. فلما كان الأمـــر كذلك وأُريدَ مثلهُ في المعرفة، جاءوا باسمٍ مبهمٍ معرفةٍ لا يصح معناه إلا بصلتهِ وهـــو (الّـــذي) فوصلوهُ بالجمل الّتي أرادوا أن يصفوا المعرفة بها لتكونَ صفةُ المعرفةِ معرفةً، كما أن صـــفةَ النّكرةِ نكرةٌ" [1].

ويقول ابن جني (392هـ) في باب إصلاح اللّفظ: "ومن ذلك أنَّهم لمّا أرادوا أن يـــصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النَّكرة، ولم يجز أن يجروها عليها لكونها نكرة، أصلحوا اللّفـــظ بإدخال (الّذي) لتباشر بلفظ حرف التَّعريف المعرفة، فقالوا: (مررتَ بزيد الّـــذي قـــام أخـــوه، ونحوه)" [2].

ويقول ابن يعيش (643هـ): "(الّذي) إنما أُتي بها توصلاً إلى وصف المعارف بالجمـــل حين احتاجوا إلى وصفها بالجمل كما كانت النّكرات كذلك"[3].

استبان لنا من هذه النّصوص أنَّ ابن السّراج وابن جني وابن يعيش –يـــرحمهم الله– قـــد أسندوا وظيفة تعريف الجُمل إلى هذه الضَّمائِر، وهذه الوظيفة هي جزءٌ من إصلاح اللّفظ فـــي

---

[1] ابن السّراج، **الأصول في النَّحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلـــي، مؤســـسة الرِّســـالة، بيـــروت، ط3، 1988، 261/2-262.

[2] انظر: ابن جني، **الخصائص**، 273/1.

[3] ابن يعيش، **شرح المُفصَّل**، 122/3.

التَّركيب مساوية لوظيفة (الـ) التَّعريف في المفردات، وقد نستشفُّ من هذه النّصوص أنَّ القدماء قد اشاروا إلى إلى أن صلة الموصول وع الموصول هيصفة للاسم قبلها.

وأَخْلُصُ مِمّا سبق إلى القول: إنَّ ضمير الموصول كبقية الضَّمائِر، يربط بين الجمل، ويحدها، ويوضحها، ويحل محل اسم مفرد مَرجِع يعود إليه، إلا أنَّه يؤدي وظائف متعددة في الجملة كما ذكر محمود الدّيكي: وظيفة المطابقة، وإصلاح اللّفظ –كما اسماها ابن جني– ووظيفة الرَّبط، وتخصيص الجملة. ووظيفة الإضمار، والإشارة، والإحالة، وذلك أن الموصول قد يقوم بنفسه من غير مَرَجِعٍ مذكور في الكلام، وهي وظيفة مشابهة لما يقوم به ضمير الغائب من حيث إنَّه يحيل عهداً إلى مرجع معلوم لدى المُخاطَب بمضمون صلته، كما في قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفاتحة، 1، 7][1].

[1] لهذه الوظائف انظر: محمود الدّيكي، **الموصول وصِلته**، ص8-10.

المبحث الأول: استعمال ضمير الموصول الخاص في تراكيب جديدة

قصد النُّحاة بمصطلح (الموصولات المُخصَّة) (الّذي) وفروعها، وهذه الموصولات هـي: ما كان نصّاً في الدّلالة على بعض الأنواع دون بعض، مقصوراً عليه وحده. إذ لنـوع المفـرد المذكر ألفاظ خاصة به، ولنوع المفردة المؤنثة ألفاظ خاصة بها، وكذلك للمثنى بنوعيه، وللجمع بنوعيه[1].

المطلب الأول: تركيب (الأمر الّذي)

ظهر ضمير الموصول (الّذي) في العربيَّة المعاصرة مسبوقاً بلفـظ (الأمـر) فظهـرا كتركيب واحد لا ينفك أحدُهُما عن الآخر على شكل مركب إضافي (الأمر الّذي)[2]، وأصـبحا يُستعملان معاً في التَّراكيب اللُّغويَّة كتركيب ربط، خاصة في لغة الصّحافة والإعلام –خاصـة في وسائل الصّحافة والإعلام– على النَّحو الآتي:

- "بدخول ثورة الحجارة شهرها السّادس يتأكد لنا أنَّها تجذَّرت في رحـم الأرض الفلـسطينية، **الأمر الّذي** يحول دون اقتلاعها أو إجهاضها"[3].
- "**الأمر الّذي** حملنا على الحضور هو الاطمئنان عليك"[4].

---

[1] انظر: عباس حسن، **النَّحو الوافي**، 1/ 342.

[2] تذكر الدِّراسة أن عربية الاحتجاج عرفتْ استعمال (الأمر الّذي)، ولكن ليس كـ(تركيب واحد)، كما هو فـي الاستعمال الحديث في عربيتنا المعاصرة، ومن ذلك أنَّ ابن جني –رحمه الله– قد أورد في خصائـصه بيتاً مجهول القائل في معرض حديثه عن الفرق بين الحقيقة والمجاز، وهذا البيت هو

ذهوب بأعناق المئين عطاؤه   عزوم **على الأمر** الّذي هو فاعله

ونجد هذا التَّركيب متمثلاً في عربية القرآن الكريم، يقول –عز وجل– في محكم تنزيلـه: **﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾** [يوسف،12، 41]، ولكنها هنا تشكل مركب وصفي صفة وموصوف، وهي مختلفة تماماً عن الاستعمال المعاصر في العربيَّة المعاصرة.

[3] الحبيب النّصراوي، **التَّوليد اللُّغوي في لغة الصّحافة**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010، ص408.

[4] أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي دليل المثقف العربي**، 134/1.

- "لأنَّه بعد شتائم المندوب السّوري الدّائم (لعملاء الاستعمار)، ولجامعة (تتلقى الأوامر من الامبريالية)، **الأمر الّذي** لا نظن أنَّ أيَّة سفارة عربية ستفتح أبوابها له ليقدم دعوة حكومته لمؤتمر قمة"[1].
- "لقد رفضنا الاستعانة بالخبرة الأجنبية، **الأمر الّذي** كان له الأثر السّيئ"[2].
- "... رغم أن بعض سيارات (الميكروباص) و(الملاكي) كانت تجوب عاصمة المحافظة في طور سيناء، وتحمل لافتات دعاية انتخابية للمرشح محمد مرسي **الأمر الّذي** يعد انتهاكا واضحا من شأنه التَّأثير علي قرار النّاخب"[3].

يرى فهد زائد أن استعمال تركيب (الأمر الّذي)، ليس من أصل العربيَّة، وهو استعمال ركيك، ويصوب قولنا: (الأمر الّذي حملنا على نقل فلان إلى المستشفى هو أصابته بالحمى) بحذف تركيب (الأمر الّذي) واستبداله بضمير الموصول المشترك (ما)، فتكون الجملة على هذا الأساس: (ما حملنا على نقل فلان إلى المستشفى هو إصابته بالحمى)[4].

ويرى الحبيب النَّصراوي أن "كلمة (الأمر) تُستخدم -في هذا التَّركيب- للربط، ولا يفيد وجودها معنًى محدداً، بل هي تُستعمل في الغالب لإفادة معنى قريب من (telle chose) الفرنسية"[5]، ويرى أنَّ الاسم الموصول قد استُعمل هُنا للربط على الطّريقة الأعجمية بين الجمل.

---

[1] طارق مصاروة، **جريدة الرَّأي الأردنية**، مقال تحت عنوان: (دعوة على طعام عشاء بارد)، 2011/11/15.

[2] الحبيب النّصراوي، **التَّوليد اللُّغوي في الصّحافة العربيَّة**، ص408.

[3] **جريدة الأهرام المصرية**، صفحة المحافظات، تحت عنوان: (هدوء في لجان سيناء.. وعزوف عن التَّصويت في مناطق الوديان)، 2012/5/24.

[4] انظر: فهد خليل زايد، **ألفا خطأ شائع بين العامة والخاصة**، دار النفائس، عمان، 2007، ط1، ص68.

[5] انظر: الحبيب النّصراوي، **التَّوليد اللُّغوي في الصّحافة العربيَّة**، ص408.

وأمّا أحمد مختار عمر فيورد أنَّ تركيب (الأمر الّذي) في جملة: (**الأمر الّـذي** حملنا على الحضور هو الاطمئنان عليك) مرفوض عند المـصوِّبين لركاكتـه. بينمـا يـرى أنَّ الجملـة المرفوضة موافقة لقواعد العربيَّة وأصولها، وليس فيها ما يجعلنا نحكم عليها بالرَّفض[1].

لعلَّنا نلحظ أنَّ هذا التَّركيب شاع وانتشر في لغة الصّحافة بشكل كبير جعل العديـد مـن المصوِّبين اللُّغويين يعتبرونه من الأخطاء اللُّغويَّة الواجبة التَّصويب. وكما نلمسُ أيضاً أنَّ هـذا الاستعمال المعاصر المطوَّر هو تركيب ربط استعمل للربط بين جملتين: أحدهما سبب، والثّانية نتيجة. فكان استعماله مماثلا لاستعمال أي أداة ربط تربط بين جملتين. ففي جملة: (لقد رفـضنا الاستعانة بالخبرة الأجنبية، **الأمر الّذي** كان له الأثر السّيئ) قام بوظيفة الـرَّبط بـين جملتـين تربطهما علاقة السّبب والنّتيجة، فـ(لأنَّنا رفضنا الاستعانة بالخبرة الأجنبية كان **لـذلك** الأثـر السّيِّئ).

ويبدو أنَّ هذا التَّركيب قد استُعمل في اللُّغة الشّفاهية أول الأمر، وخلال الحديث الـشّفاهي –خاصة في البرامج التَّلفزيونية والإذاعية– قبل انتقاله إلى لُغة الصّحافة المكتوبة؛ فعندما يحاول المتحدث استدعاء السّبب الكامن وراء (حَدثٍ ما) قيد الحديث يستعمل كلمـة (الأمـر) مقرونـة بضمير الموصول (الّذي) للدلالة على هذا السّبب، وللربط بين هذا الحدث والسّبب الكامن خلف حدوثه، وعدم انقطاع الحديث.

ثم انتشر هذا التَّركيب على الألسّن وبعد ذلك أصبح تركيب ربط كبقية تراكيب الرَّبط الّتي ظهرتْ في لغة الصّحافة المكتوبة، يربط بين جملتين تكون أحدهما سبباً في حدوث الأُخرى.

[1] انظر: أحمد مختار عمر ورفاقه، **معجم الصّواب اللُّغوي دليل المثقف العربي**، (الأَمْر الّذي)، 134/1.

المطلب الثاني: تركيب ماذا الّذي

يأتي ضمير الموصول ليصف مرجعاً سابقاً له في نظم الكلام. ولم يُعرَف عن ضَمائِر الموصول الخاصة مجيئها بعد موصوف هو ضمير الاستفهام (ماذا). و(ماذا) ضمير استفهام أعربه النُّحاة على عدة أوجه، منها –وهو الوجه الأكثر شيوعاً– إعرابه اسم استفهام مبنياً في محل رفع مبتدأ. ولم يرد استعمال ضمير الموصول الخاص (الّذي) في لغة عصر الاحتجاج بعد ضمير الاستفهام (ماذا).

وأمّا في العربيَّة المعاصرة نجد أنَّها قد استعملت –وبكثرة– (ماذا الّذي) كاستعمال (ما الّذي)، وأكثر ما يكون هذا الاستعمال في عربية الإعلام والصّحافة، وعلى قلة في الشّعر.

وبمحاولة التأصيل لظهور هذا التركيب عثرتِ الدّراسة على شواهد شعرية عباسية وأندلسية جاء فيها ضمير الموصول (الّذي) مع (ماذا). وهذا يعني أنَّ لغتنا العربيَّة قد عرفته في رحلتها الطّويلة، إذ تمتد جذور وجوده في الشِّعر العباسي. ومن تلك الشّواهد قول أبي تمام:

يا ليت شِعْريَ مَنْ هاتا مآثِرُهُ   **ماذا الّذي** بِبُلوغ النّجم ينتظرُ؟[1]

وقول المتنبي:

إذا لَمْ تكن نَفْسُ النّسيبِ كأَصْلِه   **فَماذا الّذي** تُغْني كِرامُ المَناصِبِ[2]

ومن دواوين الشّعر الأندلسي نقرأُ:

يا مَنْ تَلَهّى وشَيْبُ الرَّأسِ يَنْدُبُهُ   **ماذا الّذي** بَعْدَ شَيْبِ الرَّأسِ تَنْتَظِرُ؟[3]

---

[1] أبو تمام، **الدّيوان الكامل**، تحقيق: شاهين عطية، مكتبة الطّلاب وشركة الكتاب اللّبناني، بيروت، ط1، 1968، ص133.

[2] البرقوقي، **شرح ديوان المتنبي**، مكتبة نزار مصطفى الباز، 218/1.

[3] انظر: ابن عبد ربه، **الدّيوان**، تحقيق: محمد التّونخي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1993، ط1، والبيت من البسيط من قصيدة: (يا قادراً ليسَ يَعْفُو حينَ يقْتدرُ)، ص91.

وبالعودة إلى لغة الاحتجاج ذاتها نجد ورود الضَّمير الموصول (الّـذي) مـع ضـميري الاستفهام (ما) و(من)، ومن شواهد ذلك البيت المنسوب لأبي الأسود الدّؤلي (69هـ):

لَيْتَ شِعْري عَنْ خَليلي **ما الّذي** غالهُ في الحُبِّ حَتّى وَدَعَهْ[1]

ومنه أيضاً قول جرير:

لا تَسْأليني **مّا الّذي** بيّ بَعْدَما زَوَّدْتني بِلِوى التَّناضُبِ زادي[2]

وقد جاء القياس موافقاً لهذا الاستعمال حيثُ أجازَ نُحاتُنا الأوائل مجـيء (مـن)، و(مـا) الاستفهاميتين قبل ضمير الموصول الخاص، كما جوَّزوا مجيئهما مصحوبتين بـ(ذا) قبل مـع هذا الضَّمير، وبل ورد في استعمال القرآن الكريم مثل ذلك، يقول -عزَّ من قائل- فـي محكـم تنزيلــه: ﴿ **مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا** ﴾ [البقـرة،2،245]، ﴿ **مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ** ﴾[البقـرة، 2، 255]، إذ خرَّجها النُّحاة على أنَّ (من) اسم استفهام و(ذا) اسم إشارة و(الّـذي) اسم موصول.

وقد عثرتِ الدِّراسة في شرح التَّسهيل على رأيٍ لابن مالك حول ورود مثل هذا التَّركيب في بيت لابن الدّمينة، يقول ابن مالك: "ويتعين إلغاء (ذا) أو جعلها تركيبة مع (ما) فـي قـول جرير من البسيط:

ياخُزْرَ تَغْلبَ **ماذا** بال نِسْوَتكم لا يَسْتَفِقْن إلى الدّيرَيْنِ تحنانا[3]

ويترجح ذلك إذا كان بعدها (الّذي) كقول ابن الدّمينة من الطّويل:

فماذا الّذي يَشْفي من الحُب بعدما تشربه بطن الفؤادِ وظاهره[4]

---

[1] انظر: ابن جني، **الخصائص**، 101/1، والبيت من الرَّمل.

[2] جرير، **الدّيوان**، دار صادر، بيروت، 1991، من قصيدة: (غياث كل مصيبة)، ص97.

[3] **المصدر نفسه، 167.**

[4] والبيت من شواهد التسهيل وقد نسبه ابن مالك لابن الدّمينة.

وقد تجعل (ذا) في هذا البيت بمعنى الّذي، والّذي بعدها توكيداً أو خبر مبتدأ مضمر"[1].

بهذا النَّص نجد ابن مالك –طيَّب الله ثراه– قد تنبه لمجئ مثل هذا التَّركيب، فيرى أنَّ (ما) قد تُركب مع (ذا) فتصبح تركيباً واحداً أو تكون ضمير موصول وما بعدها توكيداً لها أو خبراً لمبتدأ مضمر.

ومن شواهد الصحافة:

- "سعى الرَّؤساء الأمريكيون إلى جعل العالم دول شرطة للأجيال، **ماذا الّذي** حصلنا عليه؟ حرب لا نهاية لها في الخارج وحكومة كبيرة ومعاناة اقتصادية في الدّاخل"[2].
- "**ماذا الّذي** فعلته الحكومات المتعاقبة حتى يرتفع العجز من (220) مليون دينار إلى بليون و(160) مليون"[3].
- "**ماذا الّذي** تفعله إيران؟ إيران تقوم بتطوير طاقة نووية، وهو حقها كإحدى الدّول الموقِّعة على معاهدة حظر الانتشار النّووي "[4].
- "**ماذا الّذي** ينقص الثّقافة العربيَّة"[5].
- "**ماذا الّذي** يخفيه الرَّجلُ عنكِ؟"[6].

---

[1] ابن مالك، **شرح التَّسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، 1/192-193.

[2] شيلدون ريشمان، **جريدة الدّستور الأردنية**، تحت عنوان: (ابقوا بعيدا عن ليبيا)، 2011/3/19.

[3] **جريدة الغد الأردنية**، تحت عنوان: (نقد نيابي للسياسات الاقتصادية في اليوم الأول لمناقشات الموازنة)، 2011/3/20.

[4] بول كريغ روبرتس، **جريدة الدّستور الأردنية**، تحت عنوان: (لماذا لا تفرض عقوبات مشددة على إسرائيل والولايات المتحدة)،2009/3/12.

[5] موسى حوامدة، **جريدة الدّستور الأردنية**، تحت عنوان: (انشغالات تركي الحمد... أكتب رواية أحداثها بين الأردن والسّعودية)،2010/3/10.

[6] شار بوب، صحيفة **الدّيار اللّبنانية**، عنوان مقال، 2012/2/17.

ونقرأُ منه في دواوين شعرائنا المعاصرين:

وَمــاذا الّذي تُجْدي َعليَّ فضــائِلي   إذ كُــنَّ في عَيْنِ العَدوِّ مَســاويا؟[1]

أتدرينَ يا صنعاءُ **ماذا الّذي** يجري؟   تموتين في شعبٍ يموت ولا يدري[2]

ويرى علي الحمد ورفيقه –من المحدثين– أنَّ (الّذي) في هذا التَّركيب تكــون خبــراً أو توكيداً لفظياً لكلمة (ذا) المعربة اسماً موصولاً، لأنَّها بمعناها يقول: "وأما في نحو قوله تعــالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [البقرة، 2، 245]، ونحو: (ماذا الّذي تشربه؟)، فيصح إعراب (ماذا) أو (من ذا) مبتدأ، وكلمة الّذي خبراً، أو تعرب (ذا) اسماً موصولاً خبــر (مــن أو مــا)، وكلمة (الّذي) توكيداً لفظياً لكلمة ذا المعربة اسماً موصولا، لأنَّها بمعناها"[3].

وترى الدِّراسة أنَّ النّاطق اللُّغوي قد شرَعَ باستعمال (ماذا الّذي) قياساً على (ما الّذي)، أو على (من ذا)، و(ماذا) تشبه (ما الّذي) بكونها هنا ضمير استفهام بأكملها لم تكتب منفــصلة؛ أي (ماذا) تساوي (ما) شكلياً، لكنَّها تختلف عنها زمنياً (حيثُ إنَّها تركيب حديث)، ودلاليــاً حيــث (تقترب دلالتَّها من دلالة (مَنْ ذا الّذي)). وتكون الجملة في أصل بنيتها: (ما هــذا الّــذي)، ثــم تطوَّرت وأصبحت تكتب بشكل مُتَّصِل (ماذا الّذي)، وأضحى النّاطق اللُّغوي يعامل (ماذا الّذي) معاملة (ما الّذي) من حيث إنَّ كلتيهما ضمير استفهام مع فارق في الدّلالــة، فالتَّركيــب الأول يُستعمل للاستفسار وطلب الإجابة على حين أنَّ التَّركيب المُطوَّر يــستعمل –علــى الأغلــب– للاستفهام الإنكاري. إذ نلمس أنَّ السّائل لا يريد إجابة في أيَّة حال من الأحوال.

---

[1] محمود سامي البارودي، **الدّيوان**، تحقيق محمد شفيق معروف، دار المعارف، مصر، 1974، من قــصيدة: (كَفى بِالضّنى عَنْ سَوْرَةِ العَدلِ ناهيا)، 229/4.

[2] عبد الله البردوني، **الدّيوان**، دار العودة، بيروت، 1986، من قصيدة: (مدينة بلا وجه)، 212/2.

[3] علي الحمد ورفيقه، المعجم الوافي في أدوات النّحو العربي، دار الأمل، إربــد، الأردن، 1993، ط2، بــاب الميم، ص310.

المطلب الثّالث: تركيب (يا الّذي)

منع جمهور النُّحاة نداء المعرف بـــ(الـــ) بدون وصلة النِّداء (أيها)[1]. وقد جاء الاستعمال موافقاً للقياس. وضمير الموصول من باب المعرف بـــ(الـــ)، فلا ينادى دون وصلة النِّـــداء، إذ جرى الاستعمال اللُّغوي على الوصل بين أداة النِّداء (يا) والمنادى (الّذي) باستعمال (أَيُّها)، ومن شواهد هذا في القرآن الكريم قوله -تعالى جـــده-: ﴿ وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٌ ﴾ [الحجر، 15، 6]، و﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الصف،61، 10].

وهناك مِنْ النُّحاة من جوَّز نِداء ضَمير الموصول بدون وصلة النِّـــداء فـــي الـــضّرورة الشِّعرية، كما عِند المُبرَّد، وابن مالك، والكوفيين. يقول المُبرِّد: "واعلم أنَّ الاسم لا يُنادى وفيـــه (الألف واللاّم)؛ لأنَّك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلـــة (هـــذا)، و(ذاك)، ولا يـــدخل تعريفٌ على تعريف؛ فمن ثُمَّ لا تقول: (يا الرَّجل، تعال). وأما قولهم: (يا الله اغفر)، فإنما دعي وفيه (الألف واللاّم)؛ لأنَّهما كأحد حروفه. إلا ترى أنَّهما غير بائنتين منه. وليستا فيه بمنزلتهما في (الرَّجُل)؛ لأنَّك في (الرَّجُل) تثبتهما وتحذفهما، وهما في اســـم (الله) ثابتتـــان. وهـــو اســـم علم...وقد اضطرَّ الشّاعر فنادى بـــ(الّتي)؛ إذ كانت (الألف واللاّم) لا تنفصلان منها، وشبَّه ذلك بقولك: (يا الله اغفر لي)، فقال:

مِنْ أَجْلِكِ **يا الّتي** تَيَّمْتِ قَلْبي وَأَنْتِ بَخيلةٌ بالودِّ عَنّي"[2]

نلمس بعد التَّمعن في هذا النَّص أنَّ سبب منع نداء الضَّمير الموصول المبدوء بـــ(الـــــ)؛ أنَّ هذه الـــ(الـــ) أكسبته التَّعريف، والمُعرَّف في قياس النُّحاة لا ينادى دون وصلة النِّـــداء. ثـــم

[1] انظر: أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مسألة: (القول في نداء الاسم المحلى بـــ(الـــــ))، ص286.

[2] المبرَّد، **المُقتَضَب**، 239/4– 241، ولرأي ابن مالك انظر: ابن مالك، **في شرح التَّسهيل**، وروي صـــدر الشّاهد عند أبي البركات الأنباري بـــ(فَدَيْتُكِ يالّتي تيمتِ قلبي)، وهو مجهول القائل.

نلمح عند المبرد سبباً يبيح نداء ضمير الموصول وهذا السَّبب هو أنَّ (الـ) جزء من بنية الضَّمير الموصول لا تنفك عنه شأنها في ذلك شأن لفظ الجلالة (الله)، فيجوز في الضّرورة الشّعرية أنَّ ينادى بـ(يا)، وقد تبعه ابن مالك في جواز حذف (أي) مع الموصول في الضَّرورة الشّعرية.

وإذا ما انتقلنا إلى عربيتنا المعاصرة، نجد هذا التَّركيب قد شاع وانتشر، وخرج من باب الشّاذ والنّادر، وحيّز الضّرورة الشّعرية الّتي لا تعني إجازته إلى حيّز الشّيوع والانتشار في الشّعر والنّثر على حد سواء، ومن شواهد ذلك في صحافتنا العربيَّة:

- "على روحك السّلام يا أبا جاد **يا الّذي** وقفتَ على قبر أخيك حسين البرغوثي قبل عام وذرفت دمعتين ووردة"[1]
- "لا ليس عادتكَ بل قدركَ أنتَ **يا الّذي** جئتَ إلى الدّنيا من رحم الهزيمة الكبرى"[2]

ومن الشّواهد الشّعرية قول ياسر الأطرش في قصيدة: (مكاشفات الذّات):

يا الّذي في داخلي

بالكاد أدخل من شبابيكي

وتفتح ألف بابٍ في الخلية[3]

وقد أكثر نزار قباني من نداء الموصول الخاص بشكل لافت للنظر؛ إذ تكرر في قصيدة واحدة خمس مرات. حيثُ يقول في قصيدة مع فاطمة في قطار الجنون:

آهِ...يا فاطمتي

---

[1] مراد السّوداني، **جريدة الدّستور الأردنية**، تحت عنوان: (بعد أسبوع من رحيله صريع ما شاهده من خراب: أصدقاء الرّوائي الفلسطيني عزت الغزاوي يتحدثون عن قامته الثّقافية وذكرياتهم معه)، 2003/4/10.

[2] رشاد أبو داود، **جريدة الدّستور الأردنية**، تحت عنوان: (مع الحياة والنّاس، ليست شرايينك (وحدها المغلقة))، 2005/7/13.

[3] ياسر الأطرش، **ديوان (بين السّر... وما يخفى)**، دار اتحاد الكُتّاب العرب، 2000، ص39.

يا الّتي عِشْتُ

وإيّاها ملاين الحماقات

يا الّتي تأخذني كل صباح من

يدي نحو ساحات الطّفولة

يا الّتي تمرق

من بين شراييني

يا الّتي تشطرُني نصفين

يا الّتي تحتلني شرقاً وغرباً[(1)]

ونجد الشّيء نفسه في قصيدة (يوميات تلميذ راسب)، حيث تكرر نداء ضمير الموصـــول (يا الّتي) أربع مرات:

يا الّتي داختْ على أقدامها أقوى الممالك

يا الّتي حُبي لها

يدخل في باب الخرافات[(2)]

ومنه أيضاً قول مظفر النّواب:

يا الّذي تطفي الهوى بالصّبر لا بالله

كيف النّار تطفي النّار؟[(3)]

---

[1] نزار قباني، **الأعمال الشّعرية الكاملة**، الكتاب الثّامن عشر، (قصائد بلقيس)، منشورات نزار قباني، بيروت، لبنان، من قصيدة: (مع فاطمة في قطار الجنون)، ص209-210.

[2] نزار قباني، **الأعمال الشّعرية الكاملة**، من قصيدة (يوميات تلميذ راسب)، ص122/118.

[3] مظفر النّواب، **الأعمال الشّعرية الكاملة**، 1993، من قصيدة: (المساورة أمام الباب الثّاني)، ص75.

لعلَّ هذا الاستعمال في لغة الأدب -على وجه التَّحديد- يُفسر بغايات أسلوبية عند الشّعراء، فكأنهم لمّا أرادوا أن يبدعوا في شعرهم عملوا على كسر قواعد الاستعمال، وخرجوا عن المألوف الشّائع المقيس إلى النّادر الشّاذ الذي لا يُعتدُّ به ولا يُقاس عليه. فكما هو معلوم عند الشّعراء، أنَّهم يعمدون لاستعمالاتٍ مخالفة لما عليه استعمال القياس والمألوف في قواعد اللُّغة، ليظهروا جانباً من التَّجديد في اللُّغة والأسلوب، والمضمون، وليخلعوا واقعيتهم الحياتية -الّتي نادوا بها في حداثتهم- على اللُّغة.

وقد خرَّج نحاتُنا الأوائل مثل هذا الخروج عن المألوف والاستعمال على باب الضّرورة الشِّعرية، الّتي لا يتسنّى للشاعر معها إلا الخروج على مألوفِ الاستعمال والقياسِ، وهو ما عُرف عند المحدثين بالانحراف عن قواعد العربية واستعمالاتها. وينظر نُقاد الأدب العربي المعاصر إلى مثل هذا الخروج عن قواعد الاستعمال المعهود في اللُغة العربية عند شعراء الحداثة المعاصرين إلى أنَّه من قبيل التَّناغم مع الواقعية اللُّغويَّة الّذي نادت به الحداثة الشعريِّة[1]، وهذه الواقعية اللُّغوية هي جزء من الواقعية الشعريِّة يدعو إليه شعر الحداثة أصلاً.

فمن أُسس الحداثة الشِّعرية عند يوسف الخال إبدال التَّعابير والمفردات القديمة الّتي استُنزِفت حيويَّتها بتعابير ومفردات جديدة مُستمدة من صميم التَّجربة ومن حياة الشّعب.

ويرى أنَّ الحرص على تجميد اللُّغة في قواعدها القديمة المتوارثة دليل على أنَّ العقل لا يزال يُخضع الحقائق الموضوعية للرغائب الذّاتية؛ لأنَّ من الحقائق الموضوعية أنَّ اللُّغة تتطوَّر

---

[1] الحداثة مصطلح نقدي حديث ظهر في حركة النَّقد العربي الحديثة بعد ظهور الشّعر الحر وقصيدة النّثر، وهو مصطلح غربي في بداياته، كبقية المصطلحات الأدبية والنَّقدية الّتي جاءت بها المناهج الأدبية والنّقدية الحديثة. ويعني: "إعادة تشكيل اللُّغة بفعل حاجات روحية وفكرية جديدة اقتضت كسر الخط الّذي اعتاد عليه النّاس بعد أن سلبته العادة قدرة الإِحاء والإِثارة"، عبد القادر الرَّباع، **مقالات في الشّعر ونقده**، مكتبة عمان، ط1، 1986، ص12، على أن الحداثة أيضاً ظهرت في عند شعراء العصر العباسي أمثال أبي نواس، وأبي تمام.

مع الزّمن، وهي تتطوَّر على ألسّنة المتكلمين بها على أنَّ رغباتنا الذّاتية في أن نرى أنفسنا أمة موحدة باللُّغة الّتي خرجَت من الأفواه إلى بطون الكتب، وبهذا يرى يوسف الخال أنَّنا نتجاهــل التَّطوُّر الطّبيعي الّذي جرت عليه سنن اللُّغات الإنسانية.

ويؤكد يوسف الخال على ضرورة استعمال اللُّغة الحياتية المتطوِّرة دومــاً علــى ألــسّنة الشّعوب في الكتابة لأنَّ ذلك حقيقة محتومة[1].

وبينما يرى محمد جمال باروت أنَّ ظهور مثل هذه الاستعمالات الّتي دعت إليها الحداثــة هو خروج وتجاوز عن المألوف، فيعلق على ورود مثل هذا التَّركيب عند أدونــيس بأنَّــه –أي أدونيس– قد "حاول أن يدخل بعض المفردات العامية في السّياق الرَّؤيوي لِلغته الشّعرية العليــا، بل واخترق –جريا على ما كان شائعا في محيط الشّعر الرَّمزي– بعض القواعد اللُّغويَّة في اللُّغة الفصحى، مثل إدخاله (يا) على الاسم الموصول في (يا الّتي) أو إدخال (يا) على الاسم المعرف بــ(الــ)، مثل: (يالجراح). فالعامية هي الّتي تستخدم (الــ) بدلاً عن الأسماء الموصولة، كمــا تدخل (يا) النّدائية على (الــ) الّتي تضطلع بوظيفة الاسم الموصول، إلا أن تناغم أدونيس ظــل محدوداً للغاية، ولم يهيمن قط على لغته الشّعرية"[2].

نفهم من هذا أنَّ شعراء الحداثة تقصَّدوا الخروج عن المألوف تماشياً مع الحداثة الشّعرية الّتي دعتِ إلى إدخال الواقع في الشّعر في كل أغراضه وخاصة اللُّغة. فعلى الشّعراء التَّحــرر من قيود اللُّغة الكلاسيكية واستعمال لغتهم الّتي يتواصلون بها مع غيرهم ليستطيعوا التَّعبير أكثر، حيث إنَّهم أرادوا أن يعبروا عن معان غير مألوفة رُسمت بصور فنية أيضاً غير مألوفة، فكانت

---

[1] انظر: يوسف الخال، **الحداثة في الشّعر**، بيروت، لبنان، دار الطّباعة للنــشر، دار الطّباعــة والنّــشر، ط1، 1978، ص6 وما بعدها.

[2] محمد جمال باروت، **مجلة نزوى الإلكترونية**، (موقع أدونيس في حركة الشّعر العربي الحديث ونظريتهــا)، 27/ 7/ 2009.

بحاجة إلى تراكيب غير مألوفة أيضاً في اللُّغة الكلاسيكية. وانتقل هذا الاستعمال من لغة الشّعر إلى المقالات الأدبية ثم دخل إلى لغة الصّحافة والإعلام.

وبالرجوع إلى ظهور نداء ضمير الموصول الخاص في العربيَّـة المعاصـرة نجـد أنَّ ضَمائِر الموصول الخاصة في عربيتنا المعاصرة لم تُستعمل دون (الــ) التَّعريف؛ أي أنَّ (الــ) هي جزء من بنية ضمير الموصول الخاص لا تنفكُّ عنه، تماماً كما في لفظ الجلالة (الله) فنقول في أدعيتنا (يا الله) من غير وصلة النِّداء على اعتبار أنَّ (الــ) من بنية (لفظ الجلالة) وكـذلك الأمر في ضَمائِر الموصول الخاص فلم تعد علة التَّعريف المانعة من نداء ضـمير الموصـول الخاص دون وصلة النّداء موجودة لأنَّ (الــ) من بنية الـضَّمير الموصـول وليـستْ (الــ) التَّعريف.

المبحث الثّاني

دخول ضَمائِر الموصول المشتركة في تراكيب جديدة

للموصول ضَمائِر مشتركة هي: (من) للعاقل، و(ما) لغير العاقل، و(أي) عامَّـة للعاقـل وغير العاقل، وتؤنث على (أية)، وتكون مبنية على الضّم إذا أضيفت إلـى معرفـة، وحـذف الضَّمير الواقع صدر جملتها، و(ذا) للعاقل وغير العاقل، وتكون ضميراً موصولا إذا وقعت بعد (من)، و(ما) الاستفهاميتين، و(الــ) للعاقل وغير العاقل، وتكون ضميراً موصولا إذا دخلت على اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة.

وتتماز ضَمائِر الموصول المشتركة مِنْ ضَمائِر الموصـول الخاصـة، بأنَّهـا تُـستعمل استعمالات أُخرى إضافة إلى استعمالها كـ(ضَمائِر) موصول؛ إذ لكل ضـمير منهـا شـروط خاصة به تجعله مرة ضمير موصولا، ومرة غير موصول.

فمن شروط (مَنْ) الموصولية "أنَّها تكون بمعنى (الّذي)، وتحتاج من الصّلة إلى مثل مـا احتاجت إليها (الّذي) إلا أنَّها لا تكون إلا لذوات من يعقل، وهي اسم بدليل أنَّها تكون فاعلة نحو قولك: (جاءني من قام)، فموضع (من) رفع بأنه فاعل،...كذلك لا بد لها مـن ضـمير يعـود إليها،...إلا أنّها تفارق (الّذي) في أنَّها لا توصف كما توصف (الّذي) ولا يوصـف بهـا كمـا يوصف بـ(الّذي)...وأمّا (ما) فتكون موصولة بمعنى (الّذي) تحتاج من الصّلة إلـى مثـل مـا تحتاج إليه وهي مبنية....وتقع على ذوات ما لا يعقل، وعلى صفات من يعقل،...وأما (أي) فأنَّها تكون موصولة أيضاً تحتاج إلى كلام بعدها تتم به اسما كاحتياج (الّذي)، و(من، وما) إذا كانـا بمعنى (الّذي)، ويعمل فيها وما قبلها من العوامل كما تعمل في (الّذي) فتقول: (لأضربن أيُّهم في الدّار)، والمعنى (الّذي في الدّار منهم) فـ(أي) بمنزلة (الّذي)، إلا أنَّها تفيد تبعيض ما أُضـيفت إليه، ولذلك لزمتها الإضافة....وأما (ذو) فأن طيئاً تقول: (هذا ذو قال ذاك)، يريدون الّذي قال:

ذاك، وهي (ذو) الّتي بمعنى صاحب نقلوها إلى معنى (الّذي) ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر الّتي توصل بها (الّذي)، وبنوها لاحتياجها إلى ما بعدها كما كانت (الّذي) مبنية"[1].

كما دخلت ضَمائِر الموصول الخاصة في تراكيب جديدة، كذلك دخلتْ ضَمائِر الموصول المشترك في تراكيب لم تكن -فيما يبدو لي- منتشرة في الاستعمال في لغة الاحتجاج كما هو ظاهر في عربيتنا المعاصرة، ومن ذلك:

المطلب الأول: التَّطوُّر في استعمال ضمير الموصول(الــ)

عدَّ النُّحاة الأوائل -يرحمهم الله- (الــ) من ضَمائِر الموصول المشترك إذا جاءتْ بمعنى (الّذي)، واشترطوا في ذلك دخوله على الصّفة كــ(اسم الفاعل، واسم المفعول). فــ"تقول: (هذا الضّارب زيداً)، والمراد (الّذي ضرب زيداً)، و(هذا المضروب)، والمراد (الّــذي ضُــرِب)، أو (يُضرَب)، وذلك أنَّهم أرادوا وصف المعرفة بالجملة من الفعل فلما لم يمكن ذلك لتنافيهما في التَّعريف والتَّنكير توصلوا إلى ذلك بــ(الألف واللاّم)، وجعلوها بمعنى (الّذي) بأنَّ نووا فيها ذلك ووصلوها بالجملة كما وصلوا (الّذي) بها. إلا أنَّه لمّا كان من شأنها أن لا تدخل إلا على اسم حولوا لفظ الفعل إلى لفظ الفاعل أو المفعول، وهم يريدون الفعل. فإذا قلت: (الضّارب) فــ(الألف واللاّم) اسم في صورة الحرف، واسم الفاعل فعل في صورة الاسم..."[2].

ويشترط ابن هشام (761هــ) للقول بموصولية (الــ) "أن تكون داخلة على وَصْفٍ صريح، لغير تفضيل، وهو على ثلاثة: اسم الفاعل كالضّارب، واسم المفعول كالمضروب،

---

[1] ابن يعيش، **شرح المُفصَّل**، 3/108-115.

[2] المرجع نفسه،3/107.

والصّفة المشبهة كالحسنى، فإذا دخلت على اسم جامد كالرَّجل، أو على وَصْفٍ يُـشْبه الأسـماء الجامدة كالصّاحب، أو على وصف التَّفضيل كالأفضل أو كالأعلى، فهي حرف تعريف"[1].

على الرَّغم من أنَّ ضمير الموصول المشترك (الـ) يُساوي في دلالتّـه دلالـة ضـمير الموصول الخاص (الّذي) إلا أنَّ عربية الاحتجاج لم تستعمله على عمومه كما في (الّـذي)، إذ يُستعمل فقط مع المشتق من الفعل، ولا يدخل على الجمل، إلا في الضَّرورة الشّعرية.

وبالرَّجوع إلى هذا الاستعمال في لغة الاحتجاج نجد استعمال ضمير الموصول (الـ) مع غير المشتق ليس مقيساً فـ"الشّاعر قد يضطر فيدخل (الألف واللاّم) على الفعل مـن غيـر أن ينقله إلى اسم الفاعل، وما أقله، قال الشّاعر:

فيُسْتخْرَجُ **اليرْبوعُ** من نافِقائه　　　ومَنْ جُحْره ذي الشّيْخَةِ **اليُتَقَصَّعُ**"[2].

وعليه البصريون وجمهور النُّحاة، فالأبيات الّتي دخل فيها ضمير الموصول (الـ) علـى الجملة الفعلية من الضّرورات القبيحة، ولا يوصل كذلك بالجملة الاسمية، ولا الظّرف إلا فـي الضّرورة باتفاق، كقوله: (من **القوم** الرَّسول الله منهم[3]).

بينما جوَّز الكوفيون والأخفش، وابن مالك دخول ضمير الموصول (الـ) علـى الجملـة الفعلية فيرى ابن مالك أنَّ مثل هذا غير مخصوص بالضّرورة، لتمكن القائل الأول أن يقول (من البسيط): (ما أنت بالحكم المرضي حكومته)، ولتمكن القائل الثّاني (من الطّويل) أن يقول: (إلى ربنا صوت الحمار يُجدَعُ)، ولتمكن الثّالث من أن يقول: (ما من يروح)، ولتمكن الرّابع مـن أن يقول: (وما من يرى). وفي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار. فمقتـضى النَّظـر وصـل

---

[1] ابن هشام الأنصاري، **شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى**، ص112.

[2] ابن يعيش، **شرح المُفصّل**، 107/3، والبيت من الطّويل، وهو لذي الخرق الطّهوي، ولتخريجه انظر: 53/1 **من شرح المُفصل**.

[3] الشّاهد الشعري مجهول القائل، ولم يُنسب لأحد وهو صرد لبيت عجزه: (لَهُم دانتْ رِقابُ بني مُعدٍّ)، انظر: البغدادي، خزانة الأدب، 5/1، والسيوطي ، همع الهوامع، 137/1.

(الألف واللاّم) إذ هما من الموصولات الاسمية بما توصل به أخواتها مــن الجمــل الاســمية، والفعلية، والظّروف. فمنعوها ذلك حملاً على المعرِّفة؛ لأنَّها مثلها في اللّفظ وجعلوا صلتها مــا هو جملة في المعنى، ومفرد في اللّفظ صالح لدخول المعرفة عليه، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصّفات، ثم كان في إلتَّزام ذلك إيهام أنَّ (الألف واللاّم) معرفــة لا اســم موصــول، فقــصدوا التَّنصيص على مغايرة المعرفة، فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع فلمــا كان حاملهم على ذلك هذا السّبب. وفيه إبداء ما يحق إبداؤه وكشف ما لا يصلح خفاؤه اســتحقَّ أن يجعل مِمّا يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار ولذلك لم يقل في أشعارهم، كمــا قــل الوصل بجملة من مبتدأ وخبر كقوله من الوافر: من القوم **الرَّسول** الله منهم

وبظرف كقول الرّاجز:

مَنْ لا يَزال شاكراً على **المعَهُ** فَهْو حَرٍ بِعيشَةِ ذات سَعَهْ

والتَّقدير (الّذين رسول الله منهم)، و(على الّذي معه)[1].

و ابن مالك –رحمه الله– لا يجوّز هُنا دخول ضمير الموصــول (الــــ) علــى الفعــل المضارع فحسب، بل يتجاوز ذلك بكثير؛ إذ يقرر أن حكم النُّحاة بعدم جــواز دخــول (الــــ) الموصولية على الفعل المضارع كان شكلياً، لشبهها بــ(الــ) التَّعريف في اللَّفــظ، بينمــا كــان موصولها جملة في المعنى على الرَّغم من وجوب إفراده في اللَّفظ، وهذا لا يجــوز؛ لأنَّ هــذا الضَّمير الموصول هو موصول اسمي وجب قياسه على الموصولات الاسمية الّتي تدخل علــى الجمل الاسمية، والفعلية، والظّروف.

---

[1] انظر: ابن مالك، **شرح التَّسهيل (تسهيل الفوائد وتكميــل المقاصــد)**، 1/ 197-198. والــشاهد الــشعري مجهول القائل، فلم تنسبه كتب التُّراث اللُّغوي لأحد، انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 160/1، وابــن هشام في المغني، 72/1.

حيثُ جعل ابن مالك (الــ) التَّعريف اسماً في صيغة حرف. ثم يؤكد أن مــا يؤيــد هــذا اضطرار الشّاعر لإدخال (الــ) على الفعل دون نقله إلى اسم الفاعل. وقد بين ابــن مالــك أنَّ الشّاعر لم يكن مضطراً إذ كان بإمكانه أن يضع صيغة مكان صيغة من غير أن يختل المعنى أو الوزن الشّعري.

وبالانتقال إلى عربيتنا المعاصرة، نلحظُها قد توسعتْ بشكل ملحوظ في استعمال ضــمير الموصول (الــ) مع الجمل والظّروف، وأخرجته من حيز الشّاذ والنّادر إلى الشّيوع والانتشار. بل قد ظهرت استعمالات مطوَّرة جديدة لضمير الموصول (الــ)، مع حروف الجر ومع الأفعال النّاقصة وغيرها.

ومن ذلك ما نجده عند ياسر الأطرش، والّذي أكثَرَ من هذه الاستعمالات فــي دواوينــه. ومن ذلك يقول:

الأرض

تشتمُّ الخيانةَ

واليد **التَّمتدُّ** للمنفى

تنامُ على رخامْ.. [1]

ففي هذه المقطع الشّعري أدخل الشّاعر ضمير الموصول (الــ) على الفعــل المــضارع (تمتدُّ) تمام كما لو أنَّه أدخل ضمير الموصول الخاص: (الّتي)، (الّتي تمتدُّ).

ولم يكتفِ الشّعراء بإدخال (الــ)على الفعل التّام بل تجاوزوا ذلك إلى الأفعال النّاقــصة فادخلوا (الــ) على (كان) النّاقصة بكثرة، وعلى (ليس) كذلك، ولعلّنا نلمح هذا الإدخال لــضمير

---

[1] ياسر الأطرش، **ديوان: (كلاّ)**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، من قــصيدة: (انهــضْ مــن الجسد القتيل)، ص16.

الموصول(الــ)عند نزار قباني، الّذي أكثر من استعمال (الــ) مع الأفعال النّاقصة، حيث يقــول في قصيدة (تناقضات ن: ق الرَّائعة):

وأحلم في عصركِ **الكانَ** أعظمَ كُلَّ العصورْ

فماذا تُسمّينَ هذا الشّعور؟[1]

ويقول ياسر الأطرش:

حتىّ الزّجاج

الــكُنْتُ انقرهُ

لتنتبهي[2]

ولم يقتصر نزار قباني على إدخال (الــ) على الأفعال النّاقصة بل تجاوز ذلك إلى الجملة الاسمية، وأدخل (الــ) عليها، تماماً كما لو أنَّه أدخل ضمير الموصول الخاص (الّذي)، ومن ذلك قوله في قصيدة (الحزن):

تلك **العيناها** أصفى من ماء الخُلجان

تلك **الشّفتاها** أشهى من زهر الرَّمان[3]

فقد استعمل (الــ) مكان (الّتي)، فالأصل أن يقول: (تلك الّتي). ولم يكتفِ الشّعراء بــذلك بل قد تجاوزوا الأفعال، والأسماء إلى الأدوات. فأدخلوا الضَّمير (الــــ) عليهــا أيــضاً بــنفس

---

[1] نزار قباني، **الأعمال الشّعرية الكاملة**، أشعار خارجة عن القــانون، 1998، ط8، بيــروت، مــن قــصيدة: (تناقضات ن: ق الرَّائعة)، ص221.

[2] ياسر الأطرش، **ديوان: (بين السّرِّ...وما يُخفى)**، منشورات دار اتحاد الكتــاب العــرب، دمــشق، 2000، ص15.

[3] نزار قباني، الدّيوان، **الأعمال الشّعرية الكاملة**، منشورات نزار قباني، بيروت، 1980، ط10، من قــصيدة: (الحزن)، ص705.

الطّريقة الّتي تُستعمل بها هذه الأدوات مسبوقة بضمير الموصول الخاص (الّذي)، ومــن ذلــك دخولها على (ما) العاملة عمل ليس، كما في قول الشّاعر:

لا يحب الشّاي والدّفء الدّخيلُ

ولا النّخيل **الـماليه** طعمُ البيوت[1]

أي: (الّذي ليس به طعم البيوت).

وكما أدخل الشّعراء (الـ) على الأدوات أدخلوها على الظّروف، ومنه قول يوسف الخال:

من الملجأ **الوراءَ** مأمن من

الرَّصاص والرَّدى[2]

ومنه أيضاً عنده في قصيدة: (لِمَ يا تُرى):

تكاد لا تعرفها: تسال أين

الواحة **الـهناك**، أين الظّل،

أين الماء يجري هاهنا وها هنك؟[3]

فالشّاعر استعمل (الـ) بشكل لافت للنظر، حيث أدخلها في المقطع الأول علـى ظـرف المكان، أي: (الّذي وراءْ مَأمن)، وفي المقطع الثاني أدخلها على ظرف الزّمان ضمير الإشـارة (هناك)، أي (الّتي هناك).

وكذلك يقول ياسر الأطرش: (كلُّ شيىءٍ في **الـهُناك**...والآن...أصغر) [4]

---

[1] ياسر الأطرش، **ديوان (بين السّر...وما يخفى)**، دار اتحاد الكتاب العرب، 2000، مـن قـصيدة: (رائحـة الشّمال)، ص83.

[2] يوسف الخال، **قصائد مختارة**، جمع وتقديم: أحمد سعيد أدونيس، دار مجلة شعر، بيروت، 1962، ص53.

[3] المرجع السابق، ص45.

[4] ياسر الأطرش، **ديوان بين السّرِّ...ومايُخفى**، ص41.

وهذه الظروف التي دخلت عليها (الــ) عند الشعراء لم تدخل عليها من قبل فـــي نـــوادر وشواذ الاحتجاج التي أوردتها كتب التراث النحوي واعتبرته خروجاً عن قواعد اللُّغة، بل قــد أدخلوا هذا الضَّمير الموصول (الــ) على مركب الجرِّ، ومن ضلك عند ياسر الأطرش:

ياقطعة القمر الّتي اغتالوا بها جسد الرَّغيف **الــفي** مداه اغُتيلوا[1]

نلحظ دخول (الــ) على أداة الجر (في)، ومن إدخالها على (بِــ) يقول:

يا خوفها أمي...على تفاحها **الــبدمي**، وأدم شاعرٌ ضليلُ[2]

ويقول أيضاً:

إذ أنكرتِ السّيف

الــفي خاصرتي

منذُ تعارفنا

أخفيه... [3]

فقد أدخلها على أداتي الجرِّ (في) و(بـِـ) في دواوينه. أكثر ياسر الأطرش في دواوينه من دخول (الــ) على أداة الجر (على)، ونلحظُ مثل تلك الاستعمالات عند نزار قباني:

فإذا أنتِ حائطٌ اثريٌ والرَّسوم **الــعليه** لسنَّ رسوما[4]

أي: (الّتي عليه).

---

[1] ياسر الأطرش، **ديوان من القش حتى سقوط الحمام**، منشورات دار اتحاد الكتاب العرب، دمــشق، 1998، ص60

[2] **المرجع نفسه**، ص57

[3] **المرجع نفسه**، ص12

[4] نزار قباني، **الأعمال الشّعرية الكاملة**، منشورات نزار قباني، من قصيدة: (رصاصة الرَّحمة)، ص101.

ولم يتوقف الشّعراء في استعمالاتهم لضمير الموصول المشترك (الـــ) عنــد هــذا الحــد بإدخاله على تركيب الجرِّ، بل أدخلوه أيضاً على ضَمائِرِ الشَّخص، للمتكلم والمخاطب، ومن ذلك قول ياسر الأطرش:

يا أخراً بين **الـــأنا والـــأنت**

من فينا البداية[1]

وكأنك الشّيء المُخبأ في **الـــأنا** **والأنت** في نزف الحريق...قتيل[2]

وقد توسع ياسر الأطرش في إدخال ضمير الموصول (الـــ) على كل مـــا يـــدخل عليـــه ضمير الموصول (الّذي) ومن هذه التَّوسعات إدخال ضمير الموصول (الـــ) على صيغة أفعـــل التَّفضيل قوله:

سقفُ ما ظفرتْ له أمي ضفائرها

وأُختي...لا تنام على دموع العاشق **الـــأدنى**[3]

ويرى أحمد مختار عمر أن (الـــ) الدّاخلة على صيغة أفعل التَّفضيل فـــي الاســـتعمالات الحديثة الّتي استحدثتها لغة الصّحافة والإعلام، هي (الـــ) الموصولة في مثل:

1. حواء **الأكثر** جاذبية.
2. الوضع الرَّاهن **الأكثر** خطورة.
3. الغاية **الأبعد**.
4. المشكلة **الأخطر**.

---

[1] ياسر الأطرش، **ديوان: (بين السّرِّ...ومايُخفى)**، ص89.

[2] ياسر الأطرش، **ديوان: (من القش حتى سقوط الحمام)**، ص86

[3] ياسر الأطرش، **ديوان: (وقلبي رغيف دمٍ مُستدير)**، منشورات دار اتحاد الكتاب العـــرب، دمـــشق، 2002، ص33.

5. **المواجهة الأسخن**[1].

ووجه الخطأ في هذه الشّواهد عند المصوِّبين أنَّها تفتقر إلى المطابقة في (العدد، والجنس)، يعتبر أحمد مختار عمر (الــ) موصولية، وليستْ (الــ) التَّعريف وبذلك يكون التَّقدير في الجمل السّابقة: (حواء هي الّتي أكثر جاذبية)، و(الوضع الرّاهن هو الّذي أكثر خطورة)، و(الغاية هـي الّتي أبعد)، و(المشكلة هي الّتي أخطر)، و(المواجهة هي الّتي أسخن).

وفي معجم الصّواب اللُّغوي يورد أحمد مختار عمر أيضاً أنَّ اعتبار (الــ)موصولة يجوِّز عدَم المطابقة في (أفعل التَّفضيل) المحلّى بـــ (الــ) في مثل:

1. أُفَضِّل التَّعابير **الأَكْثَر** استعمالاً
2. اتّبع الطّريقة **الأَسْهَل**
3. اتَّفَقَت الدّولتان **الأعظم** على تقسيم مناطق النّفوذ
4. اخْتَار الطّريقة الأَخْصر في حل المسألة
5. اخْتَار اللُّغة **الأَفْصَح**
6. اخْتَار النّغمة **الأَوْقَع** في السّمع
7. الدّولة **الأَوْلَى** بالرَّعاية
8. القَارة الآسيوية هي **الأَكْبَر** بين القارات
9. القَضيَّة **الأَخْطَر**
10. انْتَقَل إلى الوظيفة الأَعْلى[2]

---

[1] انظر: أحمد مختار عمر، **أخطاء اللُّغة العربيَّة المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين**، 70/3.

[2] انظر: أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي**، أحمد مختار عمر، (عدَم المطابقة في (أفعل التَّفضيل) المحلّى بـــ(الــ)، 955/2.

فهي مرفوضة لعدم المطابقة بين أفعل التَّفضيل المحلى بـــ (الـــ) وموصوفه. ويعلق أحمـــد مختار بأنَّ معظم النُّحاة قد اشترط في أفعل التَّفضيل المحلّى بـــ(الـــ) المطابقة لما قبله في (العدد والجنس)، ويمكن تصحيح الاستعمالات المرفوضة اعتماداً على إجازة مجمع اللّغة المـــصري- في دوراته: السّادسة والخمسين، والرّابعة والسّتين، والخامسة والسّتين- (الإفراد والتَّذكير) فـــي استعمال أفعل التَّفضيل المحلّى بـــ (الـــ)، وذلك أخذاً برأي ابن مالك وابن يعـــيش وغيرهمـــا. ويرجِّحُ عدم المطابقة ما انتهى إليه بعض الباحثين من عدِّ إلف (فُعْلى) للتفضيل تأنيثاً لـــ(أفعل) فيما لم يُسْمَع؛ مِمّا كان داعياً لظهور تعبيرات حديثة خرجت عن المطابقـــة، مثـــل: (القـــضية الأخطر)، و(النّغمة الأوقع)، و(الوجبة الأطيب) .. إلخ، ويمكن اعتبار (الـــ) موصولة في هـــذه التَّعبيرات.

وقد اعتبر العديد من النَّحويين هذا التَّوسع في استعمال ضمير الموصـــول (الـــــ) مـــن الأخطاء اللُّغويَّة الواجبة التَّصويب، على الرَّغم من كثرة الاستعمالات وتعددها. فنجد أنَّ جلَّهم قد غزل على منوال جمهور النُّحاة، والبصريين، من القول بعدم دخول هـــذا الـــضَّمير إلا علـــى المشتق، وندرته مع غيره، واقتصروه في هذا القليل على شواهد الاحتجاج.

فيورد عباس حسن أن بعض القبائل العربيَّة قد تدخل (الـــ) على الجملـــة المـــضارعة، فتكون هذه الجملة هي الصّلة، ومن أمثلتها، قول الشّاعر:

ما أنت بالحكم **التَّرضى** حكومته

ومنهم من يدخلها على الجملة الاسمية ويجعل هذه الجملة صلة، مثل قول الشّاعر:

من القوم **الرَّسول** الله منهم

أو على الظّرف ويجعله صلة، نحو قول الشّاعر:

من لا يزال شاكرا على **المعه**

والظّرف (مع) متعلق هنا بصفة صريحة، محذوفة تقديرها: (الكائن معه)[1].

وقد تصدّى بعض نقاد الأدب العربي لمثل هذا الخروج عن القواعد اللُّغويَّة، واعتبروه وهناً وضعفاً في لغة الشّاعر، علاوة على أنَّهُ تقليد أعمى لنظريات الحداثة الغربية، فيورد مصطفى البشير في بحثٍ منشور في موقع المجلس العالمي للغة العربيَّة أنَّ (أدونيس) يُعتبّر أوَّل رائد للحداثة على السّاحة العربيَّة، الّذي أعلنَ عن ميلاد حركة شعرية جديدة تعصف بالمفاهيم الشّعرية القديمة، أو بالأحرى تعصف بمقومات الشّعرية العربيَّة.

ويصف مصطفى البشير شعر الحداثة بأنَّه تميز بالضّبابية والغموض والألغاز، والإسفاف، والضّعف اللُّغوي، والخرق لقواعد النَّحو والصّرف والبلاغة والعروض، نتيجة للقصور في الرَّؤية، والعجز في الأدوات الفنية.

ويرى كذلك أنَّ هؤلاء الّذين نادوا بالحداثة أمثال قاسم أمين، ولطفي السّيد، وعبد العزيز فهمي، وسعيد عقل، قد عملوا على هدم اللُّغة العربيَّة إذ نادوا بكتابة اللُّغة العربيَّة بالحروف اللاّتينية، وإلغاء الحروف العربيَّة، ويأخذ مصطفى البشير على سعيد عقل مطالبته كتابة العربيَّة بالحروف اللاّتينية، وكتابة الحروف المنطوقة فقط. ويرى مصطفى البشير أن يوسف الخال تبعَ سعيد عقل فرفع شعار (اختراق جدار اللُّغة) وطالب بإلغاء الإعراب، والاستغناء عن عدد من الضَّمائِر، والاكتفاء باسم واحد من أسماء الموصول وهو الموصول العامي (اللي)، ويرى مصطفى البشير أنَّ يوسف الخال قد قام في شعره بمحاولات لهدم اللُّغة العربيَّة، واستحداث قواعد جديدة مثل إدخال (الـ) التَّعريف على الفعل المضارع على نحو ما نجده في قصيدته (الوحدة) من ديوانه(البئر المهجورة):

بلى، وكنّا الشّاطىء **اليشده**

---

[1] انظر عباس حسن، **النّحو الوافي**، 388/1.

شاطىء طموحنا الرَّهيب، المغارة **اليقبع**

فيها السّباد، الشّرفة **اليطل**

منها قيصر وهنيبعل، الموكب **اليشق**

دربه الصّليب

وما إلى ذلك من الخزعبلات الّتي يهدف من ورائها إلى هدم اللّغة العربيَّة[1].

ولعلَّ هذا الكلام بحاجة إلى رجع نظر؛ حيث إن اللُّغة لا تهدم بشخص أو حَتّى بعدة أشخاص، لأنَّ اللُّغة ظاهرة اجتماعية أوجدها ابناء المجتمع، وليست قصراً على أحدٍ دون الآخر، وإن كانوا شعراء. إذ عَمِلَ الشّعراء على مر العصور على خرق قواعد اللُّغة في أشعارهم مِمّا دعاه النُّحاة بالشّاذ أو النّادر أو غير المقيس.

وبالرَّجوع إلى (الــ) الظّاهرة في المقطع الشّعري السّابق نرى أنَّها ليست (الــ) التَّعريف كما أشار النّاقد، بل هي ضمير موصولي أُدخل على الفعل المضارع، كما مرَّ سابقاً.

على أن هذا المقطع غير موجود في ديوان الشّاعر، كما لا توجد قصيدة بعنوان (الوحدة) في الأعمال الكاملة للشاعر، وقد أشار إلى ذلك محمد عبد الرَّحمن يونس فيقول: "يأخذ الدّكتور الأستاذ عزّ الدّين إسماعيل المقطع الشّعري الآتي: (بلى، وكنّا الشّاطئ اليشدَّه...). ويقول إنَّه من قصيدة بعنوان (الوحدة)، من ديوان (البئر المهجورة) للشاعر يوسف الخال. وبعد قراءتي لجميع أعمال يوسف الخال الشّعرية لم أجد فيها قصيدة بعنوان الوحدة، ولا يرد هذا المقطع في ديوان البئر المهجورة، ولا في جميع دواوينه الأُخرى"[2]

---

[1] انظر: مصطفى البشير، **موقع المجلس العالمي للغة العربيَّة**، تحت عنوان: واقع اللّغة العربيَّة عند أدعياء الحداثة العرب، الجزائر، 2008/7/7.

[2] محمد عبد الرَّحمن يونس، **مجلة جامعة ابن رشد**، تحت عنوان: (في بعض مواصفات الباحث الجاد وأهمّ المشكلات التي تواجهه في الجامعات العربية التقليدية الحكومية)، ع3، تموز، 2011، ص117-118.

ولا نعلم لِمَ ينكر عديد من اللُّغويين مثل هذه الاستعمالات على الرَّغم من ورود بعضها في باب الضّرورة الشّعرية، والنّادر، والشّاذ؟ فقد سُمِعَ في باب الضّرورة الشّعرية في العربيَّة الكلاسيكيّة دخول (الـ) مع الفعل المضارع، والجملة الاسمية، والظّرف، على أنَّ نحاتنا الأوائل لم يجوزه في غير الضّرورة، واعتبروهُ من شواذ اللُّغة، الخارج عن الاستعمال والقياس.

وربما كان السبب في ذلك أنَّ الكثيرين يقيسون ضمير الموصول (الـ)، على (الـ) التعريف، فكان الحكم عليها حكماً شكلياً دون النظر إلى المعنى إذ يجب أن يقاس ضمير الموصول (الـ) على ضمائر الموصول الخاص التي تحل محله في نظم الكلام دون أن يتغير المعنى.

ونخلص بهذا إلى أنَّ الأصل دخول (الـ) الموصولة على كل ما تدخل عليه ضمائر الموصول الخاص، ولكن لعلةٍ ما حوَّلتْ عربية الاحتجاج صيغة الفعل إلى صيغة المفرد، فلم تدخل ضمير الموصول (الـ) إلا على المفرد، على أنَّ هذا لا ينفي عدم استعمالها في عربية الاحتجاج مع الأفعال في الشّاذ والنّادر وعدم المقيس. فقد تكون هذه الصّيغة هي الأشيع والأعم ولكن اختفتْ في عصر الاحتجاج وبقيت منها بقية في الشّاذ والضّرورة والنّادر ثم عاود النّاطق اللُّغوي إلى استعمالها في عربيتنا المعاصرة.

كما أنَّ هُناك سبباً آخر لتعدد استعمالات ضمير الموصول المشترك (الـ) بشكل موسع مع الأفعال التَامة، والنّاقصة، والجمل الاسمية، والظّروف (الوراء، والهُناك)، وأدوات الجر الجر، والضَّمائِر وغير ذلك عند النّاطق اللُّغوي أذ دخلَ إلى العربيَّة المعاصرة عن طريق اللّهجات العامية في شتى أرجاء الوطن العربي.

فمن المؤكد أنَّ اللَّهجات العربيَّة أخذتْ تختزلُ ضمير الموصول الّذي، وفروعه في الاستعمال بضمير الموصول العامي (اللّي)، نتيجة لكثرة الاستعمال الّتي تبيح الحذف والاختزال،

حيث أُخِذَ يُستعمل على مستوى واسع على ألسّنة العامة من النّاس، والمثقفين، وفي وسائل الأعلام كالصّحافة، وعلى شاشات (التّلفزة).

ونتيجة لتطعيم العربيَّة المعاصرة باللَّهجات المحلية الدّارجة دخل هذا الموصول العامي إلى العربيَّة الفصيحة ولكن بصيغة مخففة تتماشا مع الفصيحة فحذف النّاطق اللُّغوي (لي) منه لينتقل من العامية إلى اللّغة الفصحى، فأصبح (الـ) بصيغته الجديدة.

المطلب الثاني: التَّطوُّر في استعمال ضمير الموصول المشترك (ما)

تأتي (ما) على وَجْهَيْنِ: اسميَّة، وَحرفيّة. ومنْ أوجه الاسمية أن تكون: معرفة، وهي نوعان: ناقصة وهي الموصولة مثل: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾[النّحل، 16، 96]، وتامة وهي نوعان: عامّة و خاصَّة[1]. وقد عملتْ لُغة الصّحافة والإعلام على خلق تراكيب جديدة كأدوات ربط، للتعبير عن الأحداث والأخبار الّتي تعمل على إيصالها وتبليغها. وأحياناً قد تُنقَل التَّركيب إلى دلالة جديدة، إذ يُستعمل مكان تركيب آخر فيقوم بوظيفته اللُّغويَّة.

ومن تلك الأدوات الّتي شاعتْ وانتشرتْ بكثرة دخول أدوات الجرِّ على ضمير الموصول المشترك (ما) لتنتج تركيباً يحمل دلالة معينة، ويستعمل بشكل موسع دون شرط أو قيد، فأخذتْ تشكل أدوات الجرَّ مع ضمير الموصول (ما) عدة تراكيب تُستعمل للربط بين الجمل، ومن ذلك: (فيما، ممّا، بما فيه)

ودخول أدوات الجرِّ على ضمير الموصول (ما) ليس غريباً، إذ عرفته العربيَّة في عصر الاحتجاج واستعملته، إلا أنَّه في عربيتنا المعاصرة استُعمل استعمالات مغايرة لِما عليه لغة

---

[1] انظر: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: صلاح عبد العزيز علي، دار السّلام، 2004، ط1، باب: (حرف الميم)، 399/1.

الاحتجاج. حيثُ تعدُّ (ما) مع أدوات الجرِّ من أكثر التَّراكيب المستعملة في الصّحافة للربط بين الجمل، ومن ذلك تركيب **(فيما)** كما في الشّواهد الآتية:

1. "**فيما** لا تزال ردود الفعل النّيابية تتوالى على رد الحكومة للقوانين...، علمتِ الرّاي من مصادر وزارية..." [1]
2. "واصلتِ القوات السّورية النّظامية، أمس، عملياتها في حمص...، **فيما** اندلعتْ اشتباكات بين الجيش ومنشقين..." [2]
3. "ليلقى تعاطفا من قبل بعض زوار المستشفى، **فيما** وجه له آخرون اللّوم على تهاونه مع مجرم". [3]
4. "هل يجب إعدام عادل إمام بتهمة الخيانة؟ **فيما** يتم تقديم هاني رمزي على أنَّه مناصر للثورة؟"[4]

وهذا الاستعمال لضمير الموصول المشترك (ما) مع أداة الجرِّ (في)، مرفوض عند مجمع اللُّغة العربيَّة، حيث يقرر مجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة في قول: "توقفتِ المفاوضات **فيما** استمر إطلاق النّار. لم يستعمل العرب كلمة (فيما) بدل كلمة (بينما)، فهذا الجارِّ والمجرور (فيما) استعمل للاستفهام، أو استعمل للاسم الموصول، نقول: **(فيمَ** أنتَ مِنْ ذكراها؟)، ونقول: **(فيما** كانوا فيه يختلفون). إذن الصّواب هو: (توقفت المفاوضات بينما استمر إطلاق النّار)، وربما تأتي (بينما)، و(بينا) بمعنى واحد...لكن في لغة الصّحافة تأتي كلمة على لسان صحفي لم

---

[1] **جريدة الرّاي الكويتية**، تحت عنوان: (قانون جامعة جابر...لن يُرد)، 2012/6/4.

[2] **جريدة الرّاي الكويتية**، تحت عنوان: (قصف على حمص واشتباكات في ريف دمشق)، 2012/6/3.

[3] **صحيفة الصّباح الغربية**، تحت عنوان: (هروب سجين من مستشفى ابن رشيد بالبيضاء)، 2012/5/4.

[4] عماد أبو يونس، **جريدة الدّيار اللّبنانية**، عنوان مقال، 2011/10/22.

يدقق في الكلمة معنًى، واستعمالاً، ثم يشيع الخطأ، والأجدر أن نكون حريصين على وضع الفصحى في موقعها المناسب"[1].

ويرى مكي الحسني أنَّه "تدخل (في) على (ما) الموصولية فتتصل بها: (فيما). وفي التّنزيل العزيز: ﴿ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [آل عمران، 3، 55]"[2].

وعلى الرَّغم من ورود هذا التَّركيب في لغة القرآن الكريم إلا أنَّه لم يُستعمل بدل تركيب (بينما)، بل استُعمل تركيب (في الّذي)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾ [النّازعات، 79، 43]، و﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة، 2، 235]، وَ﴿وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ [الأنبياء، 21، 102].

لعلَّ هذه الشّواهد القرآنية تدل على أنَّ (فيما) كانت ترسم بعدة أشكال، فتكتب (في ما)، أو (فيما) إذا كانت موصولة، أو (فيمَ) إذا كانت استفهامية، ولكن على الرَّغم من تغير رسمها الإملائي إلا أن دلالتَّها لم تتغير من رسم إلى رسم، فكانت تُستعمل بمعنى (في الّذي). إلا أنها في الاستعمالات الحديثة –وفي لغة الصّحافة على وجه التَّحديد– أخذتْ تُستعمل بدل تركيب (بينما)، و تفيد الظّرفية والدّلالة على الوقت وتكون أيضاً بمعنى (في ذلك الوقت)، أو (في ذلك الحين)، أو (في تلك الأثناء). وتشير هنا إلى وقوع حدثين في فترة زمنية واحدة.

ومن اللافت للنظر أنَّ هذين الحدثين بينهما علاقة مشتركة تربطهما مع بعضهما بعض، وتأتي في بداية الجملتين أو تتوسطهما كما في أحد الشّواهد السّابقة: "**فيما** لا تزال ردود الفعل النّيابية تتوالى على رد الحكومة للقوانين...، علمتِ الرّاي من مصادر وزارية...". والأصل أن

---

[1] قرارات مجمع اللّغة العربيَّة في القاهرة، الأعداد: (81 – 102)، موقع المجمع الإلكتروني.

[2] انظر: مكي الحسني، **نحو إتقان الكتابة العلمية باللّغة العربيَّة**، مطبوعات مجمع اللّغة العربيَّة بدمشق، 2009، ط1، ص172.

تكون متوسطة بين الجملتين، ولكن لا يخفى علينا ما للتقديم من أهمية في لفت الانتباه عند السّامع ليشعره المُتكلِّم أنَّ المُقدَّم هو مدار الحديث، ومركزه.

وكذلك قد تدخل (الباء) على (ما) الموصولية، نحو: اشترى بما معه من المال. وإذا قلتَ: صادر رجال الجمارك حقائبه **بما** فيها (أي: مع الّذي فيها)، أو قلتَ: (اشترى فلانٌ المنزل **بما** فيه (أي: مع الّذي فيه)، وهذا موجود بكثرة في لغتنا، وقد جاء متفقاً مع السّماع والقياس، إلا أنه شاع في العربيَّة المعاصرة استعمال هذا التَّركيب بشكل موسع فنقول:

1. اشترى البيت **بما** فيه الأثاث.
2. اشترى المزرعة **بما** فيها الدّار.
3. جاء المدعوّون **بما** فيهم سعيد وعمر.
4. فقدتْ حقيبتها **بما** فيها النّقود ومفاتيح السّيارة.
5. نُهبت محتويات المكتبة **بما** فيها المخطوطات الثّمينة[1]

ويصوِّبُ مكي الحسني هذا الأسلوب بأن تكون الجمل بدون ضمير الموصول (ما) على النَّحو الآتي:

1. اشترى البيت بأثاثه أو مع أثاثه
2. اشترى المزرعة وفيها أو معها الدّار.
3. جاء المدعوّون ومنهم أو (وبينهم سعيد وعمر).
4. فقدتْ حقيبتها وفيها نقودٌ ومفاتيح السّيارة.
5. نُهبت محتويات المكتبة ومنها أو (وضمنها) أو (ومعها المخطوطات الثّمينة).

[1] انظر: مكي الحسني، **نحو إتقان الكتابة العلمية باللُّغة العربيَّة**، ص173.

وبعد هذ العرض لعلّنا نلمس أنَّ ما أصاب ضمّير الموصول (ما) من توسع في الاستعمال يعود إلى التَّوسع الّذي شهدته العربيَّة في استعمال أدوات الجرِّ فقد تطوَّر استعمالها بشكل كبير، وملحوظ، إذ أخذ ينوبُ بعضُها مكان بعض، فدخلتْ في تراكيب شتى. ولا شك أن هذا التَّطــوّر في استعمال أدوات الجرِّ يؤثر على ما يأتي بعدها في التَّركيب، حيثُ نلحظُ أنَّ التَّركيب الّــذي يرد به هذا الضَّمير يتألف من أدوات الجرِّ وضمير الموصول (ما).

ولعلَّ المُتكلِّم اللُّغوي لمّا أراد أن يوضح المقصود من كلامه، ولعدم إمكانية حدوث لبس ما لدى السّامع، استعمل هذه التَّراكيب المكونة من (أدوات الجرِّ والضَّمير الموصول (ما)) بــشكل عادي من غير أن يُفكر في بنيتها التَّركيبية، وأنَّه استعملها ووفق دلالتَّها التَّركيبية أم لا. حيــث استطاعتْ أن تؤدي الغرض منها، ممّا أكسب هذه التَّراكيب وظائف لغوية جديدة، أدخلتها فــي استعمالات جديدة، وأعطت معاني جديدة، ولكن هذا لا يمنع أنَّ هذه التَّراكيب قد تستعمل لتعطي دلالتَّها الأصلية؛ أي أنَّ التَّركيب الّذي تَرِدُ فيه (فيما) مثلاً قد يستعمل كمــا هــو فــي عربيــة الاحتجاج بمعنى (الشّيء الّذي)، وقد تستعمل بدلالتَّها الجديدة (على حين) أو (بينما).

وبالرَّجوع إلى التَّطوُّرات الّتي لحقت استعمالات ضمير الموصول (مــا) فــي الــشّواهد السّابقة نلحظ أنها لم تُصب المستوى النّحوي حيث جاءتْ هذه الاستعمالات موافقة للاســتعمال والقياس. ولكن ما أصابه التَّغير هو المستوى المعجمي الدّلالي، وبالتَّحديد الدّلالة دون المُعجــم؛ حيث إن المعنى المعجمي لهذا العناصر اللُّغويَّة لم يتغير، ويكمن التَّغير في دلالة هذه العناصــر مضموم بعضها لبعض لتعطي دلالة جديدة وهي دلالة الرَّبط في غالبها –خاصة في الــصّحف ووسائل الإعلام– أو المقارنة بين هذه الأخبار والأحداث قبل هذه الأدوات وبعدها، وما إلى ذلك.

ولعل هذه الاستعمالات المحدثة انبثقت عن حاجة النّاطق اللُّغوي لأدوات ربط جديدة مصوغة أصلا في عربيته، وكل ما قام به هو التَّوسع في استعمالها أو وضعها في سياقات جديدة تؤدي مبتغاه من تقديم المعنى والإخبار.

المبحث الثَّالث: التَّطور في الاستعمال في قضايا الرَّتبة والحذف والمطابقة

المطلب الأول: الفصل

أولاً: الفصل بين ضمير الموصول ومرجعه

تُعد ضمَائِر الموصول الخاصة صيغ تصفُ مرجعاً لها في نظم الكلام، وبذلك تكون تابعة لهذا المرجع، إذ تربطهما علاقة تلازمية لا يُفصل بينهما بحكم علاقة الموصوف بالصِّفة. وكما لا يجوز –في قواعد العربيَّة– تقديم الصّفة على الموصوف، لا يجوز الفصل بينهما.

يقول المُبرَّد "فإنَّما الصِّلة والموصول كاسم واحد لا يتقدّم بعضه بعضاً، فهذا القول الصّحيح الّذي لا يجوز في القياس غيره، واعلم أنَّ الصِّلة موضِّحة للاسم، فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة وما شاكلها في المعنى؛ ألا ترى أنَّك لو قلت: (جاءَني الّذي)، أو: (مررتُ بالّذي)، لم يدلُلكَ ذلك على شيء حَتّى تقول: (مررتُ بالّذي قام)، أو مررتُ بالّذي مِنْ حاله (كذا وكذا)، أو (بالّذي أبوه منطلق)، فإذا قُلتَ: هذا وما أشبه وضعتَ اليد عليه"[1].

إلا أنَّ عربيتنا المعاصرة عرفتِ الفصل بين الموصوف وضمير الموصول الّذي يصفه، ومن ذلك الفصل باستخدام (الواو) الّتي اعتبرها الكثير من المصوِّبين (واو) العطف.

وقبل الحديث عن الفصل بين ضمير الموصول ومرجعه في العربيَّة المعاصرة لا بدَّ أن نشير إلى أنَّ عربية الاحتجاج قد عرفت عطف الصفات باستخدام (الواو) العاطفة، كما عطفت ضمير الموصول على موصول سابق له باستعمال (الواو) العاطفة عندما يتصف الموصوف بأكثر من صفة، ويكون ذلك من باب عطف الصِّفات. وقد ورد ذلك كثيراً في القرآن الكريم ومن شواهده قوله سبحانه وتعالى:

---

[1] المبرد، **المُقتَضَب**، 197/3.

﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴾ [الأعلى، 87، 1- 4]،

وقولــــــه تعـــــالى: ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝١٠ وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ۝١١ وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴾[الزّخرف43،10- 12].

ومنه أيضاً قول الشّاعر:

يا مَـــيَّ إنْ تَفْقِدي قومـــاً ولَدْتِـــهِمِ أو تُخْلَسيهمْ فإنَّ الدّهرَ خلاّسُ

عمرٌو وَعبدُ مَنافٍ **والّذي** عَهِـدَتْ ببِطْنِ عَرْعَرَ آبي الضّيْمْ عبّاسُ [1]

ولكن لم تعرف عربية الاحتجاج الفصل بين ضمير الموصول وموصوفه بـــ(الواو). ويُعدُّ وقوع (الواو) بين ضمير الموصول ومرجعه مخالفاً للسماع والقياس؛ لأنَّ الموصول ومرجعـــه من قبيل الموصوف وصفته، ولا يجوز الفصل بين الموصول ومرجعه.

إلا أن عربيتنا المعاصرة عرفتِ الفصل بين الموصول ومرجعه باستعمال (الواو) بكثـــرة في الشِّعر والصّحافة ولغة المشافهة وحتّى في لغة الأدب والتّأليف. ومن شواهد ذلك:

- "وكتابة الضبّط، والمهن القضائية الأُخرى، **والّتي** تعمل جادة وفي صمت "[2].

---

[1] سيبويه، **الكتـــاب**، باب (بدل المعرفة من النّكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتـــدأة)، و الشّاهد الشِّعري من البسيط وقد نسبه سيبويه للشاعر مالك بن خُويلد الخُناعي من الهُذليين، 15/2، إلا أنَّ البغدادي أورد في الخزانة أنه **اختلف في نسبة هذا البيت والأرجح أنه لأبي ذؤيب الهذلي ولكنه نـــسب إلى شاعرين آخرين، انظر خزانة الأدب للبغدادي، 172/5** .

[2] **جريدة الصّباح المغربية**، صفحة الحوادث، تحت عنوان: (الإصلاح الوطني الشّامل لنظام العدالة بالمغرب)، 2012/5/11.

- "كما أعلن الوزير عن فتح الشّباك الوحيد، **والّذي** هدف إلى تسهيل قضاء أغراض الجالية أثناء عطلتها في المغرب"[(1)].
- "أصدرت وزارة التَّعليم أسماء الطّلاب العرب، والأجانب المقبـولين بنتيجـة المفاضـلة الخاصة بهم، **والّذين** تقدموا إليها بالانتساب إلى الجامعات والمعاهد السّورية"[(2)].
- "وتحتفي حلب هذه الأيام بزوارها من الأطباء العرب المقيمـين فـي أوروبـا، **والّـذين** يشاركون في المؤتمر السّنوي الثّالث والعشرين لاتحادهم" [(3)].

ومما رصده أحمد مختار في معجم الصّواب اللُّغوي:

أ- أحد إنجازاتك العديدة **والّتي** تمتد عبر السّنين

ب-اختتمت دورتها التَّاسعة **والّتي** أكدت فيها

ت-يفتتح الرَّئيس سوق القاهرة، **والّذي** يقام بأرض المعارض[(4)].

هذه الواو الزّائدة أقرب ما تكون من ناحية شكل التَّركيب الظّاهر(واو) العطف، في مثل: (قرأتُ كتاب الأيام **والّذي** كتبه طه حسين) فكأننا عطفنا ضمير الموصول (الّذي) على المنعوت (كتاب الأيام). وكذلك لو تتبعنا الجمل السّابقة: فـ(الّذي) عُطفتْ على (الشّبّاك الوحيـد). وهـذا جعل كثيرًا من اللُّغويين يُخطِّئون مثل هذه الجمل.

---

[1] **جريدة الصّباح المغربية**، تحت عنوان: (الجالية المغربية بإيطاليا تطرح مـشاكلها علـى وزيـر الهجـرة)، 2012/5/10.

[2] **جريدة تشرين السّورية**، الإعلانات، تحت عنوان: (إعلان أسماء الطّلاب العرب والأجانب المقبـولين فـي الجامعات والمعاهد)، 2005/9/1.

[3] **جريدة تشرين السّورية**، تحت عنوان: (إلى من يهمه لأمر...الأطباء السّفراء)، 2006/10/3.

[4] انظر: أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي**، (زيادة الواو قبل الاسم الموصول)، 2/ 945، وانظر هذه الشّواهد في **أخطاء اللّغة العربيَّة المعاصرة عند الكتاب والإذاعيّين**، ص186.

ويورد أحمد مختار عمر أن مثل هذه الشّواهد مرفوضة عند المصوِّبين لإقحام الواو قبل الاسم الموصول (الّتي)، ويرى أنَّ ضمير الموصول (الّتي)، وصف للإنجازات القديمة، والصّفة لا تعطف على الموصوف، ويرى أنَّه يمكن تخريج المثال المرفوض على اعتبار أنَّ (الـ) قبل الأسماء المشتقة (القديمة)، و(التّاسعة)، و(الطّارئة) موصولة؛ ومن ثُمَّ تكون (الواو) عاطفة للاسم الموصول الثّاني على (الـ) الموصولة.

وينظر محمد شندول إلى ظهور الواو في مثل: (وأقر البرلمان الميزانية **والّتي** بلغت تقديراتها...) بأنَّها تؤدي وظيفة تداولية، وهي وظيفة (التَّوكيد والتَّبئير)، والتَّبئير الّذي تقوم به (الواو) هنا هو إبراز العنصر الّذي بعدها لتقرير مضمونه.

يقول: "والسّياق الّذي توحي به أمثلتنا، مقترن بوضع تخاطبي يسند إلى ما جاء بعد الواو وظيفة تداولية هي بؤرة (focus) باعتبارها تمثل موضع تركيز، وبذلك تكون هذه الزّيادة في الاستعمال الحديث ليست للتعبير عن مجرد أو مطلق الجمع بل أيضا للتعبير عمّا يعد محوراً في الخِطاب، وفي ذلك إحياء لوظيفة تداولية نجد لها ملامح في المستوى الفصيح"[1].

ويشير شندول إلى عدة ملامح تظهر فيها (الواو) وتؤدي هذه الوظيفة التَّداولية نفسها على مستوى لغة الاحتجاج في مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾ [الحجر، 15 ،4]. والشّاهد دخول (الواو) بعد (إلا) لتعطي وظيفة التَّأكيد.

وأما مكي الحسنيي فيجدُ أنَّ (الواو) زائدة على التَّركيب ويجب حذفها في مثل: (سيبدأ قريباً الفصل الدّراسي الثّاني **والّذي** مدته ثلاثة أشهر). و يرى في جمل مُشابهة لهذه الجملة أنَّ الموصول استُعمل فيها بعد النَّكِرات، وهو استعمال مخالف لقاعدةِ مطابقة الصّفة للموصوف، ومما أورد من شواهد على ذلك:

---

[1] محمد شندول، **التَّطوُّر اللُّغوي في العربيَّة الحديثة**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2012، ط1، ص339.

أ- ... بعَقْدٍ لبناءِ مترجمٍ حرّ **والّذي** يسمى حالياً.

ب- ... اعتمد على منصة عمل **والّتي** إذا أدخلت إليها برمجيات.

ج- ولكل نمط بالطّبع خط تطوُّرٍ خاص به **والّذي** عليه أن يسير بـالتَّوازي مـع الخيارات.

د- ...وقناة تَوارِدٍ شعاعية **والّتي** تكرر ثماني مرات...

ه- تعريف علاقاتٍ رياضية **والّتي** تطبق على جميع عناصر الفهرس[1].

ولكي تستقيم العبارات السّابقة عند مكي الحسني يكفي حذْف ضَمَائِر الموصول (الـواو) الّذي تسبقها.

ويفسر عباس السّوسوة ظهور (الواو) مع ضَمَائِر الموصول أنَّه مـن صـور مـصاحبة (الواو) للأدوات. وهذه المصاحبة لها أصول في العربيَّة، قد لا تكون شواهد من لغة الاحتجاج، ولكنَّها شواهد من لغة العصر العباسي فيقول: "تشيع في العربيَّة المعاصرة ظاهرة دخول (الواو) على الموصول دون أن يكون في الجملة –أو الجمل– تعدد في الصّفات. ومن أمثلة ذلك في لغة الصّحافة ما يلي:...(ظاهرة الإنارة المستمرة في بعض شوارع العاصـمة، **والّتـي** لا تعـرف الإطفاء إلا في حالة تعطل الّتيار، تؤكد لنا...)، وفي غير لغة الصّحافة نجد –على سبيل المثال– ما يلي: و(هذا لا يعود إلى الألفاظ بقدر ما يعود إلى الواقع الاجتماعي والثّقافي للجماعة، **والّذي** قد لا يفصل بين الاسم والشّخص). وهذه المصاحبة لها أصول في تراثنا. فمن ذلك ما نجده عند الجاحظ (ت255هـ): (ومن الكلام المتروك **والّذي** زالتّ أسماؤه مـع زوال معانيـه: المربـع

---

[1] انظر: مكّي الحسني، **نحو إتقان الكتابة العلمية باللُّغة العربيَّة**، ص92.

والنّشيطة). ووردتْ عند ابن جني (ت392هـ): (وقول أبي عثمان (الأسماء) يعني الأسماء المتمكنة **والّتي** يمكن تصريفها)..."[1].

ولعلَّ مِمّا يؤكد كلام عباس السّوسوة ظهور هذه (الواو) مصاحبة لضمير الموصول أيضاً في شواهد شعرية في الشّعر العباسي، ومن ذلك قول محيي الدّين بن عربي (638هـ):

كلُّ وقتٍ أراك ليلةَ قدري **والّتي** للأنام في رمضان[2]

وعند الشّريف الرَّضي(406هـ) من الطّويل:

أُعابُ بشِعري، **وَالّذي** أنا قائِلٌ يُقَلقِلُ جَنْبي عائبٌ مِنْ مَعيبِهِ[3]

فقد تُخرَّج هذه الشّواهد على الحذف؛ فيُقدر ضمير يدل على المُعيَّن الموصوف يطابقه في (العدد والجنس). فتكون الجمل السّابقة (سيبدأ قريباً الفصل الدّراسي الثّاني، **وهو الّذي** مدته ثلاثة أشهر)، و(ظاهرة الإنارة المستمرة في بعض شوارع العاصمة، **وهي الّتي** لا تعرف الإطفاء الا في حالة تعطل التّيار تؤكد لنا) و(تحتفي حلب هذه الأيام بزوارها من الأطباء العرب المقيمين في أوروبا، **وهم الّذين** يشاركون في المؤتمر السّنوي الثّالث والعشرين لاتحادهم).

ويجدر القول أنَّ مفسري القرآن الكريم قد تنبهوا إلى مجيء (الواو) بين الصّفة والموصوف؛ يقول صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف، 18،

---

[1] عباس السّوسوة، **العربيَّة الفصحى المعاصرة وأصولها التّراثية**، دار غريب، القاهرة، 2002، ط1، ص171/172.

[2] محيي الدّين بن عربي، **الدّيوان**، شرح أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996، ط1، من قصيدة: (ليلة قدر المعارف)، ص49.

[3] الشّريف الرَّضي، **الدّيوان**، شرح يوسف شكري فرحان، دار الجيل، بيروت، 1995، ط1، والبيت من الطويل من قصيدة: (هل الطّرف يعطي نظرة من حبيبه)، ص132.

22]. يقول الزّمخشري (538هـ) –طيَّب الله ثراه–: "قال: فإن قُلتَ: فما هذه (الواو) الدّاخلة على الجملة الثّالثة؟ ولِمَ دخلت عليها دون الأولين؟ قلتُ: هي (الواو) الّتي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنَكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو قولك: جاءني رجلٌ **ومعه** آخرُ، ومررت بزيدٍ **وفي يده** سيفٌ؛ ومنه قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء، 26، ٢٠٨]، وفائدتها تأكيد لصوق الصّفة بالموصوف، والدّلالة على أنَّ اتصافه بها أمرٌ ثابتٌ مستقر؛ وهذه (الواو) هي الّتي آذنت بأنّ الّذين قالوا: (سبعةٌ وثامنهم كلبهم) قالوه عن ثابت علمٍ وطمأنينة نفس، ولم يرجموا بالظّن كما رجم غيرهم...سيقولون ثلاثة...؛ والدّليل عليه أنَّ الله سبحانه أَتْبع القولين الأولين قوله: (رجماً بالغيب)، وأتبع القول الثّالث قوله: (وما يعلمهم إلا قليل)، وقال ابن عباس–رضي الله عنه–: حين وقعت (الواو) انقطعت العدَّةُ؛ أي لم يبقَ بعدها عدَّة عادَّ يُلتفتُ إليها، وثبت أنَّهم سبعة وثامنهم كلبهم على القطع والثبات"[1].

نخلصُ من نص الزّمخشري إلى أنَّ الوظيفة التي تؤديها (الواو) الواقعة بين الصّفة والموصوف هي وظيفة التَّأكيد على أن الصّفة قد ثبتت للموصوف النَّكرة لا يمكن تغيرها أو لا يمكن اتصافه بغيرها.

ولنا أن نستأنس بهذا الرَّأي للزمخشري فنقول: إن العربيَّة المعاصرة لمّا أرادت أن تؤكد لصوق الصّفة بالموصوف، وتدلل على أنَّ الخبر ثابت لا تحول فيه، خاصة في لغة الصّحافة والإعلام، شرعتْ تستعمل (الواو) بكثرة مع ضمير الموصول لتسند لها وظيفة تداولية غير وظيفة العطف –إذ إن هذه (الواو) ليست (واو) العطف بأي حال من الأحوال لأنَّها لا تفيد معنى العطف– بل أفادتْ لصوق (الموصول وصلته) بالموصوف الّذي يصفه ضمير الموصول

---

[1] الزّمخشري، **الكشاف عن حقائق التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل**، تحقيق: يوسف الحمادي، مكتبة مصر، ط1، 2010، 527/2.

لتحديده، فأصبحتْ هذه الصِّفة من سمات الموصوف المعهودة عند المُتكلِّم والمُخاطَب معاً يُعْرَفُ بها إذا ذُكِرتْ، ولا يَتَّصِفُ بها غيره عند المُتكلِّم والمُخاطَب، حيث ثبتتْ له ولا يمكن أن تتحول عنه.

ولا أعلم كيف اعتبر المصوِّبون هذه الواو (واو) عطف دون النَّظر إلى العلاقة التي تربط ما قبل (الواو) بما بعدها. وربما ما دعاهم إلى ذلك أنَّ هذا التَّركيب مخـالف لقواعـد القيـاس والاستعمال الشائع من لغة الاحتجاج التي لا تبيح الفصل بين الموصوف وصفته.

ولعلَّ هذا الاستعمال المطوَّر قد دعا العربيَّة المعاصرة إلى استعمال مغاير له؛ إذ أخـذتِ العربيَّة المعاصرة باستعمال ضمير الموصول (الّذي) هذه المرة بَـدَلَ (واو) العطـف؛ فيـربط ضمير الموصول بين جملتين لا تربطهما علاقة الصّفة والموصوف كما في الجمل السّابقة بـل تربطهما علاقة العطف في مثل الشّواهد الّتي جمعها خليل مرزوق:

أ- قابلتُ **صديقي الّذي** أعطاني الكتاب.

ب-زارنا **عمر الّذي** أهدى إلينا هدية.

ج- حضر **الأستاذ الكبير الّذي** ألقى محاضرة.

د- حضر الاحتفال **مدير المدرسة الّذي** كرَّم الفائزين.

يرى أحمد مختار أنَّ الجملة الأولى مثال: (قَابَلْتُ صديقي الّذي أعطاني الكتاب) مرفوضة عند المصوِّبين لاستعمال الاسم الموصول بدلاً من حرف العطف. ويخرج مثل هذه الجمل على الوصف، إذ ليس هناك ما يمنع من وقوع الاسم الموصول صفة [1].

---

[1] انظر: أحمد مختار وفريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي**، (اسْتِعْمَال الاسم الموصول بدلاً من حرف العطف)، 864/2.

بينما يرى محمد خليل مرزوق أنَّ هذا الاستعمال للاسم الموصول خــاطئ؛ وعلينـــا أن نستبدل به (واو) العطف، لأنَّ المُتكلِّم مراده "الإخبار بأمرين: (بزيارة عمر وبإهدائـــه هديـــة)، فتكون الصِّلة –وهي: (أهدى إلينا هدية)– مجهولة للمُخاطَب، ومراد المُتكلِّم الإفادة بها. ولا يقال مثل هذا في الكلام العربي إلا ومضمون الصِّلة معلوم، وأنتَ تريد إيضاح حال عمر، وأنَّه الَّذي تعرف أنَّه أهدى إلينا هدية. وإذا أُريد التَّعبير عن مرادهم من سبيل كلام العرب قيــل: (زارنـــا عمر، وأهدى الينا هدية)"[1].

ولعلَّ المُتكلِّم لم ينوِ في البداية تقديم الخبرين بل كان ينوي أن يقدمَ خبراً واحداً: (قابلــت صديقي) ثم استدرك قائلاً –لمّا لمِحَ من السّامع عدم معرفة بمن قابل– فقال مــستدركاً: (الّــذي أعطاني الكتاب). وقد تربط الجملتين من حيث الشّكل علاقة العطف، لكن مــن حيــث الدّلالــة والمعنى تربطهما علاقة الصِّفة والموصوف، إذ وصفت الجملة الثّانية الأولى؛ لتزيــل إمكانيــة حدوث لبس لدى السّامع؛ لأنَّ الجملة الثّانية هي أشبه ما تكون صــفة معروفــة لــدى المُــتكلِّم والسّامع، يُعرفُ بها صاحب الخبر عند كل منهما.

[1] محمد خليل مرزوق، **مجلة الآداب العربيَّة (الرَّقيم)**، من الأخطاء الشّائعة، 2010/12/27.

ثانياً: الفصل بين ضمير الموصول وصلته

كما فصلتْ لغة الصّحافة بين الموصول ومرجعه فصلتْ بين الموصول وصلته أيضاً بِـ(غالباً، وقطعاً وكثيراً، وربما).

يقول المُبرَّد في عدم جواز التفريق بين الموصول وصلته: "ولا تفرق بين الموصول والصّلة، لأنَّه اسم واحد لو قلت: (رأيت الذي ضرب أخاك يخاطب زيداً عمراً)، فجعلت عمراً بدلاً من الأخ، ويخاطِب حالاً للذي أو مفعولاً ثانياً لرأيتَ، وهي في معنى علمت لم يجز"[1].

ويرى عباس السّوسوة أن مثل هذا لم يعرف في النّثر العربي القديم، وقد أورد شواهد منها:

1. وهذه الحجة **الّتي عادة ما تشير** إلى المسار التَّقدمي لحركة التَّاريخ تسير على نحوٍ مُطّرد.
2. الدّيمقراطية الإغريقة **الّتي غالباً ما يشار** إليها بافتتان، تقوم على وهمٍ باطل.
3. أوجه الاختلاف **الّذي كثيراً** ما يتنال الأنظمة ليست كثيرة.
4. والمصير الأسود **الّذي قطعاً يوغل** فيه من أخطر ما يحدث[2].

ولعل هذا الفصل باستعمال الظّروف من قبيل قدم دلالة التَّكثير على تكرار الحدث في مثل الظّرف (غالباً) أو (كثيراً)، وقد يؤدي دلالة التَّأكيد على ثبوت الحدث في مثل (قطعاً)، (تماماً).

ومن قبيل الفصل بين ضمير الموصول وصلته بمتعلقات الصّلة؛ أي ما هو جزء من الصّلة قول أبي ماضي:

ما **الّذي الأمواج قالت** حين ثارت

لستُ أدري[3]

---

1) المبرد، **المُقتَضَب**، 3/ 193

2) عباس السّوسوة، **العربيَّة المعاصرة وأصولها التَّراثية**، ص279/280.

3) إيلياء أبو ماضي، **ديوان الجداول**، من قصيدة: الطّلاسم، ص171.

حيثُ فصل الشّاعر بين ضمير الموصول (الّذي) وصلته (قالت) بـــ(الأمـــواج) وهـــي بالأصل فاعل الفعل (قالت)، كما حذف الشّاعر ضمير الشّخص العائد في صـــلتِ الموصـــول، وحذف المرجع والتّقدير: (ما الشّيء الّذي قالتّه الأمواج).

المطلب الثّاني: حذف

أولاً: حذف المرجع

عرفت العربيَّة الحذف والإيجاز عندما لا يؤثر المحذوف في المعنى، وقد جعل ابن جني الحذف من شجاعة العربيَّة، إذ تحذفُ العربيَّة الحـــرف، والفعـــل، والاســـم، وشـــبه الجملـــة، والجملة[1].

تأتي رتبة ضمير الموصول مع صلته بعد الموصوف، وهو المرجع الّذي يصفه، والهدف مـــن وجود ضمير الموصول هو وصف هذا المرجع، ولكن ظهرتْ ضَـــمائِر الموصـــول محذوفـــة المرجع في العربيَّة المعاصرة في عدة مواطن. ومن شواهد ذلك[2]:

- **الّذي نأمله** من هذه المفاوضات هو أن تُحلَّ قضية المبعدين
- إن **الّذي يشغلني** هو عرض الحسين ثائراً
- **أما الّذي** لا يوافق عليه فهو محاولات الاغتيال

ومنه في لغة الشّعر قول فدوى طوقان:

والّذي يجمعنا السّاعة في هذا المكان

شارع العودة من عصر الذّبول! [3]

---

[1] انظر: ابن جني، **الخصائص**، باب شجاعة العربيَّة، ص243/2

[2] الحبيب النّصراوي، **التَّوليد اللُّغوي في الصّحافة العربيَّة الحديثة**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ط1، ص407.

[3] فدوى طوقان، **الأعمال الشّعرية الكاملة**، من قصيدة: (يوميات جرح فلسطين)، ص400.

ونجد عند أبي ماضي:

كان إذ سوّاك سوّاك بلا قلبٍ وروح

فالّذي تفعل إثمٌ..قال: إني...

لستُ أدري[1]

حيثُ جاء الاسم الموصول في هذه الجمل في بداية الكلام دون ذكر المرجع، والتَّقدير:

أ- **الشّيء الّذي** نأمله من هذه المفاوضات أن تحل قضية المبعدين

ب-**الشّيء الّذي** يشغلني هو عرض الحسين ثائراً

ج- أمّا **الشّيء الّذي** لا أوافقُ عليه هو محاولات الاغتيال

د- **الشّيء الّذي** يجمعنا في هذا المكان شارع العودة.

ه- **فالشّيء الّذي** تفعله إثم

ويرى الحبيب النّصراوي أنَّ ضمير الموصول في مثل هذه الجمل قد جاء في بداية الجملة، وهو بهذه الطّريقة يُستعمل للربط على الطّريقة الأعجمية، حيثُ إنَّ مثل هذه الطَّريقة في الرَّبط ليست عربية[2].

ومن الجدير بالحظ أنّنا قد نستعملُ مثل هذه الجمل في حديثنا؛ فمثلاً نقول: (الّذي كان معي بالأمس هو أخي)، وبهذا يكون المرجع محذوفاً، والتَّقدير: الشّخص الّذي كان معي بالأمس هو أخي.

ويرى داود عبده "أن (الّذي) أو على الأصح (الّذي وصلتها) في جملة: (الّذي كان هُنا صديقي) ليستْ مُبتدأ وإنما (الّذي وصلتها) في الجملة السّابقة صفة لمبتدأ محذوف تقديره

---

1) إيليا أبو ماضي، **ديوان الجداول**، ص180

2) انظر: الحبيب النّصراوي، **التّوليد اللّغوي في لغة الصّحافة**، ص407.

(الشّخص) وهو (الشّيء) في جملة: (الّذي كان هُنا لي)، وقس على ذلــك الفاعــل والمفعــول به...إلخ، في مثل: (هربَ الّذي ضربَ أخاكَ) أو (رأيتُ الّذي ضربَ أخاك)...إلخ"[1].

ثانياً: حذف الضَّمير العائد في جملة الصِّلة

اشترط نحاتنا الأوائل في جملة الصّلة "أن تكون مشتملة على ضمير مُطابِقٍ للموصــول: في إفراده، وتثنيته، وجَمْعِهِ، وتذكيره، وتأنيثه، نحو (جاء الّذي أكرمْتُهُ)، وَ(جاءتِ الّتي أكرمتُها)، وُ(جاءَ اللّذانِ أكرمتُهما).... وقد يُحذَف الضّمير، سواء كان مرفوعاً، نحو قوله –تعالى–: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم، 19، 69]، أي (الّذي هو أشَدّ)، أو مَنْصوباً، نحو: ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ [يــس، 36، ٣٥]، قرأ غير حمزة والكسائي وشُعْبَة: (عَمِلَتْهُ) بــ(الهاء) على الأصل[2]، وقرأ هؤلاءِ بِحَذْفها، أو مَخفوضاً بالإضــافة، كقولــه تعــالى: ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه،20، ٧٢]، أي ما أنت قاضيه،...أو مخفوضاً بالحرف...و قول الشّاعر:

نُصَلّي لِلَّذي صَلَّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وإنْ جَحَدَ العُمومُ[3]

أي: نصلي للذي صَلّتْ لهُ قريش"[4].

وإذا ما انتقلنا إلى عربيتنا المعاصرة نجدها قد توسعتْ في حذف الضَّمير العائد في جملة صلة الموصول، ومن ذلك ما أورده أحمد مختار عمر في معجمه:

– الحَمْدُ لله الّذي **كان كذا وكذا**

---

[1] داود عبده، **أبحاث في الكلمة والجملة**، ص8.

[2] لقراءة حمزة انظر: ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، القاهرة، دار المعارف، 1400هــ، ط2، **ص540**.

[3] البيت من الوافر وهو بدون نسبة في **شرح قطر النّدى وبل الصّدى**، ولم تعثر الدّراسة على نسبته لأحد فــي كتب التّراث النّحوي.

[4] ابن هشام الأنصاري، **شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى**، ص117.

ويرى أحمد مختار أنَّها مرفوضة عند المصوِّبين لِحذف الضَّمير العائد الّذي يتم به الكلام. ويعلق على ذلك بأنَّه إذا كان الموصول اسميّاً وجب أن تشتمل صلته على رابــط يعــود عليــه ويطابقه، وأجاز بعض النُّحاة حذف الرّابط المجرور إذا تعيَّن المحذوف ولم يوقــع فــي لــبس، تطبيقاً للقاعدة العامة الّتي تنص: (على أن ما لا ضرر في حذفه لا خير في ذكره)، ومنه قولــه تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴾[الشّورى، 42، 23]، أي: به. وقد حكم الشّهاب الخفاجي بصواب الأسلوب المرفوض، على أساس أن حذف العائد هنا للعلم به[1].

ومنه في لغة الصّحافة ما جاء في مقال للصحفي طارق مصاروة في صحيفة الرَّأي الأردنية: "الشّهداء السّتون **الّذين فقدنا** في تفجيرات الفنادق الّتي لن ننساها"[2]

وفي هذه الجملة حذف الضَّمير العائد في جملة الــصّلة، والتَّقــدير: (الّــذين فقــدناهم)، والضَّمير المحذوف هنا في موقع نصب، وقد أجاز النُّحاة حذف العائد المنصوب، إذ جاءت عدة شواهد على حذفه في القرآن الكريم، وفي شواذ الشّعر، -كما في نص ابن هشام السّابق الذّكر- والّتي فُسِّرَت على حذف الضَّمير.

وجاء في صحيفة الوطن السّعودية:

"لن أخوض في **الملف الّذي لا أعرف**، ولا املك له المعلومة الوثقة"[3]

والتَّقدير هنا أيضاً الملف الّذي لا أعرفه، فحُذف الضَّمير العائد وهو في موقع نصب.

ومنه أيضاً: "وما أنتما ببالغين من ذلك بعض الّذي **تريدان**"[4]

---

[1] انظر: أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي**، (حذف عائد الموصول) 933/2.

[2] طارق مصاروة، **جريدة الرَّأي الأردنية**، مقال: (الإيمان بالحياة والأردن)، 2011/11/10.

[3] علي سعد الموسى، **جريدة الوطن السّعودية**، مقال: (قبــل أن نحــاكم المؤســسة العامــة للتعلــيم الفنــي)، 2010/3/3.

[4] طه حسين، **الأيام**، دار المعارف، القّاهرة، 1977، 122/1.

والتَّقدير: بعض الّذي تريدانه. ومن لغة الشّعر قول السّياب:

هكذا قال آباؤنا، هكذا علمونا، فهل كان زورا ؟

ذاك ما ظن لما رآني، وقالتّه نظره[1]

ففي قول السّياب يكون التَّقدير: (ذلك ما ظنه لما رآني)

وعلى الرُّغم من مخالفة هذه للقياس إلا أنَّها وافقت ما جاء في شواذ الاستعمال اللُّغوي، بل نجدها ماثلة في لغة القرآن الكريم، إذ إن الضَّمير العائد في صلة الموصول حذف مــع الجــار عندما كان معلوماً كما في قوله –سبحانه وتعالى–: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴾، **وكذلك قولــه تعــالى:** ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُـزُوًا أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ **[الفرقــان، 25، 41].**

وتمثل الحذف في لغة القرآن الكريم يدل على أنَّ هذه الشّواهد لم تكن مخالفة للاســتعمال، بــل تنفي عنها صفة الشّذوذ والنّدرة في لغة الاحتجاج. فلما أن عَلِمَ المُتكلِّم بمعرفة مضمون الــصّلة وحالها عند المُخاطَب، عمد إلى الحذف للإيجاز والاختصار، ولأنَّ ســياق الحــال دلَّ عليهــا. وكالمعتاد لقد نظر المصوِّبون إلى قواعد القياس المبثوثة في كتــب النَّحــو دون النَّظــر إلــى الاستعمال، فكانت قواعد القياس هي معيار التخطئة والصواب وما ورد في الشَّواذ والــضرورة والاستعمال غير مقيس لأنَّه مخالف للقياس.

[1] السّياب، **الأعمال الكاملة**، من قصيدة: (لمسيح بعد الصّليب)، ص350.

ثالثاً: حذف الصّلة

لضمير الموصول صلة لا يتم معناه إلا بها، ذاك أنَّ الموصول لا يؤدّي وحدَه المعنى بل هو محتاج في ذلك إلى الصّلة ليتم معنى التَّركيب.

ولعلَّ النّاطق اللُّغوي تجاوز حذف الضَّمير العائد إلى حذف جملة الصّلة بأكملها عندما دلَّ عليها سياق الحال أو الحضور. على أنَّ المصوِّبين عدُّوا هذا من قبيل الخطأ اللُّغــوي الواجــب التَّصويب. ومن شواهد ذلك:

أ- "إنهم أشر **ما ومن** خلق"[1]

ب- أحسِنْ إلى **من** في الدّار.

ج- اشتري **أي** كتاب[2].

د- فلان أحسن حالا من ذي قبل[3].

ففي الجملة الأولى حذفتْ جُملة الصّلة بأكملها فالتقدير: (أنَّهم شر ما خلق الله ومن خلــق الله)، وكان السبب في حذف جملة الصِلة هو العطف، وكان الاصل أن تُحذف الجملة المعطوفة، وليس المعطوف عليها. وأمّا في الجملة الثّانية فقد حُذِفَتْ جملة الصّلة لضمير الموصول (مَنْ)، وتقديرها: (استقر)، أو (كائن)، فالتَّقدير: (أحسن إلى من في الدّار موجود)، وكذلك الأمــر فــي الثّالثة فالتَّقدير: (اشتري أي كتاب أردْتِ)، فحذفت جملة الصّلة. والتَّقدير في الرّابعــة: (فــلان أحسن حالاً من الحال الّتي قبلها).

---

[1] نواف أبو الهيجاء ، **صحيفة الوطن العمّانية**، تحت عنوان: (ها هو ذا نتنياهو يلتصق حد الإندماج بليبرمــان وفكره العنصري المعلن وإقامة ما يسمى (إسرائيل الكبرى) من النّيل إلى الفرات، 2012/11/2.

[2] انظر: فهد خليل زايد، **ألفا خطأ شائع بين العامة والخاصة**، ص34.

[3] عدنان الخطيب، **العيد الذهبي لمجمع اللُغة العربيَّة**، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص249.

ويرى المجمع أن (ذي) هنا يمكن أن تكون اسم موصول معرباً على لغة طيِّئ، والكـــلام على حذف مضاف والتَّقدير: (حال فلان أحسن من الّتي قبلها)، وعلى ذلك قررَّت اللَّجنة (إن هذا التعبير جائز في الاستعمال)[1].

وحذف جملة الصّلة -على الرَّغم من مخالفته للقياس- عُرف في عربية الاحتجاج، علـــى شذوذه وندرته في الاستعمال. يقول ابن يعيش -رحمه الله- في شرحه للمفصل: "وقــد جــاءت الصّلة محذوفة بالكلية، وذلك شاذ في الاستعمال والقياس، أمّا قلَّته في الاستعمال فظاهر، وأمّــا في القياس فلأن الصِّلة هي الصِّفة في المعنى، وإنمّا جيء بـــ(الّذي) وَصْلَةً إلى ذلك، فلا يسوغ حذفها لأنَّ فيه تفويت المقصود كما لا يجوز حذف الصّفة من المبهم...فمن ذلك قولهم في المَثَلِ: (بعد اللّتيا والّتي) بحذف الصّلة من كل واحد منهما لأنَّ الغرض: أنَّ هذه الخطة لعظمها وفخامة أمرها موصوفة بِصَغيرِ المكروه وعظيمه. وقيل: (اللّتيا والّتي) من أسماء الدّاهية كأنها سُــمِّيَت بالموصول دون الصّلة"[2].

ويذكر محمود الدّيكي أنَّ صِلة الموصول حذفتْ في اللَّهجات العربيَّة المعاصرة في موطن مشابه لذلك تأثراً بالفصحى حيث يقول: "ويكثر ذلك على ألسنة العامة إذا أرادوا التَّعجــب مــن دهاء شخص ما أو استبطان شتمه، ذلك بقولهم: (ابن الّذين!)، وهي من المواطن النّادرة الّتــي يرد فيها الموصول في العامية بهذه الصّيغة، فالموصول الشّائع هو (اللّي)، ولا أظنها إلا بتأثير الفصحى"[3].

---

[1] عدنان الخطيب، **العيد الذهبي لمجمع اللُغة العربيَّة**، 249.

[2] ابن يعيش، **شرح المُفصَّل**،121/3.

[3] محمود الدّيكي، **الموصول وصلته في القرآن الكريم**، ص89.

رابعاً: حذف ضمير الموصول

كما حذف النّاطق اللُّغوي المرجع تارة وضمير الشّخص العائد تارة ثانية، وجملة الصّلة تارة ثالثة، حذف ضمير الموصول مع صلته تارة رابعة.

وبالعودة إلى عربية الاحتجاج نجد أنَّ حذف ضمير الموصول مع صلته من مواطن الخلاف بين النُّحاة الأوائل. فمنهم من اشترط للحذف العلم بضمير الموصول، ومنهم من اشترط العطف على ضمير موصول. وقد خرَّج النُّحاة بعض الشّواهد الّتي خالفت القياس على الحذف، كما أوّلَتْ بعض الشّواهد القرآنية على الحذف أيضاً.

وقد لخص السّيوطي(911هـ) بعض الآراء في ذلك حيثُ يقول: "الثّانية: في جواز حذف الموصول إذا عُلِمَ مذاهب أحدها الجواز في الاسمي غير (الـ)، دون الحرفي غير (أَنْ). وعليه الكوفيون، والبغداديون، والأخفش، وابن مالك. واحتجوا بالسّماع قال:

فمن يَهْجو رسولَ الله منكمْ   **ويمدحُهُ** ويَنْصُره سَواءُ

وقال:

فوالله **ما نِلْتُم وما نيلَ** مِنكُمُ   بمعتدل وَفْق ولا مُتَقارِبِ

أي (ومن يمدحه) و(ما الّذي نلتم). وقال تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت،29، 46]". أي (والّذي أُنزِلَ اليكم)؛ لأنَّ المنزل إلينا ليس المنزل إليهم. وقال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾[الرّوم، 30، 24]، أي (أن يريكم). وقالوا: (تَسْمَع بالمعيدي خير من أن تراه)، أي (أن تسمع)، وبالقياس على المضاف إذا علم.

والثّاني المنع مطلقاً، وعليه البصريون، وأولوا الآيات وَحَمَلوا الأبيات على الضّرورة. والثّالث: الجواز إن عطف على مثله كالآية والبيت الأول، والمنع إن لم يعطف عليه كالبيت الثّاني"[1].

وعلى الرُّغم من عدم تجويز البصريين حذف ضمير الموصول، وتأويلهم الآيات، إلا أنَّهم يردون على بعض شواهد الكوفيين في أن ضَمَائِر الإشارة لا تأتي ضَمَائِر موصولة، بل يُقــدر بعدها ضمير موصول محذوف مستشهدين بشواهد الكوفيين أنفسهم. ومن شواهد ذلك: "وأما قول الشّاعر: (وهذا تَحْمِلينَ طَلِيقُ)[2]، فلا حجة لهم فيه لأنَّ (تحملين) في موضع الحال كأنَّه قــال: (وهذا محمولا طليق)، ويحتمل أيضا أن يكون قد حذف الاسم الموصــول للــضرورة ويكــون التَّقدير: (وهذا الّذي تحملين طليق)، وحذف الاسم الموصول يجوز في الضّرورة، قال الشّاعر:

لكم مَسْجِدا الله المَزورانِ والحَصى لكم قِبْصُه من بين أَثرى وأَقتَرا[3]

أراد: (من أثرى ومن أقتر)، فحذف للضرورة فكذلك هاهنا. على أنَّه يجوز عندكم حذف الاسم الموصول في غير ضرورة الشّعر. ولهذا ذهبتم إلى أنَّ التَّقدير في قولــه تعــالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ﴾ [النّساء، 4، 46]، من يحرفون فحذف (مَنْ) وهو الاسم الموصــول، وكــذلك ذهبتم إلى أن التَّقدير في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًاۢ﴾ [الجمعــة، 62، 5]، أي الّذي

---

[1] جلال الدّين السّيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد السّلام هارون، مؤسسة الرِّســالة، بيروت، 1987، ط2، والشّاهد الأول لحسان بن ثابت، والثّاني لعبد الله بن رواحة رضي الله عنهما، باب الموصول، 305/1-306.

[2] موضع الشّاهد: (تحملين)، والتَّقدير: (هذا الّذي تحملين)، على حذف ضمير الموصول، والجملة جزء من بيت لابن مُفَرَّغ: (عَدَسْ ما لعَبَّادٍ عليكِ إمارَةٌ نَجَوْتُ وهذا تَحْمِلينَ طَلِيقُ)، انظر: **لــسان العــرب**، مادتــا: (حدس، وعدس)، وهو من شواهد **الإنصاف في مسائل الخلاف**، باب: (صلة أســماء الإشــارة كــسائر الموصولات).

[3] الشّاهد بلا نسبة عند ابن الانباري في الإنصاف، ص386، وقد نسبه ابن منظور للكميت، لسان العرب، مادة: (قبص)، 336/8.

يحمل أسفارا. وإذا جاز هذا عندكم في القرآن، ففي ضرورة الشّعر أولى فلا يكون لهم فيه حجة والله أعلم"[1]

وإذا ما انتقلنا إلى عربيتنا المعاصرة نجدها قد عرفتْ حذف ضمير الموصول أيضاً، على أنَّه عُدَّ خطأ واجب التَّصويب. وقد جمعت الدِّراسة بعض هذه الشّواهد المستقاة من كتب التصويب اللُّغوي، ومنها:

أ- جاء **من نجح ورسب** في الامتحان[2]

ب- هم يد على **سواهم**

ج- هذا أخي **الأكبر** مني

د- كلمتُ فلاناً **وسواه** من الجماعة

ه- باع الدّار **وسواها** من العقار

ففي هذه الجمل حُذف ضمير الموصول فكانت الجمل بوجود ضمير الموصول:

أ- هم يد على **من سواهم**

ب- هذا أخي **الّذي أكبر** مني

ج- كلمت فلاناً **ومن سواه** من الجماعة

د- باع الدّار **وما سواها** من العقار

و"وذلك لأنَّ (سوى) من الأسماء المستعملة للاستثناء، المقصورة عليه؛ واللُّغة تؤخذ بالسّماع، ما دام موجوداً؛ فإذا فُقِدَ السّماع جاز القياس؛ فإن ورد السّماع والقياس، فالقياس مؤيِّدٌ للسماع؛ وكلمة (سوى) لا تكون مبتدأ، ولا فاعلاً، ولا نائب فاعل، ولا مفعولاً به، في نثر

---

[1] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، (صلة أسماء الإشارة كسائر الموصولات)، ص582-583.

[2] أحمد مختار عمر ورفاقه، **معجم الصّواب اللُّغوي**، (حذف الموصول)، 2/ 932.

الفصحاء من أمة العرب؛ ولا يجوز إخراجها عمَّا وُضِعَتْ له إلا في ضـرورة الـشِّعر، ومـن الشِّعر أيضاً ما تضمنها على وجه الصّحة في الاستعمال. قال مَقْيس بن صبابة السّهمي، وكـان أَسْلَمَ ثُمَّ ارتدَّ إلى الكفر، يصف الخمر[1]:

رأيتُ الخمر طيبةً وفيها   خِصال كلها دنس ذميم

فلا والله أشربها حياتي   طوال الدّهر ما طلع النّجوم

سأتركها وأترك **ما سواها**   من اللّذات ما أرسى يسومُ[2]

فقد قال: (وأترك ما سواها)؛ أي: أترك الّذي سواها...وأما استعمال (مَنْ) الموصولة مـع (سوى) في قولنا: (كلمت فلاناً ومن سواه من الجماعة) فهو الصّحيح الفصيح. قال النّبي –صلى الله عليه وسلم– في أحاديثه المروية لفظاً ومعنى بأجماع المحدثين الثقات: المـسلمون تتكـأفؤ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وَيَرِدُ عليهم أقصاهم وهم يَدٌ على من سواهم. قال: (علـى مـن سواهم)، ولم يقل: (على سواهم)، يعني وهم متحدثون على الّذين هم سواهم"[3].

ويورد أحمد مختار في مثل: (جاء من نجح ورسب في الامتحان)، أنَّها مرفوضة –عنـد المصوِّبين– لحذف الموصول. ويعلق على هذه الجملة بأنَّه لا يجوز حذف الموصول الاسـمي غير (الـ) إذا كان معطوفاً على مثله، بشرط إلا يوقع حذفه في لبس، وذلك لوروده عن العرب، وفي القرآن الكريم قال تعالى:﴿ وَلَا تُجَـٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟

[1] هو مقيس بن صبابة السهمي الكناني، وهو من المخضرمين، لهذه الأبيات انظر: الزمخشري، **ربيع الأبـرار ونصوص الأخيار** ، ص402، والقيرواني، قطب السرور في أوصاف الخمور، ص99.

[2] انظر: الزمخشري، **ربيع الأبرار ونصوص الأخيار**، مطبعة العاني، بغداد، 1976 ص402.

[3] مصطفى جواد، **قل ولا تقل**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011، ص255–256.

مِنْهُمْۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾

[العنكبوت ، 29، 46]، وأقرَّ هذا مجمع اللُّغة المصريّ[1].

على أنَّ أحمد مختار عمر يرى أنَّ لا حذف لضمير الموصول في مثل الجملة الأولى (هذا أخي الأكبر مني)، فيورد في قولنا:

- هو الأفضل من كل أسرته
- تحقيق الحياة الأفضل

أنَّها مرفوضة لعدم المطابقة بين أفعل التَّفضيل المحلى بـــ(الـــ) وموصوفه.

ويعلق عليها بأنَّ معظم النُّحاة قد اشترطوا في (أفعل) التَّفضيل المحلّى بـــ(الـــ) المطابقـــة لما قبله في الجنس والنّوع، ويرى أنَّه يمكن تصحيح الاستعمال المرفوض اعتماداً على إجـــازة مجمع اللُّغة المصري– في دوراته: السّادسة والخمسين، والرّابعة والسّتين، والخامسة والسّتين– الإفراد والتَّذكير في استعمال أفعل التَّفضيل المحلّى بـــ(الـــ)، وذلك أخذاً برأي ابن مالك وابـــن يعيش وغيرهما. ويرجِّح عدم المطابقة ما انتهى إليه بعض الباحثين من عدٍّ إلف (فُعْلى) للتفضيل تأنيثاً لأفعل فيما لم يُسْمَع، ممّا كان داعياً لظهور تعبيرات حديثة خرجت عن المطابقة، مثل:

- القضية الأخطر
- الحياة الأفضل
- الوجبة الأطيب

ويمكن اعتبار (الـــ) موصولة في هذه التَّعبيرات ويكون التَّقدير في هذا المثال المرفـــوض: (الحياة الّتي هي أفضل) انظر: أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي**، (حذف الموصول)،

---

1) انظر: أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي**، (حذف الموصول)، ص

وأمّا في جملة (هو الأَفْضَل من كل أسرته) فهي مرفوضة عند الأكثرين لمجيء (مِـــنْ) الجارة بعد أفعل التَّفضيل المقرون بـــ(الـــ). ويعلق أحمد مختار عمر: أنَّ القاعـــدة فـــي أفعـــل التَّفضيل المقرون بـــ(الـــ) عدم مجيء (من) ولا المفضل عليه بعده. ولكن جاء على خلاف ذلك قول الأعشى: (ولست بالأكثر منهم حصى)

كما يمكن تخريج العبارة المرفوضة على أن (الـــ) فيها موصولة، والتَّقدير: الّـــذي هـــو أفضل من كل أسرته. وهذا الّذي يراه أحمد مختار عمر موجود بكثرة في العربيَّة المعاصـــرة، وقد تناولت الدِّراسة هذا في تطور ضمير الموصول المشترك (الـــ)[1].

وخلاصة القول بما أنَّه وردتْ شواهد قرآنية فُسِّرَتْ علـــى حـــذف ضـــمير الموصـــول، وشواهد شعرية خُرِّجتْ على الضّرورة الشّعرية، ولتجويز بعض النُّحاة حذف ضمير الموصول في حالة العطف في الضّرورة الشّعرية، يتسنى لنا القول بعدم تخطئة هذه الشّواهد، حَتّـــى وإن حذفت ضمير الموصول؛ تكون العربيَّة قد توسعتْ في حذف ضـــمير الموصـــول لـــيس فـــي الضّرورة أو في العطف فقط، ويعود ذلك إلى ميل العربيَّة المعاصرة للإيجاز والاختصار، فأكثر المواطن الّتي حُذف فيها الموصول هي معلومة ضمنياً عند المُتكلِّم والمُخاطَب فكان الحذف من قبيل الإيجاز.

---

[1] انظر: المطلب الأول في المبحث الثّالث: (تطور ضمير الموصول المشترك (الـــ) من هذا الفصل. ولـــرأي أحمد مختار عمر انظر: **معجم الصّواب اللُّغوي دليل المثقف العربي**، الأَفْضَل، 132/1.

المطلب الثّالث: قضايا المطابقة

أولاً: الاختلاف بين ضمير الموصول ومرجعه

يتناول هذا المطلب قضايا المطابقة بين الضَّمير الموصول والموصوف الّذي يصفه، فتناولتِ الدّراسة الاختلاف في المطابقة بين ضمير الموصول والموصوف الّذي يصفه من حيثُ (العدد، والجنس، والتَّعريف). ثم تحدثتْ عن قضية قديمة جديدة، وهي المطابقة بين الضَّمير العائد في جملة الصّلة والموصوف الّذي يصفه.

فمن المعروف في عُرف النُّحاة أن الصّفة تتبع الموصوف، في العَدَدِ والجنسِ. ولمّا كان ضمير الموصول واصفاً لموصوفٍ سابقٍ لهُ، كان من أهم شروطه أن يتبعه في (العدد والجنس). ولكنّا نلحظ في العربيَّة المعاصرة ظهور ضمير الموصول الخاص مخالفاً لتلك القاعدة.

ومن ذلك في لغة الصّحافة:

"مشاهد **الأطفال الّذي** ثقَّب رصاص المُمانعون صدورهم"[1].

وحسب استعمال ضمير الموصول يجب أن يتطابق هذا الضَّمير مع موصوفه فتكون الجملة: (الأطفال الّذين ثقب رصاص المُمانعون صدورهم).

"وتعد هذه المرة **الثّالثة الّذي** يتعرض له المقام للتفجير من قبل المسلحين المجهولين"[2]

وحسب الاستعمال الأمثل للغة الاحتجاج يجب أنَّ تتطابق الصّفة والموصوف، إلا أنَّ ضمير الموصول طابق ما بعده من صلة الموصول في (يتعرض)، فتكون الجملة: (وتعد هذه المرة الثّالثة الّتي يتعرض...).

---

[1] صالح القلاب، **جريدة الرَّأي الأردنية**، مقال: (حادثة ودلالات)، 2011/11/29.

[2] أحمد سليم، **جريدة الأهرام المصرية**، العريش، للمرة الثّالثة تفجير ضريح الشّيخ زويد بشمال سيناء، 2012/6/14، ص114.

وممّا رصده محمد هزايمة في أخطاء التَّركيب النّحوية في لغة الصّحافة:

"أشار أبو الرّاغب إلى أنَّ خارطة الطّريق الّتي كان للأُردن دور أساسي في تبني الإرادة الأمريكية لها... **هي المركز الأساسي الّذي** يجب أن تنطلق على أساسها المعارضات"

"...لكن بعد هجمات أيلول أصبحت القضية الرَّئيسية هي **الأمن الأمريكي الّتي** علتْ على كل اعتبار آخر دون أدنى نقاش"

"لذلك فإن مسألة بقاء التَّحالف في العراق تتوقف إلى ما على **السّرعة الّذي** يستطيع بها العراقيون إعداد الدّستور والموافقة عليه"[1]

ويصوب محمد الهزايمة هذه الشّواهد الّتي استقاها من صحيفة الرَّأي الأردنية كالآتي:

- هي المركز الأساسي الّتي يجب أن ...
- الأمن الأمريكي الّذي ...
- السّرعة الّتي ...

ويرى محمد الهزايمة أن الخطأ في عدم اتباع النّعت المنعوت في معظم هذه التَّراكيب، ربما يكون مرده إلى الخطأ في تحديد المنعوت الّذي يعود إليه النّعت، ويبدو هذا واضحاً في بعض التَّراكيب...وربما يكون النّعت وجّه إلى المضاف إليه المحلى، وهذا خطأ إذا إن النَّعت جاء ليصفَ ويُعرفَّ الأعضاء وليس المجلس نفسه، لأنَّ الأعضاء هم الّذين قبلوا تعينهم[2].

ويعلل عبد العزيز مطر أن العلَّة المسببة في هذا الخطأ هي توهم المذيعين بأن الاسم الموصول يتبع ما بعده في التَّأنيث والتَّذكير. والصّواب أن يتبع ما قبله لأنَّ الصّفة تتبع

---

[1] محمد هزايمة، **أخطاء التَّراكيب النّحوية في لغة الصّحافة (مادة وتحليلاً)**، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2004. ص20.

[2] انظر: **المرجع نفسه**، ص119.

الموصوف في التَّذكير والتَّأنيث[1]. ويرى محمد الهزايمة أنَّه لا ينبغي عد حكم محمد مطر حكماً عاماً على جميع التَّراكيب الّتي يقع فيها مثل هذه الأخطاء؛ لأنَّ الاسم الموصول فيما يبدو قد استُعمل اعتباطياً دون قاعدة معينة[2].

ومن الشّواهد الّتي رصدتها حسناء القنيعر في مقالها:

"نال أعضاء الفريق **المكافأة الّذي** سلمها لهم فلان

على **الطّالبات الّتي** تدرسهن فلانة التَّوجه إلى..." [3]

وقد اعتبرتْ حسناء القنيعر مثل هذا الخروج عن سنن العربيَّة في المطابقة بين ضمير الموصول والمُعيَّن الّذي يصفه اعتبرتْ ذلك من الأخطاء الواجبة التَّصويب، فتقول: "ظنوا أن الاسم الموصول يعود على (فلان) فقالوا: (الّذي)، وهو خطأ. والصّواب أنَّه يعود على الاسم المتقدم (مكافأة)، لأنَّه صفة له، وصواب الجملة: (نال أعضاء الفريق **المكافأة الّتي** سلمها لهم فلان). ومثل ذلك الإعلان الّذي قَرَأْتُهُ في أحد ممرات الجامعة تقول فيه كاتبته: (على **الطّالبات الّتي** تدرسهن فلانة التَّوجه إلى...). والصّواب: (على الطّالبات اللّاتي).

ولو تأمل أولئك الّذين يخطئون في استعمال الاسم الموصول لغة القرآن لوجدوا مطابقة الاسم الموصول للاسم المتقدم عليه لأنه صفة له، ومن ذلك: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة، 2، 21] فالاسم الموصول الّذي جاء صفة للفظ

---

[1] انظر: عبد العزيز مطر، **أحاديث إذاعية في الأخطاء الشّائعة**، دار قطري بن الفُجاءة، قطر، 1985، ص17.

[2] محمد الهزايمة، **أخطاء التَّراكيب النّحوية في لغة الصّحافة**، ص121.

[3] حسناء القنيعر، **جريدة الرِّياض اليومية**، تصدر عن مؤسسة اليمامة الصّحفية، مقال: (لغة القرآن قاعدةُ القواعد)، الأحد 2007/3/4.

الجلالة المتقدم عليه، كما جاء موافقا له، كذلك قوله تعالى: ﴿ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ﴾ [الهمزة، 104، 6]، فالّتي اسم موصول جاء صفة للنار "[1].

ونجدُ عند أحمد مختار عمر جملة من الشّواهد الّتي أوردها تحت باب عدم مطابقة الصّفة للموصوف، منها:

1. أُغلِقَت المحطتان **النّوَوِيّتان الّتي** تقع إحداهما خارج المدينة
2. إنْقَاذ ركاب **العَبَّارة الّذي** يُخْشى أن يكونوا قد غرقوا
3. **الخريجات الّذي** بلغ عددهن عشرين خريجة
4. الخَرِيطة **البيانية الّذي** يتولى الشّرح عليها
5. الطّائرتان **العجيبتان الّتي** تتحدث عنهما المراجع
6. **النّشَاط الّتي** بدأت به المرأة
7. في **الإطار الّتي** تمت فيها اللّقاءات
8. في **اللّحظة الّذي** انتهى فيها المجلس
9. مُؤْتَمر القمة **العربيَّة الّتي** تُبْذل الآن الجهود لعقده

فهي مرفوضة عند بعضهم لعدم مطابقة الصّفة للموصوف

ويعلق عليها أنَّ القاعدة هي مطابقة الصّفة للموصوف وجوباً في: (العدد، والنّوع، والتَّعيين، والإعراب)؛ هذا في النّعت الحقيقي، والأمثلة الّتي معنا داخلة فيه؛ وبعضها كانت المخالفة بين الصّفة والموصوف في العدد، وبعضها كانت المخالفة في النّوع، وبعضها كانت

[1] حسناء القنيعير، **جريدة الرَّياض اليومية**.

المخالفة في التَّعيين، وبعضها كانت المخالفة في العدد والنّوع معاً، وبعضها كانت المخالفة في النّوع والتَّعيين معاً[1].

وبالنّظر إلى الشّواهد السّابقة جميعها تجد الدّراسة أنَّ ضمير الشّخص العائد في جملة صلة الموصول قد طابق المُعيَّن الّذي يصفه ضمير الموصول، ولم يطابق ضمير الموصول. ففي جملة: (**مؤتمر القمة العربيَّة الّتي** تُبْذَلُ الجهود لعقده) نجدُ أنَّ الضَّمير العائد في تركيب (لعقده) يطابق لفظة (مؤتمر)، ولم يطابق ضمير الموصول (الّتي). وسنجد الشّيء نفسه في جميع الجمل السّابقة، إذ نلحظُ في جملة: (في **اللّحظة الّذي** انتهى فيها المجلس) أنَّ الضَّمير في (فيها) يطابق لفظة (اللّحظة)، ولم يطابق ضمير الموصول (الّذي).

وعلى الرُّغم من وجوب مطابقة الصّفة للموصوف إلا أنَّ النّاطق اللُّغوي أضحى يستعمل ضَمائِر الموصول في بعض الأوقات دون مطابقة، كالضَّمير (الّذي)، ويتسنّى لنا القول: إن العربيَّة المعاصرة أخذت تطابق بين ضمير الموصول وما بعده في نظم الكلام وهو جملة الصّلة، وبقي الضَّمير الرّابط في صلة الموصول مطابق للمرجع الّذي يصفه ضمير الموصول.

ثانياً: المخالفة بين ضمير الموصول (الّذي) وموصوفه

تعريف النَّكرة

وأما المخالفة بين ضمير الموصول (الّذي) وموصوفه في (التَّنكير والتَّعريف)، فقد أورد داود عبده بعض استعمالات العربيَّة المعاصرة لها، الّتي وصف فيها ضمير الموصول نكرة وليس معرفة، ومن ذلك[2]:

- لديه **سلطات الّتي** يمارسها

---

[1] انظر: أحمد مختار عمر، **معجم الصّواب اللُّغوي**، (عدم مطابقة الصّفة للموصوف)، 2/ 957، وانظر هذه الشّواهد وغيرها في **أخطاء اللُّغة العربيَّة المعاصرة عند الكتاب والإذاعيّين**، ص185.

[2] انظر: داود عبده، موقع مجلة مجمع اللّغة العربيَّة الأردني، بحث بعنوان: (الأخطاء اللُّغويَّة في لغة الإعلام العربي)، الثّلاثاء،2003/5/20.

- **مشروع قانون الّذي** قُدّم

- يحتوي على **ميثاق الّذي** يمنح المساواة

وكما قال المحدثون بتخطئة عدم المطابقة بين ضمير الموصول ومرجعه بـ(العدد والجنس) كذلك قالوا بتخطئة عدم المطابقة بين ضمير الموصول والمرجع المعرفة الّذي يصفه، فإضافة الاسم الموصول بعد النّكرة –عند داود عبده– من الخطأ العظيم؛ لأنَّ اللَّهجات العامية تتفق مع الفصحى في قاعدة مطابقة الصّفة لموصوفها في: (التَّعريف، والتّنكير)، سواء كانتِ الصّفة كلمة مفردة، أو جملة موصولية: (ميثاق جديد، الميثاق الجديد)، (ميثاق يمنح المساواة)، (الميثاق الّذي يمنح المساواة).

من هنا خطَّأتْ حسناء القنيعير قَوْلَ النّاس في دعاء القنوت: (وابعثه اللهم مقاماً محموداً الّذي وعدته)، والصّواب عندها: (المقام المحمود الّذي وعدته). وعلى الرَّغم من ورود الدّعاء في كتب الأحاديث النّبوية الشّريفة بالتَّعريف: (المقام المحمود الّذي وعدته)[1]، إلا أن التَّركيب الخاطئ عند حسنا قد ورد في التَّنزيل العزيز، يقول –عزَّ من قائل– في محكم تنزيله:﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا ﴾[الإسراء،17، ٧٩].

كما رصد أحمد مختار عمر بعض الشّواهد من عدم المطابقة بين الضَّمير الموصول وعائده:

- **أنا الّذي سماني** أبي محمداً

- **أَنْت الّذي تُقَدِّرُ** المناضلين

- **أنت الّذي دفعتني** أن أقول ذلك

- **أَيُّها الإنسان الّذي** لا تخاف الله

---

[1] انظر: حسناء القنيعير، **(لغة القرآن قاعدةُ القواعد)**.

ويرى أحمد مختار عمر أنَّ هذه الجمل مرفوضة –عند المصوِّبين– لعدم المطابقة بين الاسم الموصول، والضَّمير العائد عليه. فالصَّواب: (أنا الّذي سماه أبوه محمداً)، إذ الأصل أنَّ يكون الضَّمير العائد على الاسم الموصول ضمير غيبة، ولكن إذا كان الاسم الموصول خبراً والمبتدأ (ضمير متكلّم) أو (ضمير مخاطَب) أجاز النُّحاة مطابقته له في الغيبة، أو مطابقته للمبتدأ في التَّكلُّم أو الخِطاب. كما أجاز بعضهم أن يراعي في الضَّمير العائد على الاسم الموصول الخِطاب إذا كان الموصول صفة لمنادى كما في شعر يُنْسب للإمام عليّ –كرم الله وجهه–: (**أنا الّذي سمتنِ** أمي حَيْدَره)[1]

ولعل النّاطق اللُّغوي في العربيَّة المعاصرة أصبح ميالاً إلى عدم المطابقة بين ضمير الموصول وضمير الشّخص العائد مع الإلتزام بالمطابقة بين المرجع الّذي يصفه، وضمير العائد في كل الأحوال، فأصبح الشّاذ أو النّادر مِمّا هو مستعمل بكثرة وملتزم في العربيَّة ولم يعد الشّائع في لغة الاحتجاج من استعمال ضمير الغيبة هو المستعمل حتى مع المرجع الّذي غير ضمير المتكلم، فأصبح يلتزم حالة واحدة.

وبهذا نخلصُ إلى أنَّ مُجمل التَّطورات التي أصابتْ ضمائر الموصول تمركزت في جلِّها حول دخول ضمير الموصول في تراكيب جديدة مثل: (الأمر الذي، وماذا الذي، ويا الذي)، كما أصابَ التَّطور أيضاً استعمال ضمير الموصول (الـ) حيثُ تعددتِ استعمالاته وكسرتْ قواعد القياس فدخل على كل ما تدخل عليه (الذي)، ومِما سهل ذلك أنَّه دخل إلى الفصحى بتأثير من العاميات حيثُ تطوَّر عن الموصول العامي: (اللي)، وأما ضمير الموصول (ما) فكان تطوُّره بدخوله في شبه مركب مع أدوات الجرِّ ليشكل معها مركب ربط إذ أوجدت لغة الصحافة الكثير من مركبات الرَّبط، كما كان لقضايا الرُّتبة نصيب من هذا التَّطور فعمدت العربية المعاصرة إلى

---

[1] أحمد مختار عمر، **معجم الصّواب اللُّغوي**، 79/1.

الفصل بين ضمير الموصول وموصوفه بالواو التي اعتبرها الكثير من المصوِّبين واو عطف مع أنَّها لا تحتمل العطف، والفصل بين ضمير الموصول وصلته، ومنها في قضايا الرُّتبة عدم المطابقة بين ضمير الموصول ومرجعه الذي يصفه حيث أخذ الناطق اللُّغوي يميل إلى المطابقة بين ضمير الموصول وصلته، ومنها أن يصف ضمير الموصول نكرة، فيُكسب ضمير الموصول هذه النَّكرة التعريف.

وعلى الرُّغم من ورود بعض هذه الاستعمالات في شواذ اللُغة إلا أنَّها لم تكن مقيسة ولم تكن في الشائع من الاستعمال في عربية الاحتجاج، كما أنَّ منها ما وجِدت له أصول في العصور التّالية لعصر الاحتجاج، وعلى الرغم من ذلك عدَّ المصوِّبون الكثير من هذه الاستعمالات خاطئة واجبة التصويب على الرغم من ورودها في الشّاذ أو الضرورة أو العصور التّالية لعصر الاحتجاج، وربما كان مقياسهم في ذلك قواعد القياس التي وضعها النُّحاة لِلُغة الاحتجاج.

الفصل الثّالث

التَّطوُّر في استعمالات ضَمائِر الإشارة وضَمائِر الاستفهام

يضمُّ هذا الفصل مدخلاً وثلاثة مباحث على النَّحو الآتي: **المدخل** وقد تناولتِ الدِّراسة فيه التَّعريف بضَمائِر الإشارة.

وأمّا **المبحث الأول:** فتناولتِ الدِّراسة فيه التَّطوُّرات الّتي أصــابتِ اســتعمالات ضَــمائِر الإشارة في التَّراكيب اللُّغويَّة، وعنونتُ له بــ:**(التَّطوُّر في استعمالات ضَــمائِر الإشــارة فــي التَّراكيب اللُّغويَّة)**. ويضم ثلاثة مطالب كما يلي: المطلب الأول: (ثَمَّةَ وهناك). المطلب الثّاني: (نداء ضمير الإشارة المتَّصل بضمير المُخاطَب). المطلب الثّالث: (الحذف).

وأمّا **المبحث الثّاني** فدرس دخول ضَمائِر الإشارة في تراكيب الرَّبط الّتي ظهرتْ في لغة الصَّحافة والإعلام الحديثة، وجاء تحت اسم: **(ضَمائِر الإشارة في تراكيب الــرَّبط والمطابقــة)**، ويضم مطلبين: **المطلب الأول:** تراكيب الرَّبط (إلى ذلك)، (بالتّالي)، (هكــذا أشــياء). **المطلــب الثّاني:** تناولتِ الدِّراسة فيه تطورات المطابقة بين ضَمائِر الإشارة والمشار إليه وجاء تحت اسم: (المطابقة بين المشار والمشار إليه).

وأما **المبحث الثّالث:** فقد أفردته الدِّراسة لبعض التَّطوُّرات الّتي لحقتْ استعمال ضَــمائِر الاستفهام (مَنْ، وما، وماذا). وجاء باسم: **(التَّطوُّر في استعمال ضَمائِر الاستفهام)**. ويضم أربعة مطالب كما يلي: المطلب الأول: إلحاق ضمير الفصل بضَمائِر الاستفهام.

المطلب الثّاني: استعمال ضَمائِر الاستفهام في صيغة الاستفهام غير المباشر.

المطلب الثّالث: تأخر ضَمائِر الاستفهام عن الصدارة.

المطلب الرّابع: توالي ضميري استفهام في تركيب واحد.

مدخل الفصل

الإشارة لغة: مصدر من الفعل (أشارَ)، يقال: "أَشار الرَّجلُ يشير إشارةً : إذا أومأ بيديه، ويُقال: شوَّرْتُ إليه بيدي، وأشرتُ إليه أي لوحتُ إليه، وألحْتُ أيضاً، وأشار إليه باليد أوْمأ وأشار عليه بالرَّأي، وأشار يشير إذا ما وجّه الرَّأي ..."[1]. "والإشارة: تَعين الشيء باليد ونحوها"[2].

وأمّا المعنى الاصطلاحي: فلا يبعدُ كثيراً عن المعنى اللُّغوي حيثُ أطلقَ النُّحاة مصطلح أسماء الإشارة لمجموعة من أقسام الضَّمائر تُستعمل لتشير إشارة مادة حسية تستلزم وجود المشار إليه أو معنوية. على أنَّ من اللُّغويين من قصر تعريف ضَمائر الإشارة على ذكر صيغها الصرفية وأمثلة على استعمالاتها.

يقول سيبويه (180هـ): "وأمّا الأسماء المبهمة، فنحو: هذا، وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤُلاءِ، وذلك، وذانك، وتيك، وأولئك..."[3].

ويقول المبرّد (285هـ): "الأسماء المبهمة، وهي الّتي تقع للإشارة، ولا تخصُّ شيئاً دون شيء، وهي: (هذا، وهذاك، وَأُولئك، وَهؤلاء وَنحوه)"[4].

وقد أوردتِ الدِّراسة في التَّمهيد أنَّ عربية الاحتجاج قد استعملتْ مصطلح (الأسماء المبهمة) للإشارة لـ(ضَمائِر الإشارة، وضَمائِر الموصول، وضَمائِر الشَّخص)، وهذه الأسماء تصبح معرفة عندما تشير إلى شيءٍ مخصوص تخصُّه دون غيره.

---

[1] ابن منظور (711هـ)، **لسان العرب**، 235/7، مادة (شور).

[2] مجمع اللغة العربيَّة، **المعجم الوسيط**، ، ص512، مادة (شور).

[3] سيبويه، **الكتاب**، 77/2.

[4] المُبرَّد، **المُقْتَضَب**، 186/3.

ويقول ابن يعيش –تغمده الله في رحمته–: "اعلم أنَّ هذا الضرب من الأسماء هو البـــاب الثّاني من المبنيات، وهي الأسماء التي يُشار بها إلى المُسمّى، وفيها من أجل ذلك معنى الفعـــل، ولذلكَ كانت عاملة في الأحوال، وهي ضربٌ من المُبهم، وإنَّما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة، وذلك أنَّ الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني إنَّما هي الحروف فلما استُفيدا مـــن هذه الأسماء الإشارة، عُلِمَ أنَّ للإشارة حرفاً تضمنه هذا الاسم، وإن لم يُنطق به فبُني... وقـــال قوم: إنما بُني أسماء الإشارة لشبهها بالمضمر؛ وذلك لأنَّك تشير به إلى ما بحـــضرتك مـــا دام حاضراً فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم... ومعنى الإشارة: الإيماء إلى الحاضر بجارحة أو مـــا يقوم مقام الجارحة... لذلك قال النَّحويون: إن أسماء الإشارة تتعرف بشيئين: بالعينِ والقلبِ"[1].

باستقراء هذا النَّص نجد ابن يعيش يبني حد ضَمائِر الإشارة علـــى المعنـــى اللُّغـــوي، إذ تستلزم ضَمائِر الإشارة الإيماء بالجوارح كالعين أو اليد والقلب، حيثُ تستلزم الإشارة إلى الشيء تصوُّره لدى المُتكلِّم والمُخاطَب، ثم يرى أنَّ السَّبب في بناء أسماء الإشارة تضمنها معنى حرف الإشارة، وأنَّها شابهتِ الضَّمائِر، وأمّا السّبب في إبهامها أنَّها تقع على كل شيء تشير إليه فـــلا تختص بشيء دون غيره.

و بالانتقال إلى اللُّغويين المحدثين نجدُ عباس حسن يحدُّ ضمير الإشارة بأنَّه: "اسم يُعـــيِّن مدلوله تعييناً مقروناً بإشارة حسيّة إليه؛ كأن ترى عصفوراً فتقول: وأنتَ تشير إليه: (ذا) رشيق؛ فكلمة: (ذا) تتضمن أمرين معاً، هما: المعنى المراد منها: (أي: المدلول)، وهو: جسم العصفور، والإشارة إلى ذلك الجسم في الوقت نفسه. والأمران مقترنان؛ يقعان في وقت واحد؛ لا ينفـــصل أحدهما من الآخر. والغالب أن يكون المشار إليه (وهو: المدلول) شيئاً محسوساً كالمثال السّابق. وكأن تشير بأحد أصابعك إلى كتاب، أو قلم، أو سيارة، وتقول: (ذا كتـــاب)، و(ذا قلـــم)، و(ذي

[1] ابن يعيش، **شرح المُفصَّل**، 3/82–83.

سيارة). وقد يكون شيئاً معنويّا، كأن تتحدث عن رأيٍ، أو مسألة في نفسكَ، وتقول: (ذي مسألة تتطلب التَّفكير)، و(ذا رأي أبادر بتحقيقه)"[1].

ويقول مصطفى الغلاييني: "اسم الإشارة ما يدلُّ على مُعيَّن بواسطة إشارة حسيَّة باليد ونحوها، إن كان المشار إليه معنى أو ذاتاً غير حاضرة[2]. وبذلك نرى أنَّ المحدثين كالقدماء لم ينظروا إلى ضَمائِر الإشارة بمعزل عن المعنى اللُّغوي.

فالنُّصوص السّابقة تشير إلى أنَّ ضَمائِر الإشارة تقوم بوظيفة الإشارة الحسية –بالدّرجة الأولى– إلى جسم المُعيَّن الّذي تشير إليه فنقول: (ذا قلمي)، و(ذا كتابي)، وكما تشير إشارة معنوية –بالدَّرجة الثّانية– إلى مُعيَّن ذهني عقلي؛ كأن نقول: (هذا رأيٌ سديد)، و(هذا اعتقادي)، وهكذا. ولضَمائِر الإشارة وظائف أُخرى تؤديها في التَّراكيب اللُّغويَّة كضَمائِر الشّخص وضَمائِر الموصول.

ومن هذه الوظائف الرَّبط بين الجمل والّتي ألمحَ إليها ابن هشام –يرحمه الله– عندما تحدث عن وظيفة الرَّبط في الجملة. يقول: "روابط الجملة بما هو خبر عنه وهي عشرة... الثّاني: الإشارة نحو: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ ﴾ [الأعراف، 7، 36]، ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ ﴾ [الأعراف، 7، 42]، ﴿ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ ﴾ [الإسراء، 17، 36]، ويحتمله ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ﴾ [الأعراف، 7، 26]. وخصَّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولا، أو

---

[1] عباس حسن، **النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرَّفيعة والحياة اللُّغويَّة المتجددة**، 321/1.

[2] مصطفى الغلاييني، **جامع الدُّروس العربيَّة**، ص101.

موصوفاً، والإشارة إشارة البعيد، فيُمتنَع نحو: (زيدٌ قامَ هذا) لمانعين، و(زيدٌ قامَ ذَلِـكَ) لمـانع، والحجة عليه في الآية الثّالثة ولا حجة عليه في الرّابعة لاحتمال كون (ذلك) فيها بدلاً أو بياناً"[1].

ومن المعروف أنَّ ضمائر الإشارة تؤدي وظيفة الربط بين الجمـل كـضَمائِر الـشخص وضَمائِر الموصول؛ حيثُ إنَّها تحمل مرجعية في المشار إليه غالباً ما تكون حـضور المـشار إليه، كالمرجعية التي تحملها ضَمائِر الشخص إلى الاسم الـذي تقـوم مقامـه فـي التَّركيـب، والموصولية التي تحيل إلى مرجع سابق لها فيكون ضمير الموصول وصلته صفة لهذا المرجع.

فعندما نقول: (هذا كتاب) نجد أنَّ ضمير الإشارة هذا قد حمل مرجعية إلى اسـم ظـاهر محدد المدلول، وبهذا تؤدي وظيفة التَّعليق بين الجمل، فلها مرجع والأغلب فيه أن يكون اسـماً ظاهراً له مدلول محدد. كما أنَّ ضَمائِر الإشارة تشترك وضَمائِر الشخص في البناء والإعـراب المحليَّ، وهي أيضاً لا تنتمي إلى أصول اشتقاقية، ولا تحمل ضَمائِر الإشارة دلالة معجمية بـل تكتسب دلالتها من مرجعها، وتشترك وضَمائِر الشخص في (التـضام) أي الإلـصاق فتُلـصَق ضَمائِر الإشارة بـ(ها) التنبيه، وكاف الخطاب، ولام البعد.

بل إنَّ ضَمائِر الإشارة تضام إلى غيرها من الكلمات فنقول: (هذا الكتاب مفيد)، كما أنَّها تضام مع أدوات الجر، ولا يمكن أن تكون ضَمائِر الإشارة مضافة، وقد أشار تمّام حسّان إلى أنَّ هذه السمة من السمات الفارقة بين الضَّمائِر والأسماء والصفات وغيرها[2].

---

[1] ابن هشام، **مغني اللَّبيب عن كُتب الأعاريب**، الباب الرّابع، 646/2.

[2] انظر: التمهيد من هذه الدراسة

المبحث الأول: استعمال ضَمَائِر الإشارة في التَّراكيب اللُّغويَّة

يضمُّ هذا المبحث أربعة مطالب، وقد تناولتِ الدّراسةُ في المطلب الأول: التَّطوُّرات التي أصابتِ استعمال ضميري الإشارة (ثَمَّ وهناك). وفي المطلب الثّاني: تناولتْ نداء ضمير الإشارة المُتَّصل بضمير الخِطاب، وفي المطلب الثّالث: تناولتِ الدِّراسة حذف ضمير الإشارة وزيادته في مثل: (ها أنا أفْعَلُ)، و(حذف المشار إليه في تركيب (هذا وقد)، و(زيادة ضمير الإشارة في التَّركيب).

المطلب الأول: (ثَمَّةَ وهناك)

(ثَمَّة) و(هُناكَ) ضميرا إشارة يستعملان للإشارة للمكان البعيد إشارة حسية أو معنوية، وأصل (ثَمَّة) هو (ثَمَّ)، ولكن زيدتْ فيه (التّاء). وقد استُعمل هذان الضَّميران -ثَمَّةَ وهُناكَ- في عربيتنا المعاصرة عدة استعمالات، وضمن تراكيب لُغوية متعددة مغايرة لِمـا عليـه الـشّيوع والانتشار في استعمال لغة الاحتجاج، مِمّا جعل العديد من المصوّبين اللُّغويين ينظرون إلى مثل هذه الاستعمالات أنَّها خاطئة واجبة التَّصويب.

ومن هذه الاستعمالاتِ المطوَّرة لضميري الإشارة (ثَمَّة)، و(هُناك) استعمالهما استعمالاً غير إشاري؛ إذْ دأبتْ عربيتنا المعاصرة على استعمال ضمير الإشارة (هناك) ليعطي دلالة الفعل (يوجد)، وقد انتشر هذا الاستعمال بشكل كبير في العربيَّة المعاصرة.

ومن شواهد ذلك:

- "و**هناك** لمن لا يعلم استثمارات إسرائيلية في مصر، و**هناك** أيضا المناطق الصّناعية المؤهلة المعروفة بالكويز"[1].

---

[1] عبد المنعم سعيد، **صحيفة الأهرام المصرية**، من مقال: (المصالح القومية)، 2012/5/6.

– "**فهناك** عقوبات ملزمة لكل الدّول الأعضاء في الأمم المتحدة"[1].

– "و**هناك** لمن لا يعلم استثمارات إسرائيلية في مصر، و**هناك** أيضا المناطق الصّناعية المؤهلة المعروفة بالكويز"[2].

– "لو أن الّذين عبروا حدود (الجارة الشّمالية) في اتجاه الأردن جنوداً كالجنود الّذين يفرون يومياً من قطاعاتهم العسكرية إلى تركيا لكان **هناك** مبرر وإن هو غير مقبولٍ"[3].

بعد النّظر في الشّواهد السّابقة، نجد أنَّ ضمير الإشارة (هُناك)، لم يُستعمل ليعطي دلالة حسيّة أو معنوية تفيد الإشارة أو المرجعية الّتي عادة ما نجدها في استعمالات ضَمائِر الإشارة، بل إنَّ استعماله في هذه الجمل يفيد دلالة الوجود. فلو استعملنا مكان هذا الضَّمير في الشّواهد السّابقة كلمة (يوجد) لما تغيرتْ دلالةَ الجملة وبقيتِ الجملة على ما هي عليه.

ويْذكرُ أحمد مختار عمر أنَّ المعاصرين يستعملون (هُناك) بمعنى (يوجد)، وهو استعمال لم يرد في المعاجم القديمة، وقد أوردته بعض المعاجم الحديثة كالأساسي بناء على أنَّ الإشارة إلى الشّيء تستلزم وجوده[4].

ولعلَّ هذا الاستعمال هو استعمال مطوَّر عن استعمال آخر كان يستعمل العنصرين اللُّغويين معاً بوصفهما تركيباً واحداً (**يوجد هناك**)، ولكن لكثرة الاستعمال عمدتْ عربيتنا المعاصرة إلى اختصار هذا التَّركيب واختزاله في عُنصرٍ لغوي واحد، وهو (هُناك) بعد حذف العنصر اللُّغوي الثّاني (يوجد). ولرُبَّما بَقي لِفْعلِ الوُجودِ وُجودٌ ضِمْنيٌّ في التَّركيب ظَلَّ ماثِلاً في

---

[1] طارق مصاروة، **صحيفة الرَّأي الأردنية**، تحت عنوان: (لنفهم تأثيرات مقررات العقوبة على سورية!)، 2011/11/30، هكذا وَرَدَ العنوان في الأصل، ولعلَّه أرادَ (لنفهم تأثيرات العقوبات على سورية، أو لنفهم تأثيرات قرارات العقوبات على سورية).

[2] عبد المنعم سعيد، **صحيفة الأهرام المصرية**، من مقال: (المصالح القومية)، 2012/5/6.

[3] صالح القلاب، **صحيفة الرَّأي الأردنية**، تحت عنوان: (حادثة ودلالات!)، 2011/11/29.

[4] انظر: أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي دليل المثقف العربي**، 781/1، (هُنَاكَ شَبَهٌ).

ذهنِ النّاطقِ بالعربيَّة رغم حذفِهِ، لذلك فارقتِ الدّلالة الإشارية ضمير الإشارة (هُناك)، ممّا نقل دلالة الضَّمير إلى دلالة فعل الوجود (يوجد). وممّا يؤيد ذلك أنَّ النّاطق بالعربيَّة ما زال يستخدم تركيب (يوجد هُناك) دون حذف إلى جانب هذا الاستعمال.

وبنفس الطّريقة استَعملتْ عربية الصَّحافة ضمير الإشارة (ثَمَّة) بمعنى (يوجد). و(ثَمَّة) ضمير إشارة للبعيد مطوَّر في بنيته عن ضمير الإشارة (ثَمَّ) الّذي استعملته العربيَّة بمعنى (هُناك).

وقد نصَّت المعاجم اللُّغويَّة الحديثة على ذلك. وجاء في المعجم الوافي لأدوات النَّحو: "ثَمَّ (ثَمَّة): اسم إشارة بمعنى (هُناك) للمكان البعيد، للمذكر والمؤنث غير متصرف...لا يستعمل للقريب أو المتوسط ولذا لا يتقدمه (هاء) التَّنبيه ولا تتصل به الكاف أو اللاّم، وقد تلحقه التّاء المربوطة، فيقال: (ثَمَّة)، والمكان لا يشار إليه من حيث هو ظرف إلا بكلمتين هما: (ثَمَّ وهُنا)"[1]. ومن الشواهد التي رصدتها الدراسة:

- "في الوقت الّذي **ثَمَّةَ** من يقول فيه: إنها كانت ولا تزال على علاقة مباشرة مع الكثير من رموز الجريمة المنظمة والمافيا منذ تسعينيات القرن الماضي"[2].

- "ومع ذلك **ثَمَّةَ** ملاحظات مهمة على عدد من المواد المستحدثة وعلى مواد أخرى رُفعتْ من مسودة الدّستور بغير مسوغ"[3].

- "**ثَمَّةَ** تدابير تمَّ اتخاذها لوضع نهاية سريعة وتجنب حدوث الأزمة مستقبلا؟"[4].

---

[1] علي الحمد ورفيقه، **المعجم الوافي في أدوات النّحو العربي**، دار الأمل، إربد، ص131.

[2] سامي عمايرة، **صحيفة الأهرام المصرية**، تحت عنوان: (المعارضة الرّوسية تتراجع.. والكرملين يواصل التّشدد)، 2012/9/24.

[3] مكرم محمد أحمد، **الأهرام المصرية**، تحت عنوان: (نقطة نور لماذا نسيتم الفقر؟)، 2012/9/23.

[4] عبد الرّءوف خليفة، **الأهرام المصرية**، تحت عنوان: (أزمة الوقود على نار هادئة!)، 2012/9/27.

وبالتمعُّن في الشواهد السابقة نلحظُ أنَّ ضمير الإشارة (ثَمَّة) قد فارق (الإشارة الحسيِّة) – في هذه الشّواهد– لمكان بعيد بمعنى (هُناك) ليشير إلى معنى (الوجود).

فعندما نقول: (**ثَمَّة** أمور لا يمكن مناقشتها فوق الطّاولة)، فإننا نعني (**يوجد** أمور لا يمكن مناقشتها فوق الطّاولة)، ولكن كيف انتقل استعمالها من المعنى الحسي إلى المعنى الوجودي؟

لا بُدَّ أنَّ هذا الاستعمال لها انبثق من استعمالها الحسي؛ لأنَّها تُستعمل بمعنى ضمير الإشارة (هُناك) إشارة حسية للمكان البعيد على الأصل، فانتقلتْ في عربيتنا المعاصرة إلى استعمال (الوجود) لِعلَّةٍ مفادُها أنَّ ضمير الإشارة (هُناك) قد استُعمل ليعطي دلالة (الوجود) بمعنى (موجود)، فانتقلت معه (ثَمَّ) من الاستعمال الحسي أيضاً إلى استعمال الوجود، حيثُ عَلِقَ في ذهن النّاطق بالعربيَّة أنَّ (ثَمَّة) بمعنى (هُناك).

ومن الاستعمالات المطوَّرة في عربيتنا المعاصرة لضميري الإشارة (ثَمَّة، وهناك) أيضاً أن يُستعملا معاً بوصفهما تركيباً واحداً بمعنى (الوجود) نفسه، فتزاوج العربيَّة المعاصرة بينهما على النّحو الآتي: (ثَمَّةَ هُناك) أو (هُناك ثَمَّة) كما هو ماثل في الشّواهد الآتية:

- "التَّعايش مع تلكَ الانكسارات شر لابد منه، لكن **ثَمَّةَ هناك** طرق للتعامل معها"[1].
- "...بالتأكيد **هُناك ثَمَّة** خطورة علي حرية الإعلام استشعرتها الفضائيات الخاصة أمس"[2].
- "وأمرهم شورى بينهم أي أنَّ أمر الشّعب شورى بين الشّعب فهل **ثَمَّةَ هنـاك** ديمقراطية أرقى من تلك؟"[3].
- " **هُناك ثَمَّة** إجراءات يجب استكمالها"[4].

---

[1] ديم بنت فيصل، **صحيفة الرّاي الكويتية**، تحت عنوان: (إغفاءات يتيمة...! / إ نـ كـ سـ ا ر ا تـ !...)، 2009/10/2.

[2] موسى حسين، **جريدة الأهرام المصرية**، تحت عنوان: (الشاشات السوداء... والحريات البيضاء)، 2012/12/5.

[3] حسام الكاشف، **صحيفة الأهرام المصرية**، تحت عنوان: (الإخوان والدّولة الثّيوقراطية)، 2011/5/11.

[4] أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي دليل المثقف العربي**، 781/1، (هُنَاكَ ثمة).

- "أما بخصوص الأجناس الأُخرى، **ثَمَّةَ هناك** لي بعض الكتابات حيثُ إنَّجزت قصة..."[1]

ويرى أحمد مختار عمر أنَّ السبب في رفض الجملة الأخيرة هو اجتماع (ثَمَّة) و(هُناك)، ومعناهما واحد. والأفصح أنَّ تكون الجملة: (ثَمَّة إجراءات يجب استكمالها) أو (هناك إجراءات يجب استكمالها) ومع ذلك فجملة: (هُناك ثَمَّة إجراءات يجب استكمالها) مقبولة.

ويرى أحمد مختار عمر أنَّ (هُناك) و(ثَمَّة) تفيدان الإشارة مع الظّرفية المكانية، فلا يجوز الجمع بينهما. ويمكن تخريج هذا الجمع بحمله على التَّوكيد اللَّفظي[2].

كما ذكر أحمد مختار عمر جملة: (ثَمَّة شعورٍ باليأس)، ويرى أنَّها مرفوضة عند بعضهم لإضافة (ثَمَّة) إلى ما بعدها. ويُصوِّبها بـــ(ثَمَّة شعورٌ باليأس) لأنَّ (ثَمَّة) ظرف بمعنى (هُنـــاك) فمن الخطأ إضافتها إلى ما بعدها، وإنَّما يضبط ما بعدها حسب موقعه في الجملة[3]. ولكن هـــذا الذي ذكره أحمد مختار عمر في الجملة الأخيرة ليس من قبيل الإضافة، بل لا يخرجُ عن كونه خطأ في العلامة الإعرابية كأيِّ خطأ يقع فيه النّاطق بالعربية، واجب التَّصويب.

المطلب الثّاني: نداء اسم الإشار

ذكرتِ الدِّراسة أنَّ اللُّغويين القداماء لم يجوزوا نداء ضمير المخاطب وفقاً للاستعمال في سعة الكلام[4]، كما أنَّهم لم يجوّزوا أيضاً –وفقاً للاستعمال الشّائع– نـــداء ضـــمير الموصـــول الخاص، إلا أنَّهم جوّزوا نداء ضمير على قلة. إلا أنهم لم يجوّزوا نداء ضمير الإشارة المُتَّصل بكاف المُخاطَب –تبعاً للاستعمال في سعة الكلام– في مثل: (يا ذلِكَ، يا ذاك، يا تلك).

---

[1] أحمد الخطيب، **صحيفة الرَّأي الأردنيـــة**، تحت عنوان: (الشّاعر أبو الهيجاء: القصيدة حـــضوري الأبـــدي)، 12/28، 2011.

[2] انظر: أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي دليل المثقف العربي**، 781/1، (هُنَاكَ ثمة).

[3] انظر: المرجع نفسه، 282/1، مادة (ثَمَّة).

[4] انظر: المبحث الأول من الفصل الأول من هذه الدِّراسة: مطلب نداء ضمير الشخص.

ويقول السّيوطي في همع الهوامع: "ولا ينادى اسم الإشارة المُتَّصِل بحرف الخِطاب نحو: (يا ذاك)، قال السّيرافي، وغيره، وأجازه ابن كيسان ونُقل عن سيبويه، ولا يُنادى مضاف لكاف الخِطاب نحو: (يا غلامك)، لأنَّ المنادى حينئذ غير من له الخِطاب"[1].

نجد في هذا النَّص علة منع نداء ضمير الإشارة المُتَّصل بكاف الخِطاب في عربية الاحتجاج؛ فهذه الكاف دلَّتْ على المُخاطَب من جهة فلا يجتمع الخِطاب والنِّداء، ومن جهة ثانية فإن المنادى (ضمير الإشارة) ليس من له الخِطاب.

وإذا ما انتقلنا إلى عربيتنا المعاصرة نجد نداء ضمير الإشارة قد دخل إلى لغة الشعر والصحافة. ونستقي بعض الشّواهد على هذا النّداء في الشعر الحديث، حيثُ أكثرَ الشعراء المعاصرون من نداء ضمير الإشارة المُتَّصِل بكاف الخِطاب، ومن الشعر المنثور على صفحات الصحف اليومية:

دثرتُ نزفاً أصاب الرّوح

مِنْ قرصة الوقت

يا ذلكَ الهوى [2]

ونجد في ديوان حافظ إبراهيم:

حَمَلَتْ لي ذاتَ يومٍ نبأً   لا رعاك الله **يا ذاكَ** النّبا[3]

ونجد ظهوراً لنداء ضمير الإشارة في الزّوايا الأدبية على صفحات الصُّحف المحلية في مثل: "فما أحلاكِ **يا تلك** اللَّحظات الهاربة"[4].

---

[1] السّيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 46/3.

[2] بريهام التَّرك، **صحيفة الدّستور الأردنية**، من قصيدة بعنوان: (تهاليل المساء)، 2011/7/1.

[3] حافظ إبراهيم، **الدّيوان**، جمع أحمد أمين وآخرون، دار الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص322 من قصيدة: (غادة اليابان).

[4] رمزي الغزوي، **صحيفة الدّستور الأردنية**، من مقال: (مجرات: جبنة الرَّعيان)، 2006/6/7.

وعلى الرغم من البحث إلا أن الدِّراسةَ لم تعثر –على حد بحثها– علـــى شـــواهد لِنـــداء ضمير الإشارة المُتَّصِل بكاف الخطاب في القرآن الكريم، ولا في كتب تراثنا اللُّغوي، ولا فـــي لغة الاحتجاج.

ولعلَّ مِمّا سوَّغ للنّاطق اللُغوي بالعربية المعاصرة أن ينادي ضمير الإشارة المُتَّصل بكاف الخِطاب أنَّها –أي الكاف– لم تعد تُستعمل لما كانتْ تُستعمل عليه في عربية الاحتجاج؛ يقول ابن يعيش في استعمالات (كاف) الخِطاب، تلكَ المُتَّصِلة بضمير الإشارة والّتي كانت سبباً في منـــع نداء ضمير الإشارة: "تختلف حركات هذه الكاف ليكونَ ذلك أمـــارة علـــى اخـــتلاف أحـــوال المخاطب من التَّذكيرِ، والتَّأنيثِ. وتلحقه علاماتٌ تدلُّ على عدد المخاطبين. ويوضح لـــكَ ذلـــكَ نعتُ اسم الإشارة ونداءُ المُخاطَب. فإذا سألتَ رجلاً عن رجل قُلتَ: (كيـــفَ ذلِـــكَ الرَّجـــل يـــا رجل؟)، بفتح الكاف لأنَّكَ تُخاطِبُ مذكراً، قال الله –تعـــالى–: ﴿ ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ [يوسف، 12، 52]، وإذا سألتَ امرأة عن رجل قُلتَ: (كيف ذلكِ الرَّجل يا امرأة؟)، كـــسرتَ الكـــاف حيثُ خاطبتَ مؤنثاً. قال الله –تعالى–: ﴿ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ﴾ [مريم، 19، 21]...فـــإن سألتَ نساء عن نساء قُلتَ: (كيف أولئكنَّ النِّساء يا نساء؟). قال الله –تعـــالى–: ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ ﴾ [يوسف، 12، 32]، ألحقَ علامة جمع المؤنث حيثُ كانَ الخِطابُ للنسوة...هذه هي اللُّغة الفاشية الّتي يقتضيها القياس، وعليها معظم الاستعمال. وفيها لغة أخرى نقلها الثِّقات، وهي إفرادُ علامة الخطابِ وفتحُها على كل حال تغليباً لجانب الواحد المذكر، فنقول للرجلِ[1]: (كيف ذلـــكَ

[1] يبدو أنَّ ابن يعيش –نفعنا الله بعلمه– أراد: فنقول (للمرأة) وليس (للرجل) بدليل أنَّه قال في المثل المـــصنوع الذي ساقه: (كيف ذلكَ الرَّجل يا امرأة؟).

الرَّجل يا امرأة؟) بفتح الكاف كَخِطاب المُذكَّر، وكَذا إذا خاطَبتَ اثنين أو جماعة، وفي التَّنزيل: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة،2، 143]" [1].

وبإنعام النَّظر في هذا النَّص نلمسُ الفرق بين اســتعمال العربيَّــة المعاصــرة وعربيــة الاحتجاج لكاف الخِطاب المُتَّصِلة بضمير الإشارة ؛ فهذه الكاف هي حــرف خِطــاب، وهــي مُتصرفة مع المُخاطَب في (العدد والجنس)، وحَتّى إذا لم تكن متصرفة في اللُّغة غير الفاشية – لِزمانهم– فإنَّها تبقى على حالها من الفتح تغليباً لجانب المذكر المُخاطَب أيضاً، فهي فــي كِلْتــا الحالَيْنِ تشير إلى المُخاطب؛ أي لم تكن تحمل إشارة لعين المشار إليه، بل كانت تحمــل دلالــة الإشارة لعين المُخاطَب، لذا شابهتِ الكاف الضَّميرية فعوملت معاملة ضمير المُخاطَــب لأنَّهــا حملتْ معنى الخِطاب. وبما أنَّ ضمير المُخاطَب لا ينادى، قيستْ كاف الخِطاب الحرفية علــى ضمير المُخاطَب بجامع الحضور والخِطاب في كل منهما، وهذا مِمّا مُنِع نداؤه في لغة الاحتجاج وفقاً للقياس والاستعمال الشائع.

وإذا ما عُدنا إلى عربيتنا المعاصرة نجدها قد حلَّتْ كاف الخِطاب هذه من التَّصرفِ مــع المُخاطَب؛ إذ لم تعد تحمل دلالة الخِطاب لعين المُخاطَب بل أصبحتْ تحمل دلالة الإشارة لعــين المشار إليه؛ أي أصبحَ النّاطق اللُّغوي يعامل ضمير الإشارة كوحدة واحدة، حيث يــشير إلــى مشار إليه ولم يعد جزء من ضمير الإشارة يحمل دلالة المخاطب، فما عادتِ الكاف في عربيتنا المعاصرة دالة على المُخاطَب بعينه وحسه، فتطوَّرتْ دلالة الكاف الحرفية في ضمير الإشــارة (ذلِكَ) وأخواتها في الاستعمال من الإشارة لعين المُخاطَب إلى الإشارة لعين المشار إليه.

---

[1] ابن يعيش، **شرح المُفصَّل**، 3/93-94.

المطلب الثّالث: الحذف

أولاً: حذف ضمير الإشارة

عرفت عربية الاحتجاج دخول الفصل بين ضمير الإشارة وهاء التنبيه بضمير الشخص، يقول سيبويه: "وكذلك (ها أنا ذا)[1]، و(ها نحن أولاء)، و(ها هو ذاك)...وإنما استَعملتَ هذه الحروف هُنا لأنَّك لا تقدر على شيء من الحروف التي تكون علامةً في الفعل، ولا على الإضمار الذّي في (فعلَ). وزعم الخليل –رحمه اللّه–: أنَّ (ها) هُنا هي التي مع (ذا) إذا قلت: (هذا)، وإنَّما أرادوا أن يقولوا: (هذا أنتَ)، ولكنَّهم جعلوا (أنتَ) بين (ها) و(ذا)؛ وأرادوا أن يقولوا: (أنا هذا) و(هذا أنا)، فقدَّموا (ها) وصارتْ (أنا) بينهما"[2].

يُشير هذا النَّص المقتطف من الكتاب أنَّ سيبويه يقرر في هذا التَّركيب (ها+ أنتَ+ ذا)، أنَّه عُرِفَ في عربية الاحتجاج، وهو لا يختلف عن تركيب (هذا أنت). حيثُ فصل ضمير الشخص بين (ها) التّنبيه وضمير الإشارة . إلا أن العربيَّة المعاصرة عرفتْ حذف ضمير الإشارة من هذا التَّركيب والإخبار بغيره في مثل:

- "**وها نحن اليوم** في اليوم الوطني نجدد الولاء والطّاعة لولي أمرنا ملك الإنسانية"[3]
- **ها أنتِ تفقدين** ما كُنّاه[4]

ففي هذه الشواهد بدل أنَّ يأتي التَّركيب على صورة: (ها أنا ذا أفعل، وها نحن ذا نفعل، وها أنتم ذا تفعلون)، جاء التَّركيب على صورة (ها+ أنا +أفعل، وها+ نحن+ نفعل، وها أنتم تفعلون)، أو على شكل (ها أنا+ اسم)، وفي كِلتا الحالَّين نلحظُ أنَّ النّاطق اللُّغوي قد أخبرَ بغير اسم الإشارة.

---

[1] قد تُكْتَبُ أَحيانً بالصّورةِ: (هأنذا).

[2] سيبويه، الكتاب، 2/353–355.

[3] نوال العامود، **صحيفة الوفاق السّعودية**، من مقال (دام عزك يا وطني)، 2011/9/23.

[4] فاضل الجابر، **ديوان وحيداً في امتداد خطاكِ**، من قصيدةَ : (جِهاتُ العدَم)، ص38.

ولكن هل كان هذا الاستعمال موجوداً ومستعملاً في عربية الاحتجـاج؟ أم تُـراه كـان حاضِراً في الشّاذ، والنّادر، والضّرورة، وغير المقيس كما هو حال العديد من التّراكيب اللُّغويَّة الّتي شاعتْ وانتشرت في عربيتنا المعاصرة؟[1].

على الرغم من عدم وجود مثل هذا التَّركيب في كتب مُقعدِي العربيَّة وشـواهدهم إلا أنَّ المصوِّبين تنبهوا له، وعدّوه خطأ واجباً التصويب، فيقول الحريري(516هـ) : "ويقولون: (هو ذا يفعل) و(هو ذا يصنع) وهو خطأ فاحش ولحن شنيع، والصَّواب فيه أن يقال فيه: (ها هـو ذا يفعل)، وكان أصل القول: (هو هذا يفعل)، فتفرع حرف التَّنبيه الذي هو (ها) من اسم الإشـارة الذي هو (ذا)، وصُدِّرَ في الكلام وأُقحِمَ بينهما الضمير ويسمى هذا التقريب، إلا أنَّه إذا قيل: (ها هو ذا)، كُتِبَ حرف التَّنبيه بإثبات الألف لئلا يبقى على حرف واحد، والعرب تكثـر الإشـارة والتَّنبيه فيما تقصد به التفخيم"[2].

ويعرض الرَّضي (688هـ) لهذا الحذف، فيقول في شرحه على كافيـة ابـن الحاجـب: "ويَعني بـ(معنى الفعل): ما يُستنبط منه معنى الفعل، كالظّرف، والجارِّ والمجـرور، وحـرف التّنبيه، نحو: (ها أنا زيد قائماً) عند من جوز هاء التّنبيه من دون اسم الإشارة، كما يجيء فـي حروف التّنبيه، واسم الإشارة، نحو: (ذا زيد راكباً)"[3].

---

[1] من التَّراكيب التي تناولتها الدراسة ووجدتْ لها جذور في الشاذ والنادر وغير المقـيس (أن يـأتي ضـمير الشخص المُتَّصل بعد (إلا)، فنقول: (إلاكَ)، وبعد لولا مثل: (لولاك)...إلخ، ودخول ضمير الموصـول المشترك (الـ) على الأفعال) وقد شاعت هذه التَّراكيب كثيرً في عربيتنا المعاصرة.

[2] الحريري، **درة الغواص في أوهام الخواص**، ص96

[3] الأستراباذي، شرح الرّضي على الكافية، 54/2.

ويقول أبو البقاء (1094هـ)- طيَّب الله ثراه: "(ها أنا) كلمة يستعملونها غالباً وفيه إدخال (ها) التّنبيه على ضمير الرّفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة وقد صرح ابن هشام بعدم جوازه"[1].

ويقرر مجمع اللّغة العربيَّة في القاهرة "ترى اللَّجنة أنَّه يجوز دخول ها التنبيه على الضمير، دون أن يكون الخبر اسم إشارة نحو: (ها أنا أفعل) و(ها أنتَ تفعل)، مستدلة على صحة ذلك بالشواهد العديدة التي وردت في كلام العرب الذين يُحتَجُّ بقولهم، كقول خالد بن الوليد: (ثم ها أنا أموت على فراشي) وما يُنسب إلى الْمُسْتورِد بن عُلَّفَة الخارجي[2]: (وها أنتم تعلمون ما حدث) . ولهذا لا بأس على الكاتب أن يكتب: ها أنا، وها أنت، وها هو، وما يشبه ذلك من الضَّمائِر"[3].

ويرى ياسين أبو الهيجاء ألا شذوذ في هذا التَّركيب، فيقول: "هو مستخدمٌ منذُ القدم، وليس شاذاً ولا غريباً، وقد حَشد الأستاذ محمد شوقي أمين خبيُر لجنة الألفاظ والأساليب في بحثه آنف الذّكر ما أكد ذلك، وإنّ كان أسلوبُ (ها أنا ذا) أشيعَ وأكثر تداولاً. وبقي ملمح دلالي لم يُشَر إليه، يميز بين أسلوبي (ها أنا ذا) و(ها أنت تفعل) ونحو ذلك، يكون المعنى قائماً فيه على صرف النّظر إلى حضور الذّات وقيامها بالفعل، بينما تتحول الدّلالة عندما نقول: (ها أنت تفعل)

---

[1] أبو البقاء الكفوي(1094هـ)، **الكلّيات (معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة)**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1992، ط1، فصل الهاء، ص959.

[2] هو الْمُسْتورِد بن عُلَّفَة التيمي الخارجي، عاصر علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه- وهو من الخوارج، انظر: النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق: مفيد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2004، ط1، 173/20.

[3] عدنان الخطيب، **العيد الذهبي لمجمع اللغة العربيَّة**، ص272.

و(ها أنا أفعل) إلى التَّركيز على الفعل وجعله بؤرة الاهتمام، ولعلَّ المُنعم النّظر يرى هذا الملمح بادياً في هذين الأسلوبين"[1].

ويورد أحمد مختار عمر أنَّ الإخبار بغير اسم الإشارة عن الضَّمير المسبوق بأداة التَّنبيه (ها) في مثل:

1. ها **أنا أفعل** المطلوب مني
2. ها **أنا قائل** ما أعتقد

أنَّه مرفوض عند المصوّبين لدخول (ها) التَّنبيه على الضَّمير دون اسم إشارة:

1. **هأنذا أفعل** المطلوب مني
2. **هأنذا قائل** ما أعتقد

ويرى أنَّ المشهور في الاستعمال العربي لـ(ها) التنبيه الداخلة على الضمير أن يكون الخبر اسم إشارة، وجاء إلى جانب ذلك العديد من الشواهد الواردة عن العرب التي جاء فيها الضمير مع (ها) التنبيه دون اسم إشارة، وقد اعتمد مجمع اللغة المصري على هذه الشواهد، فصحَّح هذا الاستعمال، ومن هذه الشواهد: قول الشّاعر أبي كَبيرٍ الهُذَليِّ:

وَلوعاً فَشَطَّتْ غُرْبَةً دارُ زَيْنَبٍ   **فَها أنا أبكي** وَالفؤادُ قَريحُ[2].

وعلى الرُّغم من عدم ورود هذا التركيب في لغة القرآن الكريم، وعدم وروده في شواهد كتب النحو العربي عند النُّحاة الأوائل –حسب بحث الدراسة– الذين قعَّدوا للغة العربيَّة، إلا أنَّه لا يمكن تخطئته بناءاً على وروده في الشَّواهد التي أشار إليها المجمع وأحمد مختار عمر.

---

[1] ياسين أبو الهيجاء، **مظاهر التَّجديد النّحوي لدى مجمع اللّغة العربيَّة في القاهرة**، ص108.

[2] أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي دليل المثقف العربي**، (880/2)، (الإخبار بغير اسم الإشارة عن الضَّمير المسبوق بأداة التَّنبيه (ها)). والشاعر من كبار شعراء الهذليين، والبيت من قصيدة مطلعها: (أفي كل عام غربة ونزوح   أما للنوى من ونية فتريح؟) انظر: الحموي، **معجم الأدباء**، 234/2.

ولعلَّ كتب التصويب اللُّغوي الّتي أشار إليها أحمد مختار عمر وذكرهـا مجمـع اللُّغـة العربيَّة في القاهرة، كانت تنظر إلى الاستعمال الشائع الموافق للقياس ولم تبحث فـي الـشاذ أو النّادر، حَتّى في دواوين شعر عصر الاحتجاج حيث كان القياس عندهم هـو معيـار التخطئـة والصواب.

وبالعودة إلى العربيَّة المعاصرة نجدها عَمِدت إلى (هـاء) التنبيـه وضـمير الـشخص المنفصل، فأحلَّتهما محل ضمير الإشارة، حيثُ أخذ هذا التركيب دلالته فحُذفَ النّاطق بالعربيَّـة ضمير الإشارة، فأصبحت جملة: (ها نحن ذا نفعل)، تساوي جملة: (ها نحن نفعل)، لأنَّ دلالـة الضمير المحذوف باقيه بعد حذفه في (ها) التنبيه وضمير الشخص، بدليل أن المستمع لمثل هذا التَّركيب دون ضمير إشارة يستطيع أن يقدر ضمير الإشارة المحذوف من خلال ضمير الشخص المذكور.

2- حذف المشار إليه

كما حذفتِ العربيَّة ضمير الإشارة حذفتِ المشار إليه وأبقتْ على ضمير الإشـارة مِمّـا اعتبره اللُّغويّون خطأً لغوياً واجب التصويب، وممّا جاء في كتب التَّـصحيح اللُّغـوي تخطئـة تركيبي[1]:

1- **هذا وقد** صرّح مصدر مسؤول بكذا.

2- **هذا وفي النّشرة** أنباءٌ أُخرى.

يرى فهد زايد أنَّ هاتين الجملتين خاطئتين لعدم وجود المشار إليه، ولا ضـرورة لـذكرِ ضمير الإشارة. وسبب رفضها عند المصوّبين -كما ذكر أحمد مختار عمر- عدم وجود المُشار إليه. ويرى أحمد مختار عمر أنَّ جملة (هذا وقد صرَّح مصدرٌ مسؤول) يمكن قبولها لغوياً على

[1] فهد خليل زايد، **ألفا خطأ شائع بين العامة والخاصة**، ص34.

اعتبار أنَّ اسم الإشارة (هذا) مبتدأ لخبرٍ محذوف تقديره: (هذا كما ذكر، وقد صـــرّح مـــصدر مسؤول). و"دليل ذلك أنَّ هذا التَّعبير يُسْتَخْدم أثناء الكلام عن حدثٍ أو شيءٍ من الأشـــياء، ثـــم يُعْطَف عليه كلام آخر بالواو، وقد جاء هذا الأسلوب في القرآن الكريم كقوله تعـــالى: ﴿ هَـٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّـٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾[ص، 38، 55]"[1].

وأمّا عباس السّوسوة فقد أورد أن ضمير الإشارة (هذا): "تبدأُ بها الفقرات، ولا يكاد يخلو منها مقال أو بيان أو خبر فيه شيء من الطّول. وقد تأتي منفردة. وقد تأتي مـــصاحبة لـــبعض أشباه الجمل مثل (هذا من جهته، ومن جهة أُخرى...وقد أثار تواترها غضب عـــضو مجمعـــي فقال: تكثر كلمة (هذا) في الأخبار والإذاعات والبيانات مفردة، مبتدأ لا خبر له، بـــل لا معنـــى للكلمة البتة. وحَتّى الآن لا نعلم المراد منها، ولا خبر لها قد يُفهم من القرينة. وفي بعض ما ذكر نظر، إذ إن هذه الأداة للربط فحسب. وليس المطلوب منها أن تؤدي أكثر من عملها هذا حَتّـــى يكون لها خبر أو معنى"[2].

ويجد عبد العزيز مطر هذا الأسلوب في جملة: (هذا وبالله التوفيق)، أنَّه فصيح وصـــحيح مستنداً إلى رأي الزجاج ومكّي بن أبي طالب في تخريج قوله تعالى: ﴿ هَـٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّـٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾[ص، 38، 55] على أنَّ كلمة (هذا) من جملة مستقلة تقديرها (الأمر هذا)، أو (هـــذا كمـــا ذكر)، فكلمة (هذا) إمّا مبتدأ لخبر محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف[3].

---

[1] أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي دليل المثقف العربي**، (1/ 777)، (هَذَا وقد صَرَّحَ).

[2] عباس السّوسوة، **العربيَّة الفصحى المعاصرة**، ص268.

[3] انظر: عبد العزيز مطر، **أحاديث إذاعية**، ص39

وبعد كل الذي أوردناه من آراء لا يمكن أنَّ يكون ضمير الإشارة (هذا) هُنا زائداً، بل هو جزء من جملة حُذِفَ خبرها، وقد ورد عن العرب حذف الخبر، والتقدير في الشّواهد السابقة: (هذا الّذي ذكرنا أو قدمنا أو عرضنا من الأنباء، وفي النّشرة أنباء أخرى)، ومع أشباه الجمل يكون التقدير: (هذا الذي ذكرَ من جهته، ومن جهة أُخرى...)، فالتَّركيب هو عبارة عن جملتين حُذف أحد ركني الجملة الأولى، وهو الخبر (ضمير الموصول، وصلته) وبقي الرُّكن الآخر وهو المبتدأ (ضمير الإشارة). وبِما أنَّ هذا التَّركيب قد تمثل في لغة القرآن الكريم العظيم لا يمكن تخطئته. كما أشارتْ كتب التفسير إلى وجود حذف في هذا التَّركيب يقول الطّبري (310هـ) في تفسر الآية القرآنية الكريمة: "عني تعالى ذكره بقوله (هَذا): الّذي وصفتُ لهؤلاء المُتَّقين: ثم استأنف –عزَّ وجلَّ– الخبر عن الكافرين به الّذين طَغَوا عليه وبَغَوا، فقال: (وَإِنَّ لِلطَّاغينَ)، وهم الّذين تمرّدوا على ربهم، فعصوا أمره مع إحسانه إليهم (لَشَرَّ مآبٍ) يقول: لشرّ مرجع ومصير يصيرون إليه في الأُخرة بعد خروجهم من الدّنيا"[1].

وبهذا التَّفسير للآية الكريمة لايمكن أنْ يقال: إنَّ ضمير الإشارة زائد يجب حذفه، ويبدو أنَّ ما دعا المصوّبين إلى تخطئة مثل هذه الاستعمال أنَّ السّامع قد يقع في غفلة أحياناً إذا ما نطقَ المُتكلِّم هذا التركيب دون فصل بين (هذا) و(وقد). وبما أنَّ مثل هذا التَّركيب لم يُناقش في كتب التُّراث النَّحوي، لا يمكن معرفة معيار التخطئة الذي اتكأ عليه المخطِّون في تخطئة مثل هذا التَّركيب، وربما ما دعاهم إلى مثل هذه التخطئة اعتقادهم أن ضمير الإشارة جزء من التِّركيب، فوجدوه تركيباً مشيناً إذ لا علاقة بين ما قبل الواو ما بعدها في اعتقادهم.

[1] الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، 2000، 224/21.

المبحث الثاني

استعمال ضَمائِر الإشارة في تراكيب الرَّبط، والمطابقة

يتناول هذا المبحث مطلبين المطلب: الأول (استعمال ضَمائِر الإشارة في تراكيب الرَّبط) المستعملة في لغة الصّحافة العربيَّة، وأمّا المطلب الثاني: فقد تناول المطابقة بين ضَمائِر الإشارة والمشار إليه في العدد والنّوع، وجاء باسم: (المطابقة).

المطلب الأول: (استعمال ضَمائِر الإشارة في تراكيب الرَّبط)

في الأغلب ما تكون تراكيب الرَّبط– في عربيتنا المعاصرة مكوَّنة من أحد أدوات الجر وضمير إشارة من مثل: إلى ذلك، لهذا، وبذلك...، وقد تتألف هذه التَّراكيب من ظرف وضمير إشارة في مثل: (فوق ذلك، فوق هذا). ولكل تركيب ربط استعمال خاص به حيث يؤدي معنى لغوياً محدداً، ويرى نبيل حداد أن مثل هذه الرَّوابط المكونة من الأدوات وأشباه الجمل تأتي في الاستعمال الصّحفي ضمن معان كثيرة منها[1]:

1– الزّيادة والجمع في مثل: (فوق ذلك)، و(معظم ذلك)، و(فوق هذا)، (ليس هذا أو ذلك فقط)، (أفضل من ذلك)، و(ما هو أكثر من ذلك/ ذاك). كما في المثال الآتي: (وفوق ذلك فأن السّياسة الّتي تتبعها الإدارة الأمريكية من شأنها أن ...).

2– التَّغاير والتَّنازل مثل: (على الرَّغم من ذلك) كما في الشّاهد الآتي: (... لم يبد وزير الخارجية أية علامة على التَّراجع، وعلى الرَّغم من ذلك، فإن الهمس حول قيامه بالزّيادة مازال يتردد.

[1] نبيل حداد، **في الكتابة الصّحفية**، دار الكندي، إربد، الأردن، 2002، ص116–120.

3- الاستخلاص؛ أي حُسن إنهاء الخبر واختتامه كما (لذلك)، (وتبعاً لذلك): لذلك لم يكن مفاجئاً أن تقوم فرنسا بتحركاتها الحالية في تشاد. و(هكذا): (وهكذا وبعد هذا التَّحالف الجديد، فإن أمام الحكومة الآن فرصة جديدة للبقاء في الحكم حتى...).

4- السّببية أو الباعث: وهي في هذا السّياق تختلف بطبيعة الحال عن المفهوم البلاغي للسببية في ما يسمى المجاز العقلي –في الاستعمال الصّحفي- تظل أقرب إلى المستوى المباشر للكلمة الّذي يسعف في ربط حقيقة بأخرى كنتيجة لها. ومن هذه الأدوات: (وبذلك نستطيع أن)، و(ندرك من خلال ذلك)، و(لهذا السّبب).

5- التَّنويه: وتهدف إلى زيادة إقناع القارئ، ومن هذه الأدوات (التّالي)، (هذه هي) أو (هذا هو)، (لتوضيح ذلك)، (أكثر من ذلك).

6- التَّوضيح: هُنا وتشير في الاستعمال الصّحفي إلى الظّرف المعنوي ولا تشير إشارة حسية في مثل: (وهنا نستطيع القول...)، في (ظروف كهذه) أو (في حالة كهذه).

الغاية: مثل تراكيب: (لذلك، ولهذا، وبهذا، وبذلك). ومن التَّراكيب التي تناولتها الدِّراسة:

1- إلى ذلك

دأبتِ الصّحافة ووسائل الإعلام على استعمال التَّركيب المكون من أداة الجر (إلى) وضمير الإشارة (ذلك) في صدر الجملة، فتُفتَتح بها الجملة لتربط هذه الجملة بجملة سابقة لها، وقد تربط الفِقرة بأكملها بالفِقرة السّابقة لها، كما في الشّواهد الآتية المرصودة من الصّحف العربيَّة:

- "وأوضح نجاد أنَّ النّظام الدّولي الحالي لا يمكن أن يحقق طموحات البشرية...وقال: إنَّه لا يؤمن بأنَّ الشّعوب المسلمة، والمسيحية، وغير ذلك تسعى للدخول في حروب مع بعضها البعض...وقال: إنَّ الإدارة الّتي تحكم العالم تتمتع بخصوصيات لا تتمتع بها جهات أخرى.

إلى ذلك؛ جددت الصّين أمس معارضتها فرض عقوبات على إيران بسبب برنامجها النّووي"[1].

- "وقال النّاطق الإعلامي للهيئة المستقلة للانتخاب حسين بني هاني (إنَّه وردت للهيئة معلومات تفيد بأنَّ البعض يقوم بتجميع وحيازة بطاقات انتخابية بطريقة غير مشروعة، وانطلاقا من مسؤولياتها القانونية، فإنَّ الهيئة تدعو المواطنين الذّين لديهم أي معلومات حول قيام أي فرد أو جهة بحيازة بطاقات انتخابية تعود للغير تزويدها بهذه المعلومات بالسّرعة القصوى لتمكنها من القيام بواجباتها واتخاذ الإجراء القانوني المناسب.

إلى ذلك يعقد رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات عبد الإله الخطيب، مؤتمراً صحافيا في السّاعة الثّانية بعد ظهر يوم بعد غد في المركز الثّقافي الملكي"[2].

النّاظرُ في الشّاهدين السّابقين يلمحُ ظهور مركب الجار والمجرور (إلى ذلك) في بداية الكلام، ومن الملاحظ أنَّ ضمير الإشارة في تركيب (إلى ذلك) الّذي ظهر استعماله على هذا النَّحو في لغة الصّحافة حديثاً لا يحمل دلالة حسيَّة أو معنويَّة لمشار إليه، بل استُعمل ضمير الإشارة هُنا لغير ما وضع له في أصل اللُّغة؛ حيث انتقل مع أداة الجر (إلى) إلى طائفة تراكيب الرَّبط

وعلى الرُّغم من أنَّ ضَمَائِر الإشارة تستعمل للربط بين أجزاء الكلام، إلا أنَّها عادة ما تحملُ مرجعية لمعيَّن يشار إليه إشارة حسيَّة أو معنويَّة، على خلاف ما استُعملت فيه بلغة الصّحافة لتربط بين جملتين متباعدتين تربطهما علاقة معنوية؛ أي أنَّ يأتي الخبر كما هو ماثل

---

[1] **صحيفة الرَّأي الأردنية**، صفحة الأخبار: عربي، دولي، تحت عنوان: (أحمدي نجاد يتهم الغرب وإسرائيل بممارسة (التَّرهيب) النّووي)، 27/ 2012/9.

[2] **صحيفة الرّأي الأردنية**، صفحة المحليات، تحت عنوان: (الهيئة المستقلة تحذر محتجزي البطاقات الانتخابية من المساءلة القانونية، 28/ 2012/7.

في الشّواهد السّابقة ثم تأتي (إلى ذلك)، كأداة للتخلص من الخبر، وذكر خبر آخر يجمعه بالخبر الأول رابط معنوي، على أن يكون الخبر في الجملة الثّانية جزءاً من الخبر في الجملة الأولى أو متعلقاً به بصورة أو بأخرى.

وبذلك يكون هذا التَّركيب للتخلص، وحسن الانتقال من خبرٍ إلى آخر في لغة الصّحافة والإعلام، وهذا الاستعمال أظهر استعمالاً آخر هو جزء من هذا الاستعمال؛ فيستعمل هذا التَّركيب لإنهاء الخبر قيد الحديث بطريقة تختلف عن ظهوره في الشّاهدين السابقين، كما في الشّاهدين التّاليين:

"هل تغلب حكمةُ خبرته الّتي اكتسبها من أزماتٍ مماثلة للأزمة السّورية كأزمة الانتقال السّياسي في العراق بعد سقوط صدام حسين في التَّوصل إلى حلٍّ يراه العديد ضبابيا. **إلى ذلك** هل ينجح الإبراهيمي فيما عجز عنه كوفي عنان؟"[1]

"...لكن ما مصير الجنيه المصري، الدّينار التَّونسي، الجنيه السّوداني وخصوصا اللّيرة السّورية في الأشهر القليلة المقبلة إذا استمر تراجع صادرات هذه الدّول ونفذت احتياطاتها من العملات الأجنبية؟ فهل تفقد قيمتها أم سيكون هناك منقذ يظهر في اللّحظات الأخيرة؟ ما هي جنسية المنقذ هل سيكون أجنبيا أم عربياً؟ **إلى ذلك** هل للأموال الّتي تشتاق لها هذه الدّول جنسية؟"[2].

نجد أن هذا التَّركيب (إلى ذلك) في الشّاهدين الأخيرين جزءٌ من تركيب حُذف أحد ركنيه؛ فأصل التَّركيب في بنيته العميقة قبل الحذف (إلى ذلك الحين) أو (إلى ذلك الوقت)، ولأنَّ العربيَّة عادة ما تعمد إلى الإيجاز حذفتِ المشار إليه (الحين) أو (الوقت) لدلالة ضمير الإشارة عليه،

---

[1] عماد المرزوقي، **صحيفة الرّاي الكويتية**، مقال بعنوان: (الأخضر الإبراهيمي للمواطن العربي حق الغضب من الدّولة)، 2012/8/12.

[2] عماد المرزوقي، **الرّاي الكويتية**، تحت عنوان: (عملات عربية ... على المحك!) ، 2012/3/25.

ولانتفاء اللبس لدى المُتَلقّي، وأكثر ما يكون مثل هذا التَّركيب –إلى ذلك– قبل تراكيب الاستفهام، حيثُ يُختتم الخبر بسؤال، وبذلك لا يتوسط هذا التَّركيب بين فِقرتين كما في الشّواهد الأولى.

وبهذا نرى أنَّ النّاطق اللُّغوي طوَّرَ في استعمال ضمير الإشارة (ذلك) ليخرج عن دلالة الرّابط الإشاري ليدخل في تراكيب الرَّبط التي أظهرتها لغة الصحافة والإعلام الحديثة في العربيَّة المعاصرة.

2- بالتّالي

استعملتِ العربيَّة المعاصرة بعض التَّراكيب اللغُوية الحديثة–خاصة في الصّحافة العربيَّة ووسائل الإعلام– بدلاً من ضَمَائِر الإشارة المسبوقة بأدوات الجر. ومِنْ هذه التَّراكيب ما نبَّه إليه مكي الحسني: (بالتّالي) المستعمل في الصّحافة العربيَّة بدلاً من تراكيب: (ومِن ثَمَّ؛ ولذا، ولذلك، لهذا...) [1]، ومن الملاحظ أنَّ هذه التَّراكيب الّتي استُبدل بها تركيب (بالتّالي) عادةً ما تضم أداة جر وضمير إشارة، حيثُ يَرْبِطُ هذا التّركيب المستحدث بين الجمل المتتابعة. ومن الشواهد الّتي جمعتها الدِّراسة من صفحات الصّحف اليومية العربيَّة:

- "...إلا أنَّ نمو الرِّبحية ونسبة هذا النّمو تأتي في مقدمة هذه المؤشرات، **وبالتّالي** فإن الاحتكام إلى مؤشر مضاعف الأسعار للحكم على واقعية وجاذبية الأسعار ينطلق من"[2].
- "فالتَّحفيز الذّاتي يؤدي إلى ترغيب المعلم في عمله، مِمّا يؤدي إلى رفع مهاراته وقدراته، **وبالتّالي** رفع الإنتاجية الكمية والنّوعية لديه"[3].

[1] مكي الحسني، نحو إتقان الكتابة العلمية باللُّغة العربيَّة، ص17.

[2] زياد دباس، **صحيفة الرَّأي الأردنية**، تحت عنوان: (ملاحظات حول أداء سوق عمان المالي (2–1))، 2012/7/31.

[3] عبدالله عبدالله، **صحيفة الرَّأي الأردنية**، تحت عنوان: (أهمية التَّحفيز الذّاتي عند المعلم)، 2012/8/22.

- "إذ يعجز الممثل المغربي عن القيام بأي حركة بسيطة بسبب ضيق التّنفس لديــه، **وبالتّــالي** سيمنعه هذا الوضع من العودة إلى نشاطه الفني بشكل مؤقت"[(1)].

ويقول مكي الحسني: "(بالتّالي) شبه جملة ركيكة جداً شاعت شيوعاً واسعاً. وقد تبين لي من اطلاعي على كثير من المقالات العلمية أنَّ الصّواب أنْ يحلَّ محلّها ما يناسب المقــام ممّــا يلي: (مِن ثَمّ) أو (لذا) و(على هذا)؛ و(بذلك)...و(ثَمَّ) اسم يشار به إلى المكــان البعيــد بمعنــى هناك، وهو ظرف لا يتصرف، وقد تلحقه التّاء فيقال (ثَمَّةَ) ويوقف عليها بالهاء"[(2)].

وأمّا مجمع اللُّغة العربي فلم يُقر هذا التَّركيب على الرُّغم من عدم تخطئته لأنَّه تركيــب دخيل إلى العربيَّة، دخل إليها بفعل التَّرجمة. فجاء في قراراته: "نظر المجلس في قولهم: (فعــل كذا، وبالتّالي يستحق كذا)، ورأى أنَّه تعبير دخيل، وإن لم يكن خاطِئاً. واختار أن يُهْجَــرَ هــذا الأسلوب ويستعمل مكانه: (فعل كذا ومن ثَمَّ)"[(3)].

ويذكر أحمد مختار عمر في جملة: (فلان يأكل كثيراً، **وبالتالي** يَتْخَم)، مرفوضــة أنَّهــا مرفوضة لأنَّ (بالتّالي) تعبير دخيل لم يرد في كلام العرب، ويورد أنَّ مجمع اللُّغــة المــصري يرى أنَّ هذا التَّعبير تعبير دخيل وإن لم يكن خاطئاً، وقد قبلته بعض المعاجم الحديثة مثل المعجم الأساسي[(4)].

وإذا ما أنعمنا النَّظر في تركيب (بالتّالي) هو شبه جملة كما أشار إلى ذلك مكي الحسني، فهو تركيب عربي يتألف من أداة الجر (بِــ) و(التّالي)، وهذا يعني (تالياً لذلك)، فلم يفد إلينا بفعل التَّرجمة، ويعدُّ مثل هذا التَّركيب من التَّراكيب الحديثة في عربيتنا المعاصرة، الّتــي أوجــدتها

---

[1] عزيز المجدوب، **صحيفة الصّباح المغربية**، تحت عنوان: (حسن مضياف يجتاز وضــعاً صــحياً صــعباً)، 2012/11/17.

[2] مكي الحسني، **نحو إتقان الكتابة العلمية باللُّغة العربيَّة**، ص17.

[3] أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصواب اللُّغوي دليل المثقف العربي**، (وبالتّالي)، 787/1.

[4] **المرجع نفسه، الصفحة نفسها.**

عربية الصحافة والإعلام لتربط في نظم الكلام بين جملتين تشكلان سبباً ونتيجة، وترتبطان معنوياً برابط السّبب والنّتيجة فتكون دلالتَّه متَّجهةً لدلالة (ومن ثَمَّ). وحَتّى إذا وجد بفعل التَّرجمة فليس ثَمَّة ما يعيب في ذلك، فالنّاطق اللُّغوي أوجدَ تركيباً من العربيَّة واستعمله ليقابل به التعبير الأجنبي.

3- هكذا أشياء

عملتِ العربيَّة المعاصرة على استعمال ضمير الإشارة (هكذا) بدلاً من استعمال كلمة (مثل) أو شبه، كما في الشّواهد الآتية:

-"ما الّذي يرتجى من قيام **هكذا** دولة مقطعة الأجزاء، مصادرة إرادتها، وأراضيها خلف الجدار...، مهدد مسجدها الأقصى بالهدم، **إن هكذا** دولة ستكون خدعة جديدة..." [1].

-"أما مرتكب الجريمة، فهو يدرك جيدا أن **هكذا** حوادث لا تحتاج إلا لأسبوعين أو ثلاثة بالكثير كي تغادر فداحتها ضمير العالم"[2].

-"وعن ردة فعله إزاء صدور قرار يقضي بوقفه عن العمل قال: لا أملك إلا التَّأسف **لمثل هكذا** قرارات وأكتفي بذلك"[3].

-"لكن ما يجب أن يعرفه هؤلاء أنَّ **هكذا** مسائل لا تحل لا بالمجاملات ولا" [4].

-"قد يتعرض لانشقاق مدوي يصعب تطويقه ذلك أن **هكذا** خلاف إذا لم تتم مراجعته لجهة معالجته وتصويبه على أساس صريح" [5].

---

[1] محمد شريف الجيوسي، **صحيفة الدّستور الأردنية**، حل السّلطة الفلسطينية أجدى من بقائها، 2011/10/31.

[2] عبد الله الثّابت، **الوطن السّعودية**، تحت عنوان: (بين بيسلان والحولة)، 2012/5/29.

[3] محمد الرَّفاعي، **صحيفة تشرين السّورية**، مقالة: (التَّراجع عن الخطأ.. هل يشكل فضيحة جديدة في مشفى جراحة القلب؟.. والظّلم قائم على البعض)، 2010/11/9.

[4] صالح القلاب، **صحيفة الرَّأي الأردنية**، تحت عنوان: (وساطات الأماسي القطائفية)، 2012/8/6.

[5] سلامة العكور، **صحيفة الرَّأي الأردنية**، تحت عنوان: (مقالتان تبددان المحظور)، 2012/7/10.

يعلق مكي الحسني على مثل هذا التَّركيب بأنَّه دخيل إلى العربيَّة المعاصرة من التَّرجمة عن الإنكليزية والفرنسية. فيقول: "الخطأ في قولنا: (إنّ هكذا أشياء)، (هكذا) = ((ها) التَّنبيه+(كاف) التَّشبيه+(ذا) اسم الإشارة). فمن يقول: (إنّ هكذا أشياء...)، كمن يقول: (إن مِثل ذا أشياء)، والعربي لا يقول هذا، وواضحٌ جداً لمن يلمُّ بالإنكليزية أو الفرنسية أنَّ هذا التَّركيب الشّنيع هو ترجمة حرفية للتركيبين:

(...Such things are) و (...de telles choses sont)) قُلْ إذن: (إن مثل هذه الأشياء)، أو(إن أشياء كهذه). ولا تقل: (إن هكذا أشياء)، وفيما يلي نماذج من استعمال كلمة (هكذا) استعمالا صحيحاً:

- هكذا قالتِ العرب...
- فإذا كانت (لا) للنهي، كان المعنى هكذا:...
- هكذا فَلْيَقُلْ مَن يقول وإلا فَلْيسْكُت
- ولكنَّه مع ذلك يجيء فهمُهُ خطأً، لأنَّه لا يريد أن يجيء إلا هكذا
- هكذا دواليك..." [1].

وعلى الرُّغم من تخطئة مكي الحسني لاستعمال هذا التَّركيب (هكذا أشياء) بمعنى (أشياء كهذه)، أو (مثل هذه) ووصفه بالشنيع، وردِّه إلى التَّرجمة الحرفية عن الإنجليزية والفرنسية – على الرغم من ذلك– إلا أنَّنا نجد استعمالاً قد يقترب من هذا الاستعمال في دلالته في كتابنا العزيز، فيقول –جلَّ شأنُه– في محكم تنزيله: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ﴾ [النّمل، 27، 42]. و(أهكذا عرشك) في الآية الكريمة تعني (أمثل ذلك عرشك) أو (أعرشك كهذا) بدليل أنَّ الجواب كان (كأنَّه هو) أي (مثله) أو (شبهه).

---

[1] مكي الحسني، **نحو إتقان الكتابة العلمية باللّغة العربيَّة**، ص 16.

وبذا نجد أنَّ النّاطق بالعربيَّة أصبح يعامل تركيب (هكذا) معاملة تركيب (مثل هذا) أو(كهذا)، بل أصبح يستعملها مضافة إلى ما بعدها من النَّكرات ليُمعِنَ في تعريفها لأنَّه يرمي من هذا الاستعمال (الشيء نفسه) أو (عينه) أو ذاته ولا يقصد التشبيه أو التمثيل.

ويرى موفق الحموي أنَّ هذا الاستعمال خاطئ واجب التصويب وأنَّه دخل إلى العربيَّة من العاميات فيقول: "ولعلَّ أوّل من استخدم (هكذا) على نحو غلط هم بعض الصّحفيين اللّبنانيين، ثم سرى استخدامها إلى وسائل الإعلام السّورية والعربيَّة عامة...في مثل قولهم: (لا نريد للبنان هكذا اتجاه)...(لا أريد أن أشتري هكذا كتاب). فنقول: (أشتري: مضارع وفاعله (أنا)، (هكذا)، ما إعرابها؟ إنَّ الأصل من حيث المعنى لـ(كذا) هو (مثل ذا)، والهاء في (هكذا) للتنبيه. فإذا قلنا: الهاء للتنبيه، وذا: اسم إشارة مبني في محل نصب مفعولاً به، فما محل (كتاب) من الإعراب؟ ليس لها محل لأنَّها لم تأتِ أصلاً وفق اللّسان الفصيح. فكلمة (كتاب): نكرة وكلمة (ذا): معرفة، وليس يصح إتيان النّكرة بعد المعرفة مضافاً إليه...ومن يستخدمها يستخدمها وهو يريد ـ في لا شعوره ـ أنَّها من حيث المعنى (بدل) من هكذا، ولعلَّها أتتْ من التَّعبير العامي كمثل قولنا: (لا أريد هيك وظيفة). أما الصّحيح فأن نقول: (لا نريد للبنان اتجاها كهذا). وهكذا يستقيم الأمر نحواً ومعنًى ويكون إعراب كهذا: الكاف بمعنى مثل في محل نصب صفة، والهاء للتنبيه. وذا: اسم إشارة مبني في محل جر بالإضافة"[1].

وحسب تصحيح موفق الحموي يكون المعنى المستفاد هو (التشبيه) إلا أنَّ النّاطق بالعربيَّة لم يهدف إلى التشبيه. وعلى الرغم من أنَّ الدراسة لم تجد في عربية الاحتجاج ولا حَتّى في العصور التّالية مثل هذا الاستعمال؛ أي إضافة مركب (هكذا) لنكرة بعده، على الرغم من ذلك لا يمكن تخطئة مثل هذا الاستعمال لانتشاره الواسع في العربيَّة المعاصرة على ألسنة أبناء اللُّغة.

---

[1] موفق الحموي، **صحيفة تشرين السّورية**، مقال بعنوان: (في لغتنا: ما هكذا تأتي (هكذا وكم))، 2006/4/6.

ولعلَّ النّاطق بالعربيَّة المعاصرة قد تقصد هذا الاستعمال ليفرق بين استعمالين: **(قــرار كهــذا)** و(هكذا قرار) فالاستعمال الأوّل من قبيل التشبيه، والثّاني من قبيل تحديد الشيء، وتعينــه هــو نفسه لا مثله أو شبهه.

7- ونخلص للقول: إنَّ لغة الصحافة والإعلام قد أوجدت في العربيَّة المعاصرة كثير مــن تراكيب الربط التي تشتمل على ضَمَائِر إشارة غادرت إشــاريَّتها إلــى دلالــة جديــدة اكتسبتها من التَّراكيب التي أصبحت جزءاً منها.

المطلب الثاني: المطابقة بين ضمير الإشارة والمشار إليه

رصدتْ كتب التَّصحيح اللُّغوي طائفة من تطورات المطابقة بين المشار والمشار إليه، في (العدد، والجنس)، وفي استعمال ضمير إشارة مكان آخر، أدرجتها ضــمن الأخطــاء اللُّغويَّــة الواجبة التَّصويب. وقد رصد أحمد مختار عمر عدد من أخطاء التَّذكير والتَّأنيث عند المصوّبين في معجم الصواب اللُّغوي، ومنها:

(تَرْجع زراعة **هذه النخل** إلى سنوات، **هَذَا الضلع** قويّ، **هَذَا النَّحْل** قليل العَسَل، **هَذَا سبيل** الصادقين، **هَذِه الأَرْنَب** سمينة، **هَذِه السُلَّم** قويَّة، **هَذِه بَقَر** مصابة، **هَذِه تَمْر** طيّبة، **هَــذِه سِــكِّين** حادّة، **هَذِه صراط** مستقيمة، **هَذِه طَرِيق** واسعة، **هَذَا الحَرْب** الدائر يوشك على النهاية، **هَذَا ذراع** طويل، **هَذَا ضَبَع** مفْترس، **هَذَا قِدْر** صغير، **هَذَا كَبِد** مَقْروح، **هَذِه بصمة** إبْهَامه الأيمن)

وسبب رفض مثل هذه الشواهد عند المُصوِّبين تذكير بعض الكلمات وهي مؤنثة وتأنيــث بعض الكلمات، وهي مذكرة.

ويرى أحمد مختار عمر جواز هذه الشواهد مستنداً إلى ما ذكرته المراجع اللُّغويَّة المختلفة كــ (لسان العرب، وتاج العروس، والمصباح المنير، والوسيط في اللغة)، حيث ذكرتِ جــواز تذكير هذه الكلمات وتأنيثها، وقد ذكرت هذه المراجع أو بعضها سبب جواز الوجهين في بعض

الكلمات، كما في الكلمات التي تَرِد بمعنى الطريق كالزقاق والطريق والصراط، فقد أجازوا فيها الوجهين حملاً على معناها وهو السّبيل وهو يذكر ويؤنث. أما الكلمات التي تصنف اسم جنس جمعيّاً كالبُرّ والبقر والتَّمر والنَّحل والنَّخل، فيذكر أحمد مختار عمر أنَّ المصباح قد أورد عن ابن السكيت: (أنَّ كل جمع بينه وبين واحده الهاء فأهل الحجاز يؤنثون أكثره، وأهل نجد وتميم يذكرون). ويتضح ممّا سبق أن الضابط العام: التذكير مراعاة للفظ، والتأنيث مراعاة للمعنى[1].

والنّاظر في هذه الشواهد يلمس أنَّ نقطة الخلاف في أخطاء المطابقة بين ضمير الإشارة والمشار إليه السّابقة الذِّكر في عربيتنا المعاصرة لا تكمن في ضَمَائِر الإشارة بل تكمن في المشار إليه؛ حيثُ إنَّها ناتجة عن عدم التَّمييز بين الكلمات أهي مذكرة أم مؤنثة؟ وعندما حدث لبسٌ ما عند المُتكلِّم اللُّغوي بين التَّذكير والتَّأنيث عمد هذا المتكلم إلى التَّذكير كنوع من أنواع التَّغليب الّذي طالما عهدته عربيتنا من تغليب المذكر على المؤنث.

ومن أخطاء المطابقة بين ضمير الإشارة والمشار إليه أيضاً الّتي أوردها المصوّبون اللُّغويون: يذكر أحمد مختار عمر جملة: (بين تِلْك القوتين)، وقد رفضها بعض المُصوِّبين لعدم المطابقة بين ضمير الإشارة والمشار إليه. ويصوبها: (بين هاتين القوتين)، ويرى أنَّ الخلط وقع في استعمال اسم الإشارة إلى المفرد مع المثنى، وممّا أورده أيضاً: (عنصران اثنان كانا سبب نجاحه، ذانكما العنصران...)، ووجه الخطاء في هذه العبارة أنَّ الكاتب طابق بين المشار إليه والمخاطب، ظناً منه وجوب ذلك، والقاعدة العربيَّة أنَّ اسم الإشارة إذا لحقته الكاف الحرفية تصرفتْ تصرف الاسمية، وأنَّه لا ارتباط بين المشار إليه والمخاطب، فقد يخاطب بالمفرد ويخاطب بالجمع، وبالعكس فاسم الإشارة يتغير بتغير المشار إليه والكاف تتغير بتغير المُخاطَب

---

[1] انظر: أحمد مختار عمر، **معجم الصّواب اللُّغوي**، 930/2، (جواز التَّذكير والتَّأنيث، والتَّأنيث أفصح)

ولمّا كان المشار إليه في العبارة السّابقة مثنى والمُخاطَب جمعاً فقد كان الواجب أن يقال: (ذانكم العنصران) بناء على القاعدة السّابقة[1].

"من الأسهل على الكاتب أن يلزم كاف الخِطاب الإفراد في جميع الحالات دون مطابقة، وهو كثير في لغة العرب"[2].

ومما نبه إليه مكي الحسن أنَّه من الخطأ القول: "(أنشئت مدرسة للطب في دمشق لِتُنافسَ **تلكما المدرستين**"، والصواب: (... لتنافس تَيْنِكَ / تَيْنِكُم المدرستين)"[3].

وبعد هذا العرض السّريع للتطوُّرات الّتي لحقتْ باستعمال ضَمَائِر الإشارة نرى أنَّها لم تكن بالقدر الّذي أصاب ضَمَائِر الموصول وضَمَائِر الشّخص، إذا انحصرت في جلِّها في دخول ضَمَائِر الإشارة في التَّراكيب الصّحفيَة الجديدة الّتي اعتبرها البعض ترجمة حرفية لمركبات أجنبية على أنَّها في حقيقتها هي مركبات عربية استُعملت لتربط بين الجمل والفقرات.

فالنّاطق بالعربيَّة عندما يستعمل تركيباً سواء جاء عن طرق التّرجمة أم من العاميات أم كان موجوداً في الشّاذ والنّادر، أو حتّى ما عُرف في سعة الكلام وإن لم يتفق وقواعد العربيَّة، فهو يستعمل مثل هذه التّراكيب ليؤدي المعنى الذي يريده، فوجدها قد أدتْ مبتغاه، على أنَّه لم يحتكم إلى قواعد عربية الاحتجاج لأنَّ اللُّغة كائن حي ينمو ويتطوَّر، وهي ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى لذا من الطبيعي أن يتغير استعمالها في العصور المتعاقبة بتغير الزمان والمكان والظروف الّتي صيغت وفقها قواعد العربيَّة، حَتّى وإن كان بفعل التّرجمة فمن المسلم به أنَّ التّأثر باللُّغات الأُخرى والأخذ عنها من عوامل نمو اللُّغة.

---

[1] أحمد مختار عمر، **أخطاء اللُّغة العربيَّة المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين**، ص224.

[2] **المرجع نفسه**، الهامش، وقد أوردتِ الدِّراسة حديثاً عن كاف الخِطاب تلك، انظر: المبحث الأول من هذا الفصل، المطلب الثّاني: (نداء ضمير الإشارة).

[3] مكي الحسني، **نحو إتقان الكتابة باللّغة العربيَّة**، ص 96.

المبحث الثّالث: التَّطوَّر في استعمالات ضَمائِر الاستفهام

يُعدُّ الاستفهام من أكثر الوظائف اللُّغويَّة استعمالاً؛ لأنَّ الاتصال الكلامي يكاد يكون حوارا بين مستفهم ومجيب. والاستفهام طلب الفهم، ومن ثَمَّ فإن جملة الاستفهام جملة طلبية، ويؤدّي الاستفهام وظيفتين: طلب التَّصديق، وطلب التَّصور[1].

وللاستفهام حرفان وأسماءٌ يُستفهم بها، أما الحرفان فهما: (الهمزة، وهل)، "فـ(الهمزةُ) يُستفهَمُ بها عن المُفرَدِ وعن الجملةِ. فالأول نحو: (أخالدٌ شجاعٌ أم سعيدٌ؟) والثّاني نحو: (آجتهدَ خليلٌ؟)، تستفهمُ عن نسبةِ الاجتهاد إليه. ويُستفهَمُ بها في الإثباتِ، كما ذُكرَ، وفي النّفي، نحو: (ألم يسافر أخوك؟). و(هل) لا يُستفهمُ بها إلا عن الجملة في الإثبات، نحو (هلْ قرأتَ النّحوَ؟)"[2].

وأما أسماء الاستفهام فهي أسماءٌ مبهمةٌ يُستعلَمُ بها عن شيءٍ، نحو: (مَنْ جاء؟)، و(كيفَ أنتَ؟). وهي (مَنْ)، و(مَنْ ذا)، و(ما)، و(ماذا)، و(متى)، و(أيّانَ)، و(أينَ)، و(كيفَ)، و(أنّى)، و(كمْ)، و(أَيُّ)[3].

وستتناول الدّراسة في هذا المبحث بعض التَّطورات الّتي لحقت باستعمال بعض أسماء الاستفهام بوصفها ضَمَائِر للاستفهام، وهي: (مَنْ، وما، وماذا). حيثُ إنَّ عديد من اللُّغويين قالوا بضميريتها، فكما ذكرت الدّراسة في التَّمهيد أنَّ تمّام حسّان قسَّم الأدوات إلى قسمين أساسيين هما[4]:

- الأداة الأصلية، وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنّسخ والعطف إلخ.

---

[1] انظر: عبده الراجحي، **التَّطبيق اللُّغوي**، مكتبة المعارف للنشر والتَّوزيع، 1999، ص301.

[2] مصطفى الغلاييني، **جامع الدّروس العربيَّة**، ص629.

[3] انظر: **المصدر نفسه**، ص111.

[4] تمّام حسّان، **اللُّغة العربيَّة: معناها ومبناها**، ص123.

– الأداة المحولة، ويندرج تحتها عدة أقسام:

-ظرفية؛ إذ تُستعمل الظّروف في تعليق جمل الاستفهام والشّرط.

-اسمية؛ كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل: (كم وكيف في الاستفهام والتّكثير والشّرط أيضا).

- فعلية؛ لتحويل بعض الأفعال التّامة إلى صورة الأداة بعد القول، بنقصانها مثل: (كان وأخواتها وكاد وأخواتها).

- ضميرية؛ كنقل (مَنْ وما وأي) إلى معاني الشّرط والاستفهام والمصدرية الظّرفية والتّعجب إلخ.

وبهذا التّقسيم نجد تمّام حسّان يقرر أن (من، وما، وأي) ضَمَائِر استفهام محولة في أصلها من الضَّمائِر. وهذا تماماً ما نجده عند المستشرقين، فيرى (برجشتراسر) أن (ما، ومن) في أصليهما محولتين عن الضَّمائِر[1].

ولعلَّ مِمّا جعل اللُّغويين يرون: (من، وما، وأي)، ضَمائِر استفهام محوّلة عن الضَّمائِر أنَّها تقع في بعض الأحيان بين الموصولية والاستفهامية؛ وكما تُستعمل من للعاقل في الموصول وما لغير العاقل، كذلك في الاستفهام تُستعمل من للعاقل وما لغير العاقل. ويفرق محمود الدّيكي بين استعمال (من) للاستفهام واستعمالها للموصول من حيث التّركيب حيث أنَّ (من) الموصولة لا تشكل مع صلتها جملة تامة، غير أن (من) مع ما يليها استفهامية تشكل جملة تامة في أحد ركني الإسناد وما بعدها الرّكن الثاني[2].

---

[1] انظر: برجشتراسر، **التَّطوُّر النَّحوي للُّغة العربيَّة**، ص86.

[2] محمود الدّيكي، **الموصول وصلته في العربيَّة (في البنية والتركيب: القرآن الكريم نموذجاً للتطبيق)**، ص32.

وعلى الرُّغم من ذلك ترى الدراسة أنَّ ضَمَائِر الاستفهام لم تفارق ضميريتها بعد التحويل أو النقل إذ تشترك والضَّمَائِر في كثير من السمات منها أنَّ هذه المفردات تحمل مرجعية لها في الجواب وتُحيل إلى الاسم الّذي تقوم مقامه؛ ومرجعها هو الـشّخص أو الوصـف أو المعنـى المستفهم عنه، ولعلَّ هذه المرجعية بين المُتَكلِّم والمُخاطَب الواضحة من سياق الحال هي أولـى بالضَّميرية من الإحالة الخارجة عن سياق الحال أو الحاضر كإحالة ضَمَائِر الموصول. كما أنَّ ضَمَائِر الاستفهام تحمل قيمة إحلاليَّة لما تعود إليه، ففي قولنا: (ماذا قـرأت؟) يكـون الجـواب (قصة)، نلحظ أنَّ (ماذا) حملت قيمة إحلالية محل لفظة (قصة). وهي أيضاً كضَمَائِر الـشّخص والموصول والإشارة لا تحمل دلالة معجمية في بنيتها اللَّفظية، بل تأخذ معناهـا الـدّلالي مـن مرجعها الذي تحل محله، ومن السّمات الّتي تجعلها في قسم الضَّمائِر عدم مغادرتها البناء بعـد التّحويل فبقيت تُعرب بالموقع، وليس لها أصول اشتقاقية تعود إليها، كما أنَّها تقبل التّضام مـع غيرها فنقول: (بِمَ، وعمَ، ولمَ، لماذا، وبماذا...إلخ).

من هنُا نجد أن اللُّغويين أطلقوا مصطلح ضَمَائِر الاستفهام على أسماء الاستفهام المشتركة بين الاستفهامية والموصولية، فتستعمل مرة موصولة وأُخرى استفهامية، وهي: (مَـنْ، ومـا، وماذا، وأي).

المطلب الأول: استعمال ضمير الفصل بعد ضمائر الاستفهام

ظهر في العربيَّة المعاصرة في لغة الكتابة والتَّأليف، وفي اللُّغة المحكية للنّاطقين باللُّغة العربيَّة ضمير الرَّفع المنفصل في أسلوب الاستفهام في مثل:

1. **ما هو** رأيك في هذه المشكلة؟
2. **ما هي** حاجتك الأساسية؟
3. **مَنْ هو** مؤسس مصر الحديثة؟
4. **ما هي** الأسباب
5. **ما هو** رَأْيُكَ؟

ووجه الخطأ كما يراه المصوِّبون[1] أنَّ الضَّمير هنا زائد ولا وظيفة له في تركيب الاستفهام هذا، وهو ليس بضمير فصل عندهم. لأنَّ ضمير الفصل يدخل على الجملة إذا كان الخبر معرّفاً بـ(الـ) أو صيغة أفعل التَّفضيل من أجل أن يفصل بين الخبر والصّفة أي يحدد التَّركيب (جملة خبرية) أو (مركب موصوفي).

ففي التَّركيب الآتي: (البحتري الشّاعر)، يمكن أن تكون كلمة (الشّاعر) نعتاً للمبتدأ، والجملة تحتاج إلى خبر فنقول: (البحتري الشّاعر هو صاحب السِّينية الشهيرة). ويمكن أن تكون خبراً، فإذا أردنا أن نفصل في الأمر نأتي بضمير الفصل فنقول: (البحتري هو الشّاعر).

ويرجع أحمد مختار عمر سبب رفضها –عند المصوّبين– إلى أنَّ الضَّمير لا مرجع له هنا. ويعلق على ذلك بأنَّ هذا الأسلوب الفصيح يقتضي عدم ورود ضمير الغائب بعد

---

[1] انظر كتب التَّصحيح اللُّغوي مثلاً: **(أحاديث إذاعية في الأخطاء الشّائعة)** لعبد العزيز مطر، **(أخطاء اللّغة العربيَّة المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين)**، و**(العربيَّة الصّحيحة)**، و**(معجم الصّواب اللُّغوي)** لأحمد مختار عمر، و**(قل ولا تقل)** لمصطفى جواد، و**(ألفا خطأ شائع بين العامة والخاصة)** لزايد فهد.

(من)، و(ما) الاستفهاميتين؛ لأنَّ الضَّمير حين وروده لا مرجع له، ولكن مجمـــع اللُّغـــة المصريّ قد صحَّح هذه الأساليب المرفوضة ونظائرها[1].

ويرى المصوِّبون أنَّه ليس ثَمَّة لبسٌ في جمل الاستفهام بين خبر وصفة فنحن نستفهم عن الخبر بضَمائِر الاستفهام، وهذه الضَّمائِر ليست معرّفة بـــ(الـــ)، وليست أفعل تفـــضيل. ومـــن الشّواهد القرآنيّة الّتي يستشهد بها المصوِّبون

-قوله عزَّ من قائل: ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة،101، ١ – ٢]

- وقوله عَظُمَ شأنه: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سِجِّينٌ ﴾ [المطففين، 83، ٨]

ويُخرِّج مجمع اللّغة العربيَّة في القاهرة هَذه التَّعْبيراتِ على ثلاثة أوجه[2]:

- أن يكون الضَّمير ضمير فصل؛ ليدل على أنَّ ما بعده خبر لما قبله.
- أن يكون الاسم الظّاهر بدلاً من الضَّمير قبله.
- أن يكونَ الضَّمير مُبتدأً ثانياً، وما بَعْدَهُ خبرٌ، والجُمْلَةُ خَبَرُ المُبتدَأِ الأَول.

بينما يرى ياسين أبو الهيجاء أنَّ هذا الأسلوب لا يحتمل هذه الأوجه، والسّياق الّذي تـــرد فيه هذه الأساليب يرجح أن الضَّمير للفصل، إمعاناً في توكيد السّؤال وطلب الإجابـــة، فـــضمير الفصل باب من أبواب التَّوكيد[3].

كما يورد أحمد مختار جملة: (أيُّهما الأفضل؟)[4]، فسبب رفضها –عند المصوّبين– لـــئلا يعود الضَّمير إلى متأخر لفظاً ورتبةً.

---

[1] انظر: أحمد مختار عمر، **معجم الصّواب اللُّغوي**، مَجِيء ضمير الغائب بعـــد (مـــن، ومـــا) الاســـتفهاميتين، 982/2.

[2] انظر: عدنان الخطيب، **العيد الذهبي لمجمع اللغة العربيَّة**، ص156

[3] انظر: ياسين أبو الهيجاء، **مظاهر التَّجديد النَّحوي لدى مجمع اللّغة العربيَّة في القاهرة**، ص112.

[4] انظر: أحمد مختار عمر، **معجم الصّواب اللُّغوي**، (عود الضَّمير على متأخر)، 958/2.

وسبب تخطئة جملة (أيُّهما أفضل العلم أم المال؟) عند مصطفى جواد "أنَّ (هما) في قولك: (أيُّهما) ضمير يعود على اسم ظاهر متأخر عنه لفظاً ورتبة عوداً غير مجاز مضافاً إلى أنَّ التَّركيب مخالف للمنطق اللُّغوي فـ(أي) للاستفهام و(هما) إخبار، ويكون الاستفهام عن الظاهر أول مرة، فإذا كُرِّر الظاهر جاز لنا أن نستفهم عن ضميره، ولمّا لم يُذكر الظاهر في الجملة وضعنا مكانه (ما)، فقلنا: (أيُّما أفضل العلم أم المال؟)[1].

المطلب الثاني: استعمال الضَّمائِر في الاستفهام غير المباشر

شاع في عربيتنا المعاصرة استعمال ضمير الاستفهام (ما) متبوعاً بأداتي الشَّرط: (إذا) و(لو) ليشكل ضمير الاستفهام مع اسم الشّرط صيغة للاستفهام غير المباشر في مثل بعض شواهد الصحف:

- "**ماذا لو** شكَّلت الحكومة لجنة وطنية تمثل فيها كافة القطاعات والشّرائح"[2]
- **ماذا لو** ينقطع الّتيار الكهربائي ؟ فتتوقّف أجهزة الحاسوب[3]
- ومن الشّعر المنثور على صفحات الصّحف:

ماذا لو جاء النّهار وقَدّ من قلبك غيمةً

من قُبَل؟

ماذا لو طالتْ أشجار روحِكَ عيني،

وحطتْ عصافيري على الأغصان؟

ماذا لو فاض نهر القلب[4]

---

[1] مصطفى جواد، **قل ولا تقل**، 53/1.

[2] حسين العموش، **الدّستور الأردنية**، (وجهة نظر: البحث عن المقعد الجامعي .. والالتّحاق بطابور البطالة!!)، 2002/7/31.

[3] أسماء الملاح، **صحيفة الدّستور الأردنية**، قصة بعنوان: (سفر)، 13، 8، 2010.

[4] انتصار عبود، **صحيفة الدّستور الأردنية**، من قصيدة: (ذات نهار)، 2010/9/3.

ومن الاستعمالات المُحدثِة لهذا الضَّمير أن يُستعمل مع أدوات الجر في مجال الرَّبط بين الجمل أيضاً كأداة ربط مع (إذا) الشّرطية، فكثيراً ما نصادف في لغة الصّحافة والإعلام عباراتٌ تحوي التَّركيب: (فيما إذا)، (عمّا إذا)، (ما إذا) على النّحو الآتي[1]:

1. هذا كله فيما إذا كان المأثور قطعياً
2. إنما يشترط الدّليل فيما إذا كان المحذوف الجملة بأسرها
3. ومحل الخلاف فيما إذا أُطلق هذا اللّفظ بلا قرينة
4. واختلف أهل العلم فيما إذا كان أحد الزّوجين رقيقاً

ويورد أحمد مختار في جملة: (فلننظر فيما إذا كان يصحّ الاستغناء عنه) أنَّها مرفوضة عند المُصوِّبين، لاستعمال (فيما إذا كان) مكان أداة الاستفهام. ويرى أنَّه يمكن الاستغناء عن (فيما إذا كان) في التعبير المرفوض باستعمال (هل) وهذا هو الفصيح، وقد سمع تعليق الفعل (نَظَرَ) بـ(هل) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج، 22، 15] كما يمكن اعتبار التعبير المرفوض من التعبيرات الحرة المستحدثة[2].

ويخطئ عبد العزيز مطر القول: (ولم يذكر المتحدث ما إذا كان الرئيس سيستقبل المبعوث)، و(سأل معّا إذا كان يوافق أو لا يوافق)، ويراها غير فصيحة لأنَّها لم ترد عن العرب الفصحاء[3].

يرى مكي الحسني أن حَذْف (فيما) من العبارتين يجعل كلاً منها سليمةً معافاة. والأفضل أحياناً تغيير بنية العبارة، نحو:

---

[1] انظر: مكي الحسني، **نحو إتقان الكتابة العلمية باللُّغة العربيَّة**، 172.

[2] أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصواب اللُّغوي دليل المثقف العربي**، 592/1.

[3] عبد العزيز مطر، **أحاديث إذاعية**، ص51.

- ومحل الخلاف هو إطلاق هذا اللّفظ بلا قرينة.

- واختلف أهل العلم في حالة كون أحد الزّوجين رقيقاً

وإذا ما انتقلنا إلى مجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة نجده يقرر في قولنا: "(لا أعرفُ ما إذا كنتُ راضياً أو غاضباً)، (أسألك عمّا إذ كنتَ تعرفُ هذا أو لا)،... وترى اللّجنة ما يأتي:

أولا: في المثالين الأولين حيثُ تأتي إذا مسبوقة بــ(ما) أو بــ(عمّا) تُحمل (ما) على أحد وجهين:

أ- أن تكون موصولة

ب- أن تكون نكرة بمعنى شيء

و(إذ) ظرف متعلق بمحذوف الصّلة في الأول، وصفة لما في الثّاني...ولهذا ترى اللّجنة أن هذه الأساليب جائزة لا حرج على الكتاب في شيء منها"[1].

بينما يَردُّ ياسين أبو الهيجاء -كالمعتاد- هذا الأسلوب إلى التَّرجمة عن مصطلح (whether)، فــ(لبُّ الإشكال في هذه الأساليب تعليق أفعال القلوب وما يشبهها بــ(ما إذ) و(عمّا إذ) أو إن، وهذا ما لم تعهده العربيَّة...وأجد من ذلك كله أن ما زائدة في هذين الأسلوبين ودلالتَّها على ذلك بيِّنة..." [2].

وأمّا عباس السّوسوة فيذهب إلى أنَّ مثل هذه التَّراكيب "تربط المفعول به لأفعال القلوب وما يشبهها، مكونة مع ما يليها جملا استفهامية كثيرة غير مباشرة. وكانت هذه الظّاهرة عرضة للنقد والتَّخطئة..." [3].

---

[1] ياسين أبو الهيجاء، **مظاهر التَّجديد النّحوي لدى مجمع اللّغة العربيَّة في القاهرة**، ص213.

[2] المرجع السابق، ص215-216.

[3] عباس السّوسوة، **العربيَّة المعاصرة وأصولها التَّراثية**، ص263.

ويراها صورة من صور الاستفهام غير المباشر ظهر في العربيَّة الحديثة وهـو نظيـر لصيغة استفهامية غير مباشرة عرفتها العربيَّة القديمة، ومن شواهده على ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴾[الأنبيـاء، 21،63].

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾[النّمل27، 27]، وهو بهذه الشّواهد يـرد قول رأي بعض الباحثين الّذين يرون أنَّ العربيَّة لم تعرف صور الاستفهام غير المباشـر مـن قبل.

ويرى كذلك: "أنَّ بعض الدّارسين الغربيين كان أبعد نظراً من هؤلاء. فالمرحوم (بيستون) عند حديثه عن الموقع الّذي تحلُّ فيه (إذا) محل همزة الاستفهام في العربيَّة المعاصرة، شبه ذلك بموقع تحل فيه أداة مكان أداة أُخرى في الإنكليزية، قال: (يمكن لأي جملة استفهامية أن تـشغل موقع الكلمة الاسمية غير الوصفية في جملة أكبر منها، على أنَّها تأتي أساساً مفعـولا مباشـراً لفعل: يسأل، يتعجب...إلخ فالجملة الإنكليزية:

(I asked her does she think so) -(I asked her she think so) تقابـل:

(سألتها، أتفكر كذلك. لكنها كالإنكليزية (whether) يمكن أنَّ تحل محل (if) كذلك فـأن هـذا التَّركيب في العربيَّة يمكن أن يحل محل تركيب آخر في تركيب شرطي بادئ بـ(إذا)..."[1] .

ويرى إسماعيل منيزل القيام أن أداتي الشّرط (أن وإذا) قد استُعمِلت في تركيب الاستفهام بدلاً من الأداتين (هل أو الهمزة)، وهذا من باب الاستفهام غير المباشر ومن الصّور المماثلة له

[1] عباس السّوسوة، **العربيَّة الفصحى المعاصرة وأصولها التَّراثية**، ص264.

الّتي وردت في كتب التَّصحيح اللُّغوي: (أعلمونا **عمّا إذا** كان كذا، أعلمونا **ما إذا** كان كــذا، أعلمونا **فيما إذا** كان كذا)[1].

وترى الدراسة أنَّ العربيَّة المعاصرة أصبحت تستعمل ضــمير الاســتفهام (مــا) علــى صورتين: الأولى مقروناً بأداتي الشرط (لو)، و(إذ/ إذا) (ما إذا، ما لو، والثّانية مسبوقاً بأداة جر مع أداتي الشرط على صورة (بما لو، فيما إذا، عمّا إذا). وهذه التراكيب تُستعمل لتقوم بوظيفــة همزة الاستفهام وهي وظيفة الاستفهام غير المباشر، كنوع من التناوب بــين أدوات الاســتفهام تماماً كما تناوبت ضَمَائِر الشخص المُتَّصِلة والمنفصلة، وكما تناوبت أدوات الجر في الاستعمال.

المطلب الثّالث: تَأْخِير ضَمَائِر الاستفهام عن الصّدارة

ظهرت ضَمَائِر الاستفهام وخاصة الضَّمير (ماذا) متأخرة عن رتبتها المعهودة في صــدر الجملة حيثُ إنَّها تحتل موقع المبتدأ والمُستَفهَمُ عنه خبرها –كما تذكر كتب تراثنا النّحــوي[2]– على أن مثل هذا التَّأخر لضَمَائِر الاستفهام والّذي عومل على أنّه خطأ لغوي منتشر فــي لغــة الشّعر والصّحافة وفي بعض اللَّهجات العامية، ومن الشّواهد الّتي رصدتها الدِّراسة:

يقول أحمد مطر[3]:

كتب الطّالب: (حاكِمَنا مُكْتَأباً يُمسي

و حزيناً لضياع القدس) صاح الأستاذ به: كلاّ ... إنَّك لم تستوعب درسي.

إرفع حاكمنا يا ولدي

و ضع الهمزة فوق الكرسي.

---

[1] إسماعيل منيزل القيام، **أخطاء التَّراكيب النّحوية مادة وتحليلاً دراسة في كتب التصحيح اللُّغوي في العــصر الحديث**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1999، ص232.

[2] انظر مثلاً: سيبويه، **الكتاب**، 128/2.

[3] أحمد مطر، **الأعمال الشّعرية الكاملة**، من قصيدة: (دروس في الإملاء)، ص134.

هتف الطّالب: هل تقصدني ... أم تقصد عنترة العبسي ؟!

أستوعبُ ماذا ؟! و لماذا ؟!

والأصل (ماذا أستوعب).

وكذلك يقول[1]:

لا أساريرُكَ بَشّتْ للمسرّاتِ،

ولا قلبُكَ للحُزنِ انفَطَرْ .

أنتَ ماذا ؟!

والأصل: (ماذا أنت). ومن شواهد الصّحافة الّتي عثرت عليها الدّراسة: "ألم تسأل تلك الجهات نفسها كيف تحقق ذلك وعلى حساب ماذا؟"[2]. ومن شواهد المصوِّبين يورد أحمد مختار عمر:

-أَنْت مَنْ تكون؟

-فَعَلت ماذا؟

فهي مرفوضة عند المُصوِّبين لتأخير أداة الاستفهام

ويرى أحمد مختار أنَّه شاعتِ الأساليب المرفوضة بين المعاصرين مِمّا ظاهره خروج أداة الاستفهام عن صدارتها[3]. وقد جاء في قرارات مجمع اللُّغة العربيَّة في القاهرة ثلاث قرارات في هذه المسألة:

---

[1] أحمد مطر، **الأعمال الشّعرية الكاملة**، من قصيدة: (دروس في الإملاء)، من قصيدة: (قسوة).

[2] خليل الأقطيني، **صحيفة تشرين السّورية**، تحت عنوان: (إلى من يهمه الأمر ..رغم ذلك..شرائح القطن)، 2005/11/29.

[3] أحمد مختار عمر وفريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي**، تَأْخِير أداوت الاستفهام، 896/2.

"القرار الأول: يكاد النُّحاة يجمعون على أنَّ أسماء الاستفهام لها الصدارة فـي جملتهـا، ولكن البحث في آراء الأئمة وشواهد العربيَّة يجيز لنا في شأن (ماذا)، أن يقال: (فعلتَ مـاذا؟)، و(قرأتَ ماذا؟)، ونحوهما. لذا ترى اللَّجنة أن لا تثريب على هذا الاستعمال حيثُ تكون (مـاذا) معمولة لما قبلها.

القرار الثاني: يشيع قولهم: (محو الأمية مسؤولية قومية، كيف؟)، و(أنت من؟)، و(منزلك، أين؟)، (السفر، متى؟). مما ظاهره خروج أداة الاستفهام على صدارتها، ولهـذه الاسـتعمالات نظائر منها، قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُواْ فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ﴾[التوبة، 9، 8]...وقول زياد بن أعجم: (ومن أنتم إنّا نسينا من أنتم؟)...وتُخرَّج على أنّ أسـماء الاسـتفهام وقعت صدراً في جملتها التي حُذف ركنها، أو حُذفتْ برمتهـا، وتـرى اللَّجنـة إجـازة هـذه الاستعمالات استشهاداً بالمأثور؛ استئناساً بهذا التخريج.

القرار الثالث: تتصدر أدوات الاستفهام جملتها ولا يعمل فيها عامل قبلها، من فعل وغير فعل، وكذلك أدوات الشرط تتصدر جملتها ولا يعمل فيها قبلها عامل"[1].

ويبدي خالد بن سعود بن فارس موافقة ما عليه جمهور النَّحويين، وما ذهب إليه المجمع في قراره الأخير من وجوب تصدر أدوات الاستفهام جملتها وعدم جواز عمل ما قبلها فيها. إلا أنَّه يورد "ملحوظتين على ما ورد في القرارات الثلاثة:

الأولى: أن قولنا: فعلت ماذا؟ وقرأت ماذا؟ لم تخرج فيها أداة الاستفهام عـن الـصدارة، ويمكن أن تُخرَّج بأحد التخريجات التي ذكرها العكبري على حديث صنعت ماذا؟ غير أن الأولى أن يقال: ماذا فعلت؟، وماذا قرأت؟ لئلا يتوهم متوهم أن الفعلين عملا في ماذا.

---

[1] خالد بن سعود بن فارس العصيمي، **القرارات النَّحوية والتَّصريفية لمجمع اللُّغـة العربيَّـة بالقـاهرة**، دار التَّدمرية، المملكة العربيَّة السعودية، 2002، ط1، ص359.

والأُخرى: أنَّ قرار تسويغ استعمالات في ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها، لم يكن إقراراً لخروج الأدوات عن الصدارة، ولكنَّه كان إقراراً لهذه الأساليب الشائعة، ولهذا خُرِّجت تلك الاستعمالات على أنَّ اسم الاستفهام وقع صدراً في جملته التي حُذف ركنها أو حُذفت برمتها، ومن ثمَّ كان إصدار القرار الثّالث مبنياً على توهم أن القرار كان يسوغ خروج أدوات الاستفهام عن الصدارة مطلقاً، وهذا لم يرد في القرار الثاني ولا في مذكرته[1].

فالعربيَّة المعاصرة لجأت إلى إعادة ضمير الاستفهام إلى موقعه في بنية الاستفهام العميقة حيثُ إنَّ المستفهم عنه هو الفاعل أو المفعول به، والفاعل قد يتقدم الفعل ويحتل رتبة المبتدأ، بينما لا يتقدم المفعول به في الرتبة على الفعل وإن تقدم باللفظ فهو متأخر في الرتبة. وبهذا نجد أن ضمير الاستفهام الذي يحل محل المفعول به جاء في رتبته على الأصل في موقع المفعولية في البنية العميقة لجملة الاستفهام، فالأصل في ضَمَائِر الاستفهام أن تأتي بعد الفعل بالاعتماد على رتبة الفاعل والمفعول الأصليتين.

كذلك قد يكون هذا التأخير لضَمَائِر الاستفهام ناتجاً عن الحوار والتخاطب بين المُتكلِّم والسّامع الذي من شأنه أن يؤدي إلى إعادة السؤال؛ فعندما يقول المُتَكلِّم: (رأيتُ محمداً)، فيرد السّامع وقد غفل أو تفاجأ بما يقوله المُخاطِب له: (رأيتَ مَنْ؟)، فيعود ضمير الاستفهام إلى مكانه الأصلي بعد الفعل. كما ظهر تماماً في المقطع الشعري السابق لأحمد مطر: فعندما قال الأستاذ للطالب: (إنك لم تستوعب درسي) فهذه جملة خبرية، فيرد الطالب مكرراً كلام الأستاذ: (أستوعب ماذا؟)، وبذلك عاد الضمير إلى موقعه الأصلي.

[1] خالد بن سعود بن فارس العصيمي، **القرارات النَّحوية والتَّصريفية لمجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة**، ص 366.

وهذا النّوع من الاستفهام متداول بكثرة في لغة التّخاطب اليومية، وربما تناولته كتب (نحو النَّص)، الّتي تناولت (نحو الخطاب في الشعر والقرآن العزيز، والنثر. وتحدثت كثيراً عن التَّراكيب الّتي يستعملها المُتكلِّم والمُخاطَب.

كما أنَّ العربيَّة المعاصرة قد تؤخر ضمير الاستفهام عن الصدارة معتمدة على النبر في استعمالات الاستفهام، حيثُ إنَّ كثيراً من جمل الاستفهام لولا التلوين الصوتي والنَّبر لا تظهر صيغها الاستفهامية.

ونخلصُ من ذلك إلى أنَّ النّاطق اللُّغوي أعاد ضمير الاستفهام إلى مكانه كما هو في البنية العميقة في آخر الجملة عندما يكون المستفهم عنه هو المفعول به على الأغلب، وأما في مثل جملة: (ألم تسأل تلك الجهات نفسها كيف تحقق ذلك وعلى حساب ماذا؟).

فمثل هذا التَّركيب: (على حساب ماذا؟) متداول بكثرة في العربيَّة المعاصرة، والتَّقدير فيه: (على حساب (أي شيء؟))، ولكنَّ النّاطق اللُّغوي استبدل هذا التَّركيب بتركيب استفهامي آخر هو: (على حساب ماذا؟).

المطلب الرابع: توالي ضميري استفهام في تركيب الاستفهام

من المعهود في العربيَّة –وفي غيرها من اللُّغات– استعمال أداة استفهام واحدة في تركيب الاستفهام، فنقول: (ماذا قرأت؟) و(ما اسمك؟). وفي العربيَّة المعاصرة نلحظ –خاصة في لغة الصّحافة والإعلام– توالي أداتي استفهام على مستفهم عنه واحد كما في الشّواهد الصّحفية الآتية:

-"**ماذا ومن** وراء قانون المطبوعات"[1].

-"**ما ومن** الّذي قتل لمى؟"[2].

---

[1] وليد السّبول، **صحيفة (نيرون أوبزرفر) اللّبنانية**، عنوان مقال، 18/ 9/ 2012.

[2] حلمي الأسمر، **جريدة الدّستور الأردنية**، عنوان مقال، 2012/11/16

-"مظاهرات كردستان...**ما ومن** وراءها؟"[1]

-"ماذا ومن في المقصف؟ !"[2].

-"إشراقة

الحوار.. مع **من وما** هي شروطه؟!"[3].

نلحظ في هذه الشّواهد المستقاة من الصّحف العربيَّة اليومية أنَّ النّاطق اللُّغوي قد استعمل ضميري الاستفهام في تركيب واحد، والواضح من هذا التَّركيب أنَّه تركيب عطف، عطف جملتين، مع حذف أحد ركني الجملة الأولى حيثُ لا يخفى على أحد من النّاطقين بالعربيَّة أن أصل التَّركيبين:

- ما السّبب وراء قانون المطبوعات؟، ومن وراء قانون المطبوعات؟.

- ما السّبب الّذي قُتلت لمى من أجله؟، ومن الّذي قتل لمى؟.

-إشراقة

الحوار.. مع من يكون؟ وما هي شروطه؟!

-مظاهرات كردستان.. ما سببها؟ ومن وراءها؟

-ماذا في المقصف؟ ومن في المقصف؟ !

وكنوع من الإيجاز ولعدم إمكانية حدوث لبس لدى السامع عمدت لُغة الصحافة العربيَّة بحذف المستفهم عنه في إحدى الجملتين المتعاطفتين وتركتْ ضمير الاستفهام، فظهر الأمر كأنَّه توالي أداتي استفهام حيثُ إنَّ لغة الصحافة عادة ما تنتهج الغموض والإيجاز وسرعة نقل العنوان ليكون مؤثراً يشد المتلقي إلى الخبر.

---

[1] كاتبة كردية عراقية، **صحيفة الشّرق الأوسط العربيَّة الدّولية**، عنوان مقال، 7/ 3/2011.

[2] علي الخزيم، **جريدة الجزيرة السّعودية**، عنوان مقال،16/ 8/2012.

[3] أحمد زمان، **صحيفة البلاد البحرينية**، عنوان مقال، 5/14/ 2013.

وبذا نجد أنَّ التطورات في استعمال ضَمَائِر الاستفهام منها ما نتج عن حركـــة الترجمـــة كظهور ضمير الفصل بعد ضَمَائِر الاستفهام، ومنها ما نتج عن تناوب ضَمَائِر الاســتفهام مـــع أداتي الاستفهام هل والهمزة حيث كون ضمير الاستفهام مع (ما) مع أداة الشرط نمطـــاً جديـــداً للاستفهام غير المباشر، وأمّا بالنسبة لتأخر ضميري الاستفهام عن حق الصدارة فـــالملاحظ أن ذلك التأخر قد طال جميع أسماء الاستفهام وانتشر هذا الأسلوب في العربيَّة المعاصرة.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدِّراسة الموسومة بـ((**التَّطوُّر اللُّغوي لاسْتِعْمالات الضَّمائِر في التَّراكيب الْعَرَبيَّةِ**)، -بحمد الله وفضله- تمَّ التوصل إلى النتائج الآتية:

1. أنَّ مجمل التَّطورات الّتي أصابتِ استعمالات الضَّمائِر أصابت المستوى النَّحوي في مثل: (حَتّى أنتَ، وسوى أنتَ، وهكذا قرارات، وماذا الذي؟، وقرأت ماذا؟...إلخ). على حين أنَّ هُناك استعمالات مطوَّرة طالتِ الاستعمالات الدلالية والوظائف التداولية للضَمائِر في التَّراكيب اللُّغويَّة حيثُ أخذتِ الضَّمائِر تستعمل في تراكيب وضمن استعمالات لغير ما وضعت له في أصل اللُّغة مثل: (استعمال (فيما) بدل استعمال (بينما)، و(هناك/ثَمة) بدل استعمال (يوجد)، وإيّاك بدل استعمال ألفاظ التوكيد المعنوي.
2. أنَّ بعض استعمالات الضَّمائِر في العربيَّة المعاصرة، عُرِفتْ في الشاذ أو النادر أو في باب الضرورة الشعرية، وكان الملمح التَّطويري لهذه الاستعمالات خروجها من الشّاذ والنّادر والضرورة إلى الشّيوع والانتشار على الرغم من مخالفتها لقواعد عربية الاحتجاج مثل استعمال ضمير الشَّخص المُتَّصِل بعد (إلا)، ودخول ضمير الموصول (الـ) على الأفعال، والعطف على الضمير دون تأكيد).
3. أنَّ بعض الاستعمالات على الرغم من عدم ظهورها في لغة الاحتجاج إلا أنَّها لم تخالف قواعد اللُّغة وأصولها النَّحوية، مثل تركيب (الأمر الذي)، إلا أنَّ استعماله كتركيب ربط يربط بين سبب ونتيجة هذا ما لم تعهده عربية الاحتجاج.
4. أنَّ لحركة الشعر العربي المعاصر ومفاهيم الحداثة الشعرية دوراً كبيراً في العديد من التَّطورات التي شهدتها استعمالات ضَمائِر العربيَّة، حيث عمل الشعراء على

كسر قواعد النَّحاة والخروج عنها كنوع من الحداثة الشعرية التي نادوا بها، كنداء الضَّمائر، وتعدد استعمالات ضمير الموصول الخاص (الــ).

5. ترى الدِّراسة أنَّ الصَّحافة والإعلام كان لها دور كبير في تغير استعمالات الكثير من الضَّمائر، حيث دخلت العديد من الضَّمائرِ ضمن تراكيب لغوية جديدة عُرفت بتراكيب الربط غيَّرت استعمالاتها التي وضعت لها في أصل اللُّغة إلى استعمالات جديدة، أقتضتها لغة الصحافة والإعــلام، مثــل: (الأمــر الــذي، إلـــى ذلــك، وبالتالي،...إلخ).

6. أنَّ حركة التَّرجمة من اللُّغات الأُخرى إلى العربيَّة كان لها أيضاً أثر واضح في ظهور بعض الاستعمالات الحديثة، كظهور ضمير الفصل في أسلوب الاستفهام، على أنَّ هذا لا يُعد عيباً في اللُّغة، وإن دلَّ على شيء فإنما يدلُّ على مقدرة النِّظام اللُّغوي للعربية فهو نظام حيٌّ قادر على مواكبة حركة التَّطور واستيعاب كل مـــا هو جديد.

7. أنَّ العاميات العربيَّة كان لها بعض الأثر في تطوِّر استعمالات الضَّمائرِ كظهـــور الموصول العامي (اللي) الذي أُخذَ يُستعمل بشكل موسع بـــدل صـــيغ ضَـــمائرِ الموصول الخاصة جميعها.

8. أنَّ مقولة: (قل ولا تقل) الّتي أوجدتها كتب التَّصويب اللُّغوي لا تنطبق على كثير من الاستعمالات اللُّغويَّة الّتي عوملتْ على أنَّها أخطاء لُغويِّة واجبة التَّــصويب، حيثُ إنَّ كُتبَ التَّصويب تِلكَ كانت تعتمد على أقيـــسة النُّحـــاة وقواعـــدهم التـــي وضعوها عند تقعيد اللُّغة فما وافقها كان صواب واجب الاتباع وما خالفها كـــان خطأ واجب التصويب، وحَتّى إذا نظروا إلى الاستعمال اللُّغـــوي فكـــان معيـــار

التخطئة والتَّصويب هو الشّائع في سعة الكلام، فاستبعدوا الشّاذ والنّادر وحَتّى ما جاء في باب الضرورة الشِّعرية حيث اعتبروه غير مقيس ولا يحسن استعماله في سعة الكلام.

9. وأخيراً أنَّ استعمالات ضمائر الشَّخص كان لها النَّصيب الأكبر من هذه التَّطورات التي لحقت باستعمالات الضمائر.

﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [يونس، 10، 10]

ملحق بالظواهر اللُّغوية المدروسة وزمن ظهورها

الظاهرة اللغوية	الشّاهد اللُّغوي	عصر ظهور الظاهرة اللُّغوية		
		عصر الاحتجاج	العصر العباسي والأندلسي	العصر الحديث
1- نداء الضمير	يا أَبْجَرَ ابْنَ أَبْجَرٍ يا أَنْتا أَنْتَ الذي طَلَّقتَ عامَ جُعْتا	√		
2- الأعداد بعد الضمائر	لن نعيش **نحن الاثنين** بعد الآن			√
3- حَتّى أنتَ	قُولُوا لمَكــتوم: يا نُورَ البَساتيـــنِ الحَمدُ لله، **حَتّى أنتَ** تَجفُوني		√	
4- سوى أنتَ	ويوم لا يبقى من العبادات **سوى أنتَ**			√
5- إيّاك في التحذير	**إيّاك إيّاك المِراءَ** فإنَّه إلى الشَّرِّ دَعّاءٌ ولِلشَرِّ جالبُ	√		
6- إيّاك للتوكيد المعنوي	المدرسُ **إيّاه** لم يعاملني معاملة خاصة			√
7- الضّمير المتَّصل بعد (إلا) و(لولا)	وَما عَلَيْنا إذا ما كُنْتِ جارَتَنا أَنْ لاَ يُجاوِرَنا **إلاّكِ** دَيّارُ	√		
8- العطف على الضمير المتَّــصل دون تأكيد	قُلتُ إذ **أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ** تَهادى كنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا	√		
9- العطف دون إعادة الجار	﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾	√		
10- تقديم الضّمير على مرجعه	(في بَيْتِهِ يؤْتى الحَكَمُ)	√		
11- عدم المطابقة بين الضّمير ومرجعه	توصلنا إلى، استنتجنا ممّا سبق			√
12- تركيب (الأمر الذي)	**الأمر الّذي** حملنا على الحضور هو الاطمئنان عليك			√
13- تركيب (ماذا الذي)	يا ليت شِعْرِيَ مَنْ هاتا مآثِرُهُ **ماذا الّذي** ببُلوغ النّجم ينتظرُ؟		√	
14- تركيب (يا الذي)	من أجلكِ **يا الّتي** تيمتِ قلبي وأنتِ بخيلة بالودِ عني	√		
15 دخول (الــ) على الفعل	فيُسْتَخْرَجُ **اليرْبوعُ** من نافقائه ومَنْ جُحْرِه ذي الشَّيْخَةِ **اليُتَقَصَّعُ**	√		
16- دخول (الــ) على الجملة الاسمية	من **القوم** الرَّسول الله منهم	√		

17- دخول (الــ) على الظرف	مَنْ لا يَزال شاكرًا على **المعَهُ**	√		
18- دخول (الــ) على ظرف الزمــان والمكان	الواحة **الــهناك** من الملجأ **الوراءَ** مأمن			√
19- دخول (الــ) على حروف الجرِّ	ياقطعة القمر الّتي اغتالوا بها جسد الرَّغيف **الــفي** مداه اغُتيلوا			√
20- دخول (الــ) على ضمائر الشَّخص	وكأنكِ الشّيء المُخبأ في **الــأنا** **والأنت**ِ في نزف الحريق...قتيل			√
21- دخول (الــ) على الأفعال الناقصة	حتىّ الزّجاج **الــكُنْتُ** انقرهُ / لتنتبهي			√
22- دخول (الــ) على أدوات النفي	ولا النّخيل **الــمابه** طعمُ البيوت			√
23- دخول (الــ) على (أفعل) التفضيل	لا تنام على دموع العاشق **الــأدنى**			√
24- تركيب (فيما)، (بما).	واصلتِ القوات الــسّورية النّظاميــة، أمس، عملياتها في حمــص...، **فيمــا** اندلعتْ اشتباكات بين الجيش ومنشقين.			√
25- تركيب (مَمّا)	كلَّفني فلانٌ كذا، وكذا وألحَّ عليّ، مِمّــا دعاني إلى			√
26- الفصل بين الموصولومرجعه	كلُّ وقتٍ أراك ليلةَ قدري **والّتي** للأنام في رمضان		√	
27- الفصل بــين الموصــول وصــلته بالظرف	وهذه الحجة **الّتي عادة ما تشير** إلــى المسار التَّقدمي			√
28- حذف مرجع الموصول	إن **الّذي يشغلني** هو عرض الحــسين ثائرًا			√
29- حذف الضمير العائد في الصلة	نُصلّي لِلّذي صَلَّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وإنْ جَحَدَ العُمومُ	√		
30- حذف الصّلة	اشتري **أي** كتاب			√
31- حذف ضمير الموصول	باع الدّار **وسواها** من العقار			√
32- العطف بالضمير الموصول	زارنا **عمر الّذي** أهدى إلينا هدية			√
33- الاختلاف بين الموصول ومرجعه	مشاهد **الأطفال الّذي** ثقّــب رصــاص المُمانعون صدورهم			√
34- تعريف النَّكرة	لديه **سلطات الّتي** يمارسها			√

35- استعمال:(ثَمَّةَ/هُناك) للوجود	**فهناك** عقوبات ملزمـــة لكـــل الـــدّول الأعضاء في الأمم المتحدة			√
36- نداء ضـــمير الإشـــارة المُتَّـــصل بالكاف	حَمَلتْ لي ذاتَ يومٍ نبأً لا رعاك الله **يا ذاكَ** النّبا			√
37- حذف ضمير الإشارة	ولوعًا فَشَطَّتْ غُرْبَةً دارُ زَيْنَبِ **فَها أنا أبكي** وَالفُؤادُ قَريحُ	√		
38- حذف المشار إليه	﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴾	√		
39- تركيب: (إلى ذلك)	**إلى ذلك** هل ينجح الإبراهيمـــي فيمـــا عجز عنه كوفي عنان			√
40- تركيب: (بالتّالي)	**وبالتّالي** رفع الإنتاجية الكمية والنّوعية لديه			√
41- هكذا أشياء	ما الّذي يرتجى من قيام **هكذا** دولة			√
42- استعمال ضمير الفصل بعد ضمائر الاستفهام	**ما هو** رأيك في هذه المشكلة؟			√
43- استعمال اللضمائر فـــي الاســـتفهام غير المباشر	أسألك عمّا إذ كنت تعرفُ هذا أو لا			√
44- تَأْخِير ضَـــمائِر الاســـتفهام عـــن الصّدارة	**أستوعبُ ماذا ؟!** و لماذا ؟!			√
45- توالي ضميري استفهام في تركيب الاستفهام	**ماذا ومن** وراء قانون المطبوعات			√

قائمة المصادر والمراجع

1- **القرآن الكريم.**

2- إبراهيم أنيس، **من أسرار اللّغة**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1978، ط6.

3- إبراهيم مصطفى، **إحياء النّحو**، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، 1937، ط1.

4- إبراهيم الوائلي، **من أغلاط المثقفين**، بغداد، 2000، ط1.

5- الأبيوردي (507هـ)، **الدّيوان**، تحقيق: عمر الأسعد، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1987، ط2.

6- أحمد شوقي، **الشّوقيّات**، دار العودة، بيروت، 1995.

7- أحمد مختار عمر، **أخطاء اللّغة العربيَّة المعاصرة عند الكتاب والإذاعيّين**، عالم الكتب، القاهرة، 2001، ط.

8- أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، **معجم الصّواب اللُّغوي دليل المثقف العربي**، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ط1.

9- أحمد مختار عمر، **البحث اللُّغوي عند العرب مع دراسة لقضية التَّأثير والتَّأثر**، عالم الكتب، القاهرة، 1988، ط6.

10- أحمد مطر، **الأعمال الكاملة**، دار الإسراء للنشر والتوزيع، نابلس، فلسطين، 2013، ط1.

11- الأخفش الأوسط، **معاني القرآن**، تحقيق هُدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة، 1991، ط1.

12- أدونيس، **ديوان تنبأ أيها الأعمى**، دار السّاقي، بيروت، لبنان، ط1.

13- ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: جـواد مبـروك، دار الجيـل، بيروت، 1970.

14- الإمام مسلم، صحيح مسلم، إشراف: حسن عباس قطب، دار عالم الكتب، بيروت.

15- إيلياء أبو ماضي، **ديوان الجداول**، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن، 2008.

16- برجشتراسر، **التَّطوُّر النّحوي للغة العربيَّة**، تحقيق: رمضان عبـد التَّـواب، مكتبـة الخانجي بالقاهرة، 1997، ط3.

17- البرقوقي، **(شرح ديوان المتنبي)**، المكتبة العربيَّة السّعودية، مكة المكرمة، 2002.

18- البغدادي، **خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب على شرح شواهد شـرح الكافيـة**، المطبعة الميرية ببولاق، ط1.

19- أبو البقاء الكفوي، **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة)**، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1992، ط1.

20- بلند الحيدري، **الدّيوان**، دار العودة، بيروت، 1980، ط2.

21- أبو تمّام، **الدّيوان الكامل**، تحقيق: شاهين عطية، مكتبة الطّـلاب وشـركة الكتـاب اللّبناني، اللّغازارية، بيروت، ط1، 1968.

22- تمّام حسان، **اللُّغة العربيَّة: معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتـاب، 1979، ط2.

23- تمّام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، 1986.

24- جرير، **الدّيوان**، دار صادر، بيروت، 1991.

25- ابن جني، **الخصائص**، تحقيق عبد الحكيم بن محمد،المكتبة التَّوفيقية، القاهرة، 1986.

26- حافظ إبراهيم، **الدّيوان،** جمع أحمد أمين وآخرون، دار الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.

27- الحبيب النّصراوي، **التَّوليد اللُّغوي في لغة الصّحافة،** عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2010.

28- حسان بن ثابت، الديوان، دار الفكر اللبناني، بيروت، 2003.

29- الحريري، دورة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1998، ط1.

30- أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط،** تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007، ط2.

31- خالد بن سعود بن فارس العصيمي، **القرارات النَّحوية والتَّصريفية لمجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة،** دار التَّدمرية، المملكة العربيَّة السعودية، 2002، ط1.

32- خليل عمايرة، **آراء في الضَّمير العائد ولغة أكلوني البراغيث،** دار البشير، عمان، 1989.

33- داود عبده، **أبحاث في الكلمة والجملة،** دار الكرمل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ط1.

34- رضي الدّين الأستراباذي، **شرح الرَّضي على الكافية،** تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971.

35- الرُّماني، **رسالتَّان في النَّحو واللُّغة،** تحقيق: إبراهيم السّامرائي، دار الفكر للنشر والتَّوزيع.

36- الزمخشري، **ربيع الأبرار ونصوص الأخيار،** مطبعة العاني، بغداد، 1976.

37- الزّمخشري، **الكشاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، تحقيق: يوسف الحمادي، مكتبة مصر، ط1.

38- ابن السّراج، **الأصول في النّحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، 1985، ط1.

39- سعاد الصّباح، **ديوان: (امرأة بلا سواحل)**، دار أسفار، بغداد، العراق، 1986، ط1.

40- سعاد الصّباح، **ديوان فتافيت امرأة**، دار سعاد الصّباح، الصّفاة، 1997، ط9.

41- سعاد الصّباح، **ديوان: (والورود تعرف الغضب)**، دار سعاد الصّباح، الكويت، 2005.

42- سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السّلام هارون، دار الخانجي للنشر، القاهرة، 2006، ط4.

43- السّياب، **الأعمال الكاملة**، مكتبة الإيمان، المنصورة، 2009.

44- السّيوطي، **الأشباه والنّظائر**، تحقيق غريد الشّيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ط2.

45- السّيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، 2001.

46- الشّابي، **ديوان أغاني الحياة**، دار العودة، بيروت، 1986، من قصيدة: (الحب)، ص151.

47- الشّريف الرَّضي، **الدّيوان**، دار الجيل، بيروت، 1995.

48- الطّبري، **جامع البيان في تفسير القرآن**، د.م، دار المعرفة، بيروت، 1987.

49- طه حسين، **الأيام**، دار المعارف، القّاهرة، 1977، 122/1.

50- عباس حسن، **النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرَّفيعة والحياة اللُّغويَّة المتجـــددة،** دار المعارف، القاهرة، مصر، 2010، ط15.

51- عباس السّوسوة، **العربيَّة الفصحى المعاصـــرة وأصـــولها التَّراثيـــة،** دار غريـــب، القاهرة،2002، ط1.

52- ابن عبد ربه، **الدّيوان،** تحقيق: محمد التَّنوخي، دار الكتاب العربي، بيروت، 1993، ط1.

53- عبد الرَّحمن حسن حنبكة الميداني، **البلاغة العربيَّة: أُسسها، وعلومها، وفنونها،** دار القلم، دمشق،1996، ط1.

54- عبد العزيز مطر، **أحاديث إذاعية في الأخطاء الشّائعة،** دار قطري بن الفُجاءة، قطر، 1985.

55- عبد القادر الرَّباع، **مقالات في الشّعر ونقده،** مكتبة عمان، ط1، 1986.

56- عبد الغفار الآخرس، **الدّيوان الكامل،** تحقيق: وليد الأعظمي، عالم الكتـــب ومكتبـــة النّهضة، بيروت، 1986، ط1.

57- عبد الغني النّابلسي(1143هـــ)، **ديوان الحقائق ومجموع الرَّقائق،** تحقيق: محمد عبد الخالق، دار الكُتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001، ط1.

58- عبد الله أحمد بن أحمد بن محمد، **النّحو العربي بـــين القـــديم والحـــديث: (مقارنـــة وتحليل)،** مكتبة دروب للنشر والتَّوزيع، عمّان، الأردن، 2011، ط1.

59- عبد الله البردوني، **الدّيوان،** دار العودة، بيروت، 1986.

60- عبد الوهاب البياتي، **الدّيوان،** دار العودة، بيروت، ط3، 1979.

61- عبده الرّاجحي، **التَّطبيق اللُّغوي،** مكتبة المعارف للنشر والتَّوزيع، 1999.

62- عدنان الخطيب، **العيد الذهبي لمجمع اللُغة العربيَّة**، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة

63- ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، 2009.

64- علي الجارم، **الدّيوان**، دار الشّرق، القاهرة، 1986، ط1.

65- علي الحمد ورفيقه، **المعجم الوافي في أدوات النّحو العربي**، دار الأمل، إربد، الأردن، 1993، ط2.

66- عمر بن أبي ربيعة، **الديوان**، دار الأندلس، بيروت، 1983، ط2،

67- غادة السّمان، **الأعمال غير الكاملة، (4) ختم الذّاكرة بالشّمع الأحمر**، منشورات غادة السّمان، دار الكتب، بيروت، 1979، ط1.

68- فدوى طوقان، **الأعمال الكاملة**، المؤسسة العربيَّة للدراسة والنّشر، الأردن، 1993، ط1.

69- أبو الفرج الأصفهاني، **الأغاني**، تحقيق سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط1،

70- الفرزدق، **الدّيوان**، تحقيق سيف الدّين الكاتب، مكتبة الحياة، بيروت، 1994، ط1،

71- فهد خليل زايد، **2000 خطأ شائع بين العامة والخاصة**، دار النفائس، عمان، 2007، ط1.

72- الحريري(516هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1998.

73- قاسم حداد، الأعمال الشّعرية الكاملة، المؤسسة العربيَّة للدراسات والنّشر، بيروت، 2000، ط1.

74- قاسم سميح، **الدّيوان**، دار العودة، بيروت، 1973، ص138.

75- كارل بروكلمان، **فقه اللّغات السّامية**، ترجمة: رمضان عبد التَّواب.

76- ماجد الصّايغ، **الأخطاء الشّائعة وأثرها في تطوُّر اللُّغة العربيَّة**، دار الفكر اللّبنـــاني، بيروت، 1990، ط1.

77- ابن ماجة (273هــ)، سنن ابن ماجة تحقيق: محمود خليل، مكتبة أبي المعاطي.

78- ابن مالك، **شرح التَّسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001، ط1.

79- المُبَرَّد، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلميـــة، بيروت، 2003، 112/1.

80- المُبَرَّد، **المُقْتَضَب**، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 2010.

81- ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، القاهرة، دار المعارف، 1400هــ، ط2، ص540.

82- مجمع اللّغة العربيَّة في القاهرة، المعجم الوسيط، دار الدّعوة، ط1.

83- مجموعة من المستشرقين، مَدخَلٌ إلى نحْوِ اللّغاتِ السّامِيَةِ المُقارَن، ترجمـــة مهـــدي المخزومي، عالم الكتب، ط1، 1993.

84- محمد جبر، الضَّمائِر في اللّغة العربيَّة، دار المعارف، الاسكندرية، 1980.

85- محمد شندول، التَّطوُّر اللُّغوي في العربيَّة الحديثة، عـــالم الكتـــب الحـــديث، الأردن، 2012، ط1.

86- محمود سامي البارودي، الدّيوان، تحقيق محمد شفيق معروف، دار المعارف، مصر، 1974.

87- محمود فهمي حجازي، علم اللّغة العربيَّة، دار غريب للنشر والطّباعة، ص202.

88- محمود مغالسّة، النّحو الشّافي الشّامل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ط1.

89- محيي الدّين الدّرويش، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد، سورية.

90- محيي الدّين بن عربي، الدّيوان، شرح أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996، ط1، من قصيدة: (ليلة قدر المعارف)، ص49.

91- مصطفى جواد، قل ولا تقل، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011.

92- مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيَّة، المكتبة العصرية، صيدا، 1981، ط15

93- مظفر النّواب، الأعمال الشّعرية الكاملة، دار الأوديسا، ليبيا، 2003، ط1.

94- ابن المعتز (296هـ)، الدّيوان، تحقيق: محيي الدين الخياط، دار مطبعة الإقبال، بيروت، (د.ت).

95- معروف الرَّصافي، الأعمال الشّعرية الكاملة، دار العودة، بيروت، 2000، ط1.

96- مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي، تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق: أحمد فريد، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، 2003، ط2.

97- مكي الحسني، نحو إتقان الكتابة العلمية باللّغة العربيَّة، مطبوعات مجمع اللّغة العربيَّة بدمشق، 2009، ط1.

98- ابن منظور(711هـ)، **لسان العرب**، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ط1

99- مهدي المخزومي، **في النّحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1986، ط8

100- مهيار الدّيلمي، الدّيوان، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1970.

101- مهين غفاري، **الضَّمير في اللّغة العربيَّة (تطور عبــر العــصور)**، دار الفتــوى، بيروت، لبنان، 2010.

102- نادر هُدى، **ديوان أنْتَ**، دار الكندي، إربد، 2004، ط1.

103- نازك الملائكة، **الدّيوان**، دار العودة، بيروت، 1981، ط2.

104- نبيل حداد، **في الكتابة الصّحفية**، دار الكندي، إربد، الأردن، 2002.

105- نبيل عودة، **رواية امرأة في الطّرف الآخر**، دار الحكيم، وزارة العلوم والثّقافة،2001، ص96 وص 73.

106- نزار قباني، **الأعمال الشّعرية الكاملة**، منشورات نــزار قبــاني، بيــروت، 1980، مجموعة قصائد 1956.

107- نزار قباني، الأعمال الشّعرية الكاملة، **الكتاب الثــامن عــشر، (قــصائد بلقــيس)**، منشورات نزار قباني، بيروت، لبنان، 1998.

108- نزار قباني، الدّيوان، **(الأعمال الشّعرية الكاملة)**، منشورات نزار قبــاني، بيــروت، 1980، ط10.

109- نزار قباني، **(لأعمال الشّعرية الكاملة، أشعار خارجة عن القانون)**، منشورات نزار قباني، بيروت 1998، ط8.

110- نزار قباني، ديوان: **(الحب لا يقف على الضّوء الأحمر)**، منشورات نزار قباني، ط5.

111- النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق: مفيد قمحيــة، دار الكتــب العلميــة، بيروت، لبنان، 2004، ط1.

112- ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1996، ط1.

113- ابن هشام، **(شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى)**، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، مصر، 2009.

114- ابن هشام الأنصاري، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: صلاح عبد العزيز علي، دار السّلام، 2004، ط1.

115- وليم شكسبير، **مسرحية يوليوس قيصر**، ترجمة أحمد أمين، دار الشّروق، 1994، ط1.

116- ياسر الأطرش، ديوان: **(بين السّر...وما يخفى)**، دار اتحاد الكتاب العرب، 2000، من قصيدة: (رائحة الشّمال).

117- ياسر الأطرش، ديوان: **(كلاّ)**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

118- ياسر الأطرش، ديوان: **(من القش حتى سقوط الحمام)**، منشورات دار اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998.

119- ياسر الأطرش، ديوان **(وقلبي رغيف دمٍ مُستدير)**، منشورات دار اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002.

120- ياسر الأطرش، ديوان من القش حتى سقوط الحمام، منشورات دار اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998.

121- ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التَّجديد النّحوي لدى مجمع اللّغة العربيَّة في القاهرة، حَتّى عام 1984، عالم الكتب الحديث، 2008، ط1.

122- ابن يعيش، شرح المُفصَّل، تحقيق أحمد السّيد وإسماعيل عبد الجواد، المكتبة التَّوفيقية، مصر.

123- يوسف الخال، الحداثة في الشّعر، بيروت، لبنان، دار الطّباعة للنشر، 1978، ط1.

124- يوسف الخال، قصائد مختارة، جمع وتقديم: أحمد سعيد أدونيس، دار مجلة شعر، بيروت، 1962.

الصحف العربيَّة:

1. جريدة الأهرام المصرية: (2012/2/27، 2012/3/17، 2012/5/6، 2012/5/11، 2012/5/24، 2012/5/24، 2012/9/23، 2012/9/27، 2012/12/5).
2. جريدة تشرين السّورية: (2005/9/1، 2006/10/3).
3. جريدة البلاد البحرينية: (2013/5/14).
4. جريدة الجزيرة السّعودية: (2012/8/16).
5. جريدة الدّستور الأردنية: (2003/4/10، 2003/6/5، 2006/4/3، 2007/5/13، 2009/3/12، 2009/3/20، 2009/9/30، 2010/3/10، 2011/3/19).
6. جريدة الدّيار اللّبنانية: (2011/10/22، 2012/2/27).
7. جريدة الرَّأي الأردنية: (2003/7/29، 2011/8/5، 2011/11/10، 2011/11/15، 2011/11/21، 2011/11/29، 2011/11/30، 2011/12/10، 2011/12/28، 2012/1/27، 2012/7/10، 2012/7/28، 2012/7/31، 2012/8/6، 2012/9/27).
8. جريدة الرّاي الكويتية: (2009/10/2، 2012/3/25، 2012/6/3، 2012/6/4، 2012/8/12).
9. جريدة الشّرق الأوسط العربيَّة الدّولية: (2011/3/7).
10. جريدة الصّباح المغربية: (2012/10/22، 2012/5/4، 2012/5/10، 2012/5/11، 2012/11/17).

11. جريدة الغد الأردنية: (2011/3/20).

12. جريدة (نيرون أوبزرفر) اللّبنانية: (2012/9/18).

13. جريدة الـوطن الـسّعودية: (2009/8/14، 201/3/3، 2010/4/4، 2010/4/31، 2012/5/11).

14. صحيفة الوطن العمّانية: (2012/11/2).

الأبحاث والرسائل الجامعية:

1- إبراهيم خليل، (في كتابه: أبحاث في الكلمة والجملة، داود عبْدُه وإعادةُ النّظـر فـي النّحْـو ومُراجَعَـة للمَفـاهيم)، مقـال نُـشر فـي جريـدة الدّسـتور الأُردنيـة، بتاريخ2009/3/20.

2- إبراهيم السّامرائي، ضربٌ من التَّطوُّر في الصّحافة العربيَّة، مجلة جامعة أم القـرى لعلوم الشّريعة واللّغة العربيَّة وآدابها، المجلد، 13، العدد 22.

3- حسناء القنيعير، جريدة الرِّياض اليومية، تصدر عن مؤسسة اليمامة الصّحفية، مقـال (لغة القرآن قاعدةُ القواعد)، الأحد 2007/3/4.

4- داود عبده، الأخطاء اللُّغويَّة في لغة الإعلام العربي، بحث منشور في موقـع مجلـة مجمع اللّغة العربيَّة الأردني، الثّلاثاء،2003/5/20.

5- عامر مهدي العلواني، (دخول (ال) بمعنى الّذي على الفعل المضارع دراسة نحويـة نقدية في معنى الضّرورة)، مجلة كلية المعارف الجامعة، 2007.

6- عثمان أبو زيد، الوجيز في لغة الصحاف، بحث منشور في موقع الدكتور عثمان أبو زيد، 22، 4، 2010.

7- محمد جمال باروت، (موقع أدونيس في حركة الشّعر العربي الحديث ونظريتها)، مجلة نزوى الالكترونية، 27/ 7/ 2009.

8- محمد خليل مرزوق، من الأخطاء الشّائعة، مجلة الآداب العربيَّة (الرَّقيم)، 2010/12/27.

9- محمد عبد الرَّحمن يونس، مجلة جامعة ابن رشد،ع3، تموز، 2011.

10- محمد هزايمة، أخطاء التَّراكيب النّحوية في لغة الصّحافة (مادة وتحليلاً)، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2004.

11- محمود الدّيكي، الموصول وصلته في العربيَّة (دراسة في البنية والتَّركيب: القرآن الكريم نموذجاً للتطبيق)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،1997.

12- محمود أبو موسى، الضَّمير وأثره في بناء الجملة العربيَّة وتركيبها، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1995.

13- مصطفى البشير، واقع اللّغة العربيَّة عند أدعياء الحداثة العرب، بحث منشور في موقع المجلس العالمي للغة العربيَّة، الجزائر، 2008/7/7.

14- موفق الحموي، (في لغتنا: ما هكذا تأتي (هكذا وكم))، صحيفة تشرين السّورية، 2006/4/6.

15- مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، موقع المجمع الإلكتروني.

Abstract

(The Development of Arabic Pronouns in Arabic Structures)

Preparation of the student: Sabha Awwad Salim Khawaldeh

Advisor: Dr. Omar Yousef Okasha

This study aims to examine developments that wounded consciences uses in linguistic structures in contemporary Arab, where she studied developments subsequent uses of the consciences of the person, and consciences connected, and signal pronouns, and interrogative pronouns. The study tried to describe these developments in contemporary Arabic through collections of contemporary poetry and Arabic newspapers, books correction linguistic was held a comparison between these uses and uses linguistic phenomena studied in Arab protest represented by the language of the Koran and evidence grammatical stayed Arabic and jurisprudence, and identified the study that this Alttoarat that hit uses pronouns, which was required by contemporary Arab, some of which entered through the Arab contemporary Arabic dialects, or translation from other languages into Arabic. And some of what is known in the abnormal or rare, or necessary. And some of which are known in the accounting for abnormal development in this abnormal ejected from into homosexuality and scarcity of common and proliferation.